وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلـة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية، التسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

المرجع : ...../2016

مذكرة بعنــوان:

الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل المحفزات والمعيقات خلال الفترة (2001 – 2014)

مذكـرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية (ل.م.د)تخصص" اقتصاد نقدي وبنكي "

إعداد الطالبتين:
– قوادرة ريمة
– خرخاري ساسية

إشراف الأستاذ:
– بولعراس سفيان

السنة الجامعية: 2016/2015

وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلـة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع : ...../2016

قسم : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية، التسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنــوان:

الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل المحفزات والمعيقات خلال الفترة (2001 – 2014)

مذكـرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية (ل.م.د)تخصص" اقتصاد نقدي وبنكي "

إعداد الطالبتين:

– قوادرة ريمة

– خرخاري ساسية

إشراف الأستاذ:

– بولعراس سفيان

السنة الجامعية: 2016/2015

دعاء

قال الله تعالى :

" وما أتيتم من العلم إلا قليلا "

قال الله تعالى :

" وقل ربي زدني علما "

اللهم لا تصبنا بالغرور إذا نجحنا ولا باليأس إذا أخفقنا وذكرنا أن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح .

اللهم إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا وإذا أعطيتنا تواضعنا فلا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا.

آمين

شكر وعرفان

الشكر والعرفان: إنه ليسعدنا ويشرفنا

أن نعبر بكلمة متواضعة لأهل الفضل الذين

قدموا لنا يد العون.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف

"بولعراس سفيان"

على سعة صدره، فلم يبخل علينا بإرشاداته وتعليماته السديدة

والقيمة لإخراج هذا الجهد إلى نور الوجود.

جزاك الله خيرا أستاذ وجعلك سراجا ينير درب العلم لطلابه.

كما نتقدم بتحية شكر وتقدير وعرفان إلى كل من قدم لنا

المساعدة من قريب أو من بعيد.

ونسأل الله التوفيق والسداد.

إهداء

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله ﷻ.

أهدي ثمرة جهدي إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة نبي الرحمة نور العالمين "محمد ﷺ أفضل تسليم".

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، أتمنى أن يبارك الله في عمره حتى يرى ثمار من قطفها بعد طول انتظار، وستبقى كلماتك نجوما أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد

والدي العزيز.

إلى ملاكي في الحياة ..... إلى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني.... إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي

إلى أغلى الحبايب

أمي الحبيبة

إلى إخوتي الذين هم سندي وعوني في هذه الحياة: "هاني، أيمن، فايز، هيثم".

إلى الغالية أختي خولة وزوجها نصر الدين وابنها الكتكوت يوسف.

إلى خطيبي وزوجي المستقبلي توفيق.

إلى كل عائلته الكريمة فردا فردا.

إلى من عملت معي بكد بغية إتمام هذا العمل الحبيبة الغالية ريمة.

إلى أعز صديقاتي، غلى جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية.

غلى كل من يحملهم قلبي ولا تحملهم مذكرتي.

أهدي عملي هذا راجية من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة.

ساسية

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله ﷻ.

أهدي ثمرة جهدي إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة نبي الرحمة نور العالمين "محمد ﷺ أفضل تسليم".

أهدي ثمرة جهدي إلى عائلتي.

إلى التي رآني قلبها قبل عينيها، وحضنتني أحشاؤها قبل يديها إلى من تحت قدميها الجنان إلى من كرمها الرحمن إلى من ملأت قلبي الحنان.

إلى من تركت بصماتها في كل لحظة من لحظات حياتي إلى من تمنيت أن تكون معي وترافقني في خطوات دربي، إلى من ظلت ذكراها خالدة في قلبي وكياني إلى روح والدتي الطاهرة، اراحك الله في لحدك يا قرة عيني وأسكنك فسيح جنانه أمي "جديلة"ز

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، أتمنى أن يبارك الله في عمره حتى يرى ثمار ن قطفها بعد طول انتظار، أبي العزيز "عبد الوهاب".

إلى زوجة أبي التي ساعدتنا على السير والمضي في دروبنا "نادية".

إلى رمز المجد والأخوة والحنان، إلى تولين رعايتي بكل امتنان وضحين بمستقبلهن

لأجل نجاح مستقبلي إلى قدوتي وخبرتي في الحياة إلى أخواتي حنان

وزوجها عومار وابنها سراج الدين، إلى رفيقة وزوجها عبد العالي

وابنها عبد الباسط، غلى سليمة وزوجها فواز وابنيهما مريم

ويونس إلى أختي جميلة.

إلى إخوتي شمس الدين، أيوب، محمد، أدامكم الله شموعا تضيء حياتي أتنمى لكم حياة سعيدة مليئة بالأفراح والمسرات.

وفي المقام الثاني أهدي عملي هذا إلى الأخوات التي لم تلدهن أمي، إلى الزهور التي بعثت برحيقها فجعلت من أيامي ربيعا إليكم أحبتي في الله، إلى أجمل فراشات حطت على ربيع حياتي وجعلت طعمها عسلا حلوا صافي إليكن أنتن: مسعودة، ريمة، شافية، نجاة، خديجة، منى، خديجة، مريم، يمينة، لمياء، خديجة، حنان، أمال، لمياء، سهيلة، أمال، سمية.

فالذكرى ذكراكم والقلب لا ينساكم.

غلى زميلتي وشريكتي في العمل ساسية التي تحملت شقاوتي، أسعدك الله وأرضاك، إلى زميلتي سميرة التي قدمت لنا المساعدة والدعم.

إلى أصدقاء الطفولة وكل من جمعتني بهم مقاعد الدراسة، إلى كل من تذكرهم قلبي ونسيهم قلمي، وإلى كل من يحمل لقب قوادرة.

ريمة

فهرس الموضوعات

فهـــــــــــرس الموضـــــــــــــــوعـــــات

العنـــــــــــاوين		رقم الصفحة
الدعـــاء		/
شكر وتقديـــر		/
إهـــــداء		/
فهـــرس الموضوعات		/
فهـــرس الجداول والأشكال		/
مقدمـــــــــــــة		أ + ب + ج
الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر.		
المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر.		
المطلب الأول: عموميات حول الاستثمار.		18
_ الفرع الأول: تعريف الاستثمار.		18
_ الفرع الثاني: أهمية الاستثمار.		19
– الفرع الثالث: أهداف الاستثمار والعوامل المؤثرة عليه.		24-19
– الفرع الرابع: أدوات وأنواع الاستثمار.		30-24
المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر.		31
– الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.		32-13
– الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.		33-23
– الفرع الثالث: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر.		37-34
المبحث الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر.		
المطلب الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.		42-38
المطلب الثاني: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر.		43
المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.		50-43
المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة.		
المطلب الأول: الآثار الإيجابية.		69-51
المطلب الثاني: الآثار السلبية.		75-69
الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر.		
المبحث الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.		

	المطلب الأول: الإطار التشريعي المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.	**86-79**
	المطلب الثاني: أجهزة وهيئات تطوير الاستثمارات.	**92-86**
	المطلب الثالث: طاقات الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.	**98-92**
	المبحث الثاني: دراسة تحليلية لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.	
	المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر.	**100-99**
	المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية.	**103-100**
	المطلب الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب أهم الدول المستثمرة في الجزائر.	**105-103**
	الفصل الثالث : محفزات وعوائق الاستثمار الأجنبي في الجزائر	
	المبحث الأول: محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.	
	المطلب الأول: ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.	**113-109**
	المطلب الثاني: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.	**121-120**
	المبحث الثالث: معيقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.	
	المطلب الأول: العوائق السياسية والاقتصادية.	**126-121**
	المطلب الثاني: العوائق القانونية والتشريعية.	**129-126**
	المطلب الثالث: العوائق التنظيمية والإجرائية.	**130-129**
	المطلب الرابع: نقص ضمانات تحويل الأرباح إلى الخارج وضمانات أخرى.	**135-130**
	خاتمة	**140-138**
	قائمة المصادر والمراجع	**143-142**

فهرس الأشكال
الجداول

فهرس الأشكال :

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	معدل الفائدة والإنفاق الاستثماري.	22
2	حجم الاستثمارات والدخل القومي .	23
3	منافع الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة.	56

فهرس الجداول :

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	نماذج الطاقة العلمية والتقنية الوطنية	58
2	الشباك الوحيد اللامركزي، الهيئات والخدمات المقدمة	91-90
3	تطور الناتج الداخلي الخام	97
4	تطور معدل النمو	97
5	تطور معدل التضخم.	97
6	تطور معدل البطالة	97
7	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	99
8	أهم القطاعات المستثمر فيها في الجزائر 2014/2002	101
9	أهم ثماني دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2001_ 2012)	103
10	أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2014/2001)	105-104
11	أنواع الحوافز المالية الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر	118-117
12	أنواع الحوافز التمويلية الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر	118
13	أنواع الحوافز الأخرى الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر	120-119
14	تطور معدلات الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2014/2001)	124
15	تطور معدلات التضخم للفترة (1001_ 2014)	125
16	تطور سعر الصرف للفترة (2001_2014)	126

المقدمـــة

مقدمة:

إن التغيرات الاقتصادية التي طرأت على العالم منذ أواخر الثمانينات ولاسيما الاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية، قيام منظمة التجارة العالمية وكذلك التسارع التقني على نحو لم يسبق له مثيل، يجعل من غير الممكن إغفال دور الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في تفعيل النشاط الاقتصادي. والجزائر من بين الدول النامية التي تعمل جاهدة من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نحوها، لأنها وجدت فيه الحل الوحيد من أجل الخروج من أزماتها المختلفة التي عانت منها منذ الاستقلال سواء كانت أزمة المديونية أو الأزمة البترولية سنة 1986، بحيث عملت على توفير كل الضروريات للمستثمرين الأجانب وللاستثمار الأجنبي المباشر من أجل إنجاحه وذلك من خلال توفير المناخ الاستثماري الملائم وقيامها بسن القوانين والتشريعات حول الاستثمار الأجنبي المباشر، كما قامت بتقديم الضمانات والحوافز للمستثمرين وإزالة العراقيل التي تواجهه.

إشكالية البحث:

لقد زاد اهتمام الجزائر بالاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة حيث وضعت كل طاقاتها في خدمته وقامت بمنح عدة ضمانات ولامتيازات للمستثمر الأجنبي إلا أنها واجهت عدة عراقيل ومعيقات، وهذا سوف يقودنا إلى طرح التساؤل الرئيسي التالي:

_ ما هو واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟ وما هي أهم الحوافز المقدمة والعراقيل التي تواجه المستثمر الأجنبي في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

_ ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما أهم محدداته؟

_ كيف يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول المضيفة؟

_ هل القوانين والتشريعات التي تبنتها الجزائر كافية لتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هو حجم تدفقاته إليها؟

_ فيم تتمثل أهم محفزات ومعيقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

الفرضيات:

1_ يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابا وسلبا على اقتصاديات الدول المضيفة فيؤثر إيجابا من خلال النهوض بمستويات عمالتها ويؤثر سلبا بسبب عملية تحويل الأرباح أكثر من حج رؤوس الأموال التي تتدفق إليها الأمر الذي يؤدي إلى تزايد حاجة الدول المضيفة إلى التمويل.

2_ تكفي التشريعات والقوانين التي تبنتها الجزائر لتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر فيها.

3_ تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر معيقات وعراقيل كثيرة تحد من حجم الاستثمار الوارد إليها.

أهمية البحث:

_ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من بين الوسائل المتاحة للدول المضيفة خاصة لتغطية العجز التمويلي في الاقتصاد الوطني الذي تعاني منه.

_ إمكانية الاستفادة من الخبرات الأجنبية فيما يتعلق بالتكنولوجيا المستخدمة وكذا أساليب الإنتاج والتسويق...الخ

_ في ظل التحول الاقتصادي الذي عرفته الجزائر نحو اقتصاد السوق والانفتاح على العالم يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الانشغالات الاقتصادية في الجزائر من أجل مواجهة المتغيرات الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الوطني مثل ظاهرة البطالة وانتشار الفقر وكذا انخفاض القدرة الشرائية للمواطن وذلك لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على توفير فرص عمل جديدة وتحقيق النمو الاقتصادي.

وتكمن أهمية بحثنا في التعرف على المناخ الاستثماري في الجزائر وأهم المحفزات والامتيازات المقدمة والمعيقات التي تواجه المستثمر الأجنبي فيها.

أهداف البحث:

_ التعرف على ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر ومختلف محدداته.

_ دراسة وتحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

_ تحليل حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وكذا توزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية.

_ التعرف على مختلف معيقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

الواقع الموضوعية:

_ الأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير اقتصاديات الدول المضيفة.

_ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع المهمة في الاقتصاد الوطني الذي يمر بمرحلة تحولات وإصلاحات كبيرة في اتجاه تبني اقتصاد السوق وبناء اقتصاد قوي.

الدوافع الذاتية:

_ الاهتمام الشخصي بالمواضيع المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

منهج البحث:

الإجابة على إشكالية البحث واختيار مدى صحة الفرضيات المتبناة اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض جوانب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم التعريف والخصائص وكذا تحليل حجم تدفقات الاستثمار خلال الفترة الممتدة 2014/2001 وكذا مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إضافة إلى المنهج من خلال استعراض تطور القوانين التي تنظم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الأول :
عموميات حول الاستثمار و الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

يحتل موضوع الاستثمار مكانة هامة في السياسات التموين للحكومات، فهو أحد المكونات الأساسية للطلب الكلي، والكفيل بتوفير مناصب الشغل وإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع لأغراض الاستهلاك النهائي والوسيط أو بهدف التصدير وله آثار متنوعة على الاقتصاد الوطني ككل، لذلك استوجب على الحكومة إدارة النشاط الاستثماري وتوفير الظروف المناسبة له وإزالة العراقيل التي تعيقه وتوجيهه نحو تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية الكلية دون المساس بمصالح أولئك القائمين به (المستثمرين) أن وضع سياسة استثمارية رشيدة.

وتسعى الحكومات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي المتزايد مع نسبة مرتفعة من التنمية الاقتصادية هذه الأخيرة تحتاج إلى تنشيط الاستثمار وتحفيز المستثمرين على زيادة استثماراتهم، غير أن نواحي الاستثمار متنوعة ومتعددة وتستدعي تمويلات قد تفوق المتوفر منها محليا، الأمر الذي يدفع الحكومات إلى البحث عن مصادر خارجية لتمويل برامج استثماراتها، ومن بين هذه المصادر والأكثر تدفقا خلال العقدين الأخيرين الاستثمار الأجنبي المباشر وهو تدفق رأس المال بين دولتين أو أكثر أي انتقال رأس المال من دولة إلى أخرى سواء كان في شكل عيني منقول أو في شكل نقدي.

وفي هذا الفصل سنتناول: مفهوم الاستثمار وخصائصه وأدواته ومفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله ومكوناته وأهم محدداته، وذلك في مبحثين حيث خصصنا المبحث الأول للتعريف بالاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر وخصائص كل منهما. أما المبحث الثاني فخصصناه للتعرف على أهم نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر وأبرز محدداته. والمبحث الثالث الذي يتضمن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة.

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة.

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من بين طرق التمويل التي تعتمدها معظم الدول في تمويل اقتصادياتها.

المطلب الأول: عموميات حول الاستثمار.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار.

إن الفوائض النقدية للدخل سواء كانت لدى الأفراد أو المؤسسات أو المنشآت العامة و الخاصة هي المصدر الأساسي للاستثمار فالمستثمر المحتمل هو الذي يزيد دخله عن استهلاكه من هنا يمكن تعريف الاستثمار بأنه: "التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي و ذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي".

– كما يعرف آخرون الاستثمار على أنه: "التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة لفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمـرة و كذلك عن النقص المتوقع في قوتها الشرائية بفعل عامل التضخم بالإضافة إلى توفير عائد معقول يتناسب مع عنصر المخاطرة المتمثلة باحتمال عدم تحقيق هذه التدفقات".

– كما و يعرف الاستثمار كذلك بأنه: "الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية أو الإضافية إلى رأس المـــال" و بالتالي فإن الاستثمار يهدف إلى زيادة الثروة و المحافظة عليها [1].

– و يستمد مفهوم الاستثمار أصوله من علم الاقتصاد و هو على صلة وثيقة بمجموعة أخرى من المفاهيم الاقتصادية من أهمها الدخل و الاستهلاك و الإدخال و الافتراض [2].

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار.

1 – شقيري نوري موسى و آخرون، **إدارة الإستثمار**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الطبعة الأولى 2012 م – 1433 هـ، ص: 18.

2 – زياد رمضان ،**مبادئ الإستثمار المالي و الحقيقي** ، دار وائل للنشر ،الأردن، الطبعة الرابعة ، 2007 ، ص13

للاستثمار أهمية كبيرة في تطوير الاقتصاد الوطني للبلدان و ذلك من خلال:

– زيادة الإنتاج و الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي و ارتفاع متوسط نصيب الفرد منه و بالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين.

– توفير الخدمات للمواطنين و المستثمرين.

– توفير فرص العمل و تقليل نسبة البطالة.

– زيادة معدلات التكوين الرأس مالية للدولة.

– توفير التخصصات المختلفة من الفنيين و الإداريين و العمالة الماهرة [2].

– إنتاج السلع و الخدمات التي تشبع حاجات المواطنين و تصدير الفائض منها للخارج مهما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات و المعدات و زيادة التكوين الرأس مالية[1].

الفرع الثالث: أهداف الاستثمار و العوامل المؤثرة عليه.

1– أهداف الاستثمار.

– لقد تطورت أهداف الاستثمار في ضوء التطور الذي حصل على الفكر المالي و النظرية المالية إذ أصبح الهدف الأساسي من الاستثمار في هذا العصر تعظيم ثروة المستمر و يقع ضمن ذلك تحقيق الأرباح الذي يعد هدف تقليدي للمستثمرين أي تحقيق أكبر عائد بأقل درجة من المخاطر، و قد يهدف الاستثمار إلى إنعاش الاقتصاد و زيادة الرفاهية و توظيف الأموال للحصول على العائد بمختلف مفاهيمه (عائد مالي، عائد اجتماعي، عائد اقتصادي..الخ) [2].

و من الطبيعي أن يكون هناك اختلاف بين المستثمرين من حيث تفضيل الأدوات الاستثمارية و درجة المناظر التي يتقبلونها و التي تتناسب مع هدف تحقيق الأرباح، و لابد من التميز بين الاستثمارات حسب

1 – شثيري نوري موسى و آخرون، مرجع سابق ، ص 20.

2 – الدكتور دريد كامل آل شبيب، **الإستثمار و التحليل الإستثماري**، دار اليازوري العلمية للنشروالتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 2009، ص: 25 – 31.

الأهداف التي ينشئها المستثمر و طبيعته فقد يكون المستثمر محافظا، راشدا، مضاربا أو مقامرا، و تختلف درجات المخاطر التي يقبل بها المستثمر للحصول على العائد حسب طبيعته فالمستثمر المحافظ هدفه الحصول على عائد بدون تحمل المخاطر العالية و المستثمر الرشيد هو الذي يهدف من استثماراته إلى الموازنة بين العائد و المخاطر أما المضارب (Speculation) فهو الذي يقبل بأقصى درجات المخاطر المدروسة للحصول على الربح و المقامرة (Gambling) الذي يراهن بالمال للحصول على الربح مع الاستعداد لتحمل درجة عالية من المخاطر بدون دراسة أي يبني قراره على ضربة الحظ و هناك العديد من العناصر التي تؤثر على تحقيق أهداف المستثمرين على اتخاذ قرار المستثمرين و لكن تختلف الأهمية النسبية لهذه العناصر من حيث الحالة المالية و حجم الفائض من الأموال المتاحة لدى المستثمر و الدخل المتوقع تحقيقه من الاستثمار و طبيعة العائد و الثروة التي يرغب المستثمر تحقيقها و درجة تقبل المخاطر التي يتعرض لها و رأس المال المستثمر و مدى الحاجة إلى تسبيل الاستثمارات و إمكانية السيولة للأسواق المالية وكلفة عملية التبادل و طبيعة القوانين و التشريعات فيما يتعلق بتنظيم الاستثمارات و الضرائب و الرسوم المعمول بها و إدارة الاستثمارات و مدى توفر الخبرة و الكفاءة و سهولة الإجراءات و إستراتجية المستثمر و هدف وفرة الاستثمار من حيث كونه قصير الأجل أو متوسط أو طويل الأجل.

2- العوامل المؤثرة على الاستثمار:

حتى يتحقق الاستثمار لابد من دراسة العوامل المحيطة في بيئة الاستثمار الداخلية و الخارجية و يمكن إيجاز هذه العوامل فيما يلي:

2-1- الاستقرار السياسي:

يلعب الاستقرار السياسي دورا كبيرا و مؤثر على الاستثمارات و المستثمرين داخل البلد المعني و يعتمد الاستقرار السياسي على درجة المخاطر السياسية التي تختلف من دولة إلى أخرى و يمكن قياس هذه المخاطر من خلال دراسة التغيرات السياسية في هذا البلد و الاحتجاجات المستمرة و الاضطرابات والنزاعات و مستوى العلاقة مع الدول المجاورة و العالم الخارجي. كما أن استقرار النظام السياسي يؤدي إلى استقرار القوانين و الأنظمة المؤثرة على الاستثمار مما يشبع استقرار الاستثمارات و توسيعها وتنوعها.

2-2- الاستقرار الاقتصادي:

ويمكن دراسة الاستقرار الاقتصادي من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية المتحققة في التاريخ الإجمالي والتوازن الداخلي والتوازن الخارجي. يقاس الاستقرار الاقتصادي بدرجة المخاطر الاقتصادية التي يتعرض لها الاستثمار ومدى كون هذه المخاطر داخلية تعتمد على عوامل اقتصادية محلية. أو كون المخاطر خارجية نتيجة الانكشاف الاقتصادي و طبيعة العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى والانضمام إلى منظمات دولية أو إقليمية و شروط التبادل التجاري والمالي بينها [1].

2-3- معدل أسعار الفائدة:

- يؤثر معدل سعر الفائدة على النشاط الاقتصادي بصورة عامة و على الاستثمار بصورة خاصة من حيث كلفة الاستثمارات عوائدها و أن معدل الفائدة هو سعر رأس المال أو التمويل و هو ثمن تأجيل الاستهلاك أي تعويض عن الاستهلاك بشكل أموال إضافية تدفع في المستقبل و تتأثر أسعار الفائدة بجملة عناصر أهمها: مقدار العرض والطلب للأموال التي ترتبط بالميل الحدي للاستهلاك (Marginal propensity to consume) ودرجة المخاطر ومدة الاستثمار و كلفة التمويل ودرجة المنافسة و طبيعة السياسة النقطية المطبقة بهذا الشأن، كما أن لتقلبات أسعار الفائدة الدولية أثر كبير على حركة

1 - نفس المرجع السابق ، ص 26 - 31.

الاستثمارات الداخلية والخارجية من الدولة، فارتفاع معدلات الفائدة العالمية يؤدي انتقال الأموال المحلية إلى الخارج ويؤثر على حجم الاستثمارات المحلية، و تؤثر أسعار الفائدة على أسعار العملة على قيمة الأوراق المالية المتداولة في أسواقها المالية، و يبين الشكل رقم (1) العلاقة بين الاستثمار و أسعار الفائدة فكلما ارتفع سعر الفائدة انخفض الإنفاق الاستثماري في حالة ثبات العوامل الأخرى.

- **شكل رقم (1):** يبين معدل الفائدة و الإنفاق الاستثماري.

معدل الفائدة

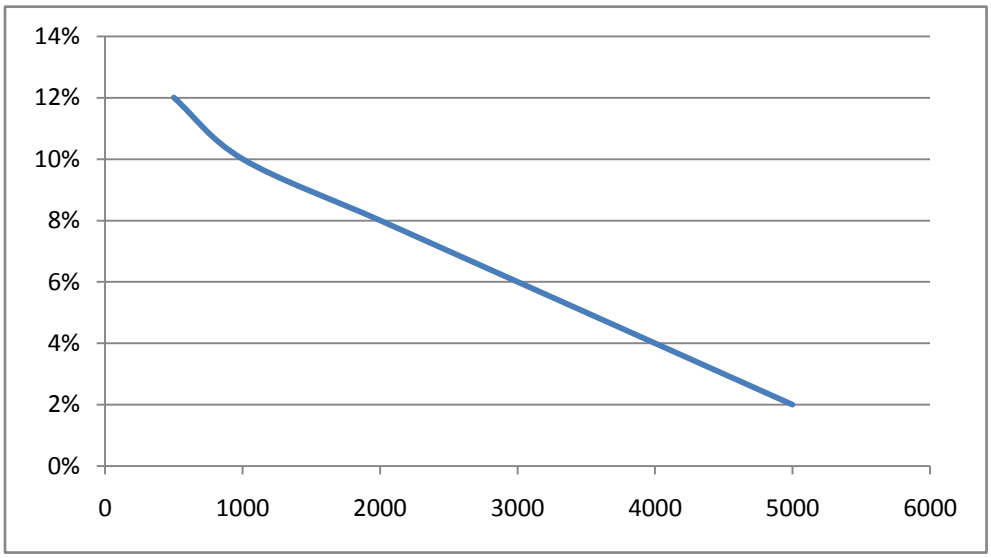

الإنفاق الاستثماري

- منحنى الطلب على الاستثمار-

2-4- الدخل القومي:

يؤثر الدخل القومي في بلد ما بدرجة كبيرة على الاستثمارات و أهم العناصر المؤثرة في حجم الدخل المتاح و معاملات النمو في الدخل و توزيع الدخل القومي و انعكاسات ذلك على متوسط الدخل الفردي حين كلما كبر حجم الدخل أدى إلى ارتفاع الميل الحدي للادخار ويؤدي ذلك إلى خلق الاستثمارات ذات طاقات إنتاجية واسعة و كلما زاد نمو الدخل القومي يعلن ارتفاع حجم ومرونة الطلب الكلي للمجتمع

إضافة إلى زيادة الإدخارات وهذا يشجع على القيام بتنفيذ الاستثمارات مما يعكس علاقة تمردية بين الاستثمار والدخل القومي.

- **شكل رقم (2)** : يبين حجم الاستثمارات و الدخل القومي.

حجم الاستثمارات

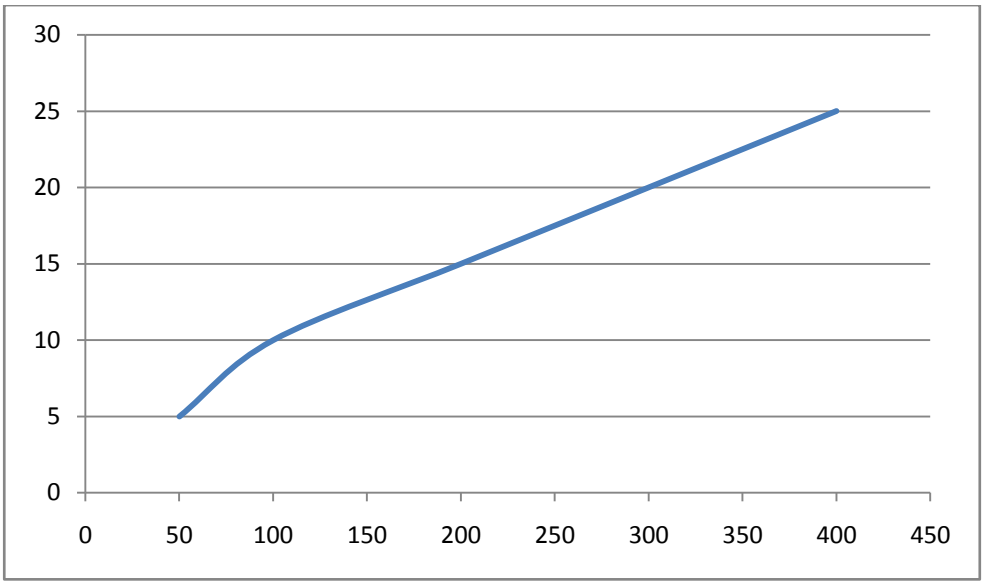

الدخل القومي

2-5- معدلات التضخم:

التضخم هو الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار لفترة طويلة من الزمن و بمعدل غير طبيعي و إن ارتفاع معدل التضخم يؤثر تأثيرا سلبيا على الاستثمار لأنه يخلق جوا من عدم الاستمرار في قطاع الأعمال و يؤدي إلى عدم معرفة المستثمر الحالة التي يكون عليها الاقتصاد في المستقبل أو الأموال المستثمرة و يرفع درجة المخاطر لأنه يؤدي إلى الارتفاع العام في الأسعار و انخفاض القوة الشرائية للنقود و يؤثر على تحديد القيمة الحقيقية للدخول و الأرباح و يؤثر على القيمة الحقيقية لرأس المال المستثمر مما يؤدي إلى إخفاض من الرغبة في الاستثمار في بلد يعاني من ارتفاع مستمر في معدلات التضخم.

2-6- توفر البنى الإرتكازية و الانفتاح الاقتصادي:

إن توفر البنى التحتية الضرورية للأنشطة الاستثمارية و خاصة الإنتاجية منها يعد من أهم العناصر المؤثرة على الاستثمار، كذلك تلعب مظاهر العولمة و الانفتاح الاقتصادي دورا هاما في زيادة معدلات الاستثمار و خاصة الأجنبية منها.

الفرع الرابع: أدوات و أنواع الاستثمار :

1- أدوات الاستثمار:

هي تلك الأدوات التي تم استخدامها من قبل المستثمرين لحيازة أصل معين و من أهمها حسب أهميتها في الاقتصاد القومي، و درجة سيولتها و سهولة تداولها كما يلي:

1-1- الأوراق المالية: (Security Market):

تعد الأوراق المالية من أبرز أدوات الاستثمار المتاحة نظرا للمرونة التي تتمتع بها والمزايا التي تحملها و هي على عدة أنواع تختلف من حيث العائد والمخاطر والحقوق لها العديد من القيم، وتتصف الأوراق المالية بسهولة تحويلها إلى سيولة نقدية لهذا تتصف بانخفاض المخاطر التسويقية (Market alulity Risk).

أي مقدار الزمن اللازم لتحويل الأوراق المالية إلى نقد و لكن نتعرض بمخاطر، و تحقق الاستثمار في الأوراق المالية هدفي الربحية و السيولة في آن واحد، و الأوراق المالية تنقسم إلى قسمين أدوات ملكية مثل الأسهم (Stocks) بأنواعها و التعهدات (Warrants) و أخرى تسمى أدوات دين (Delit instruments) مثل السندات (Bands) بأنواعها. و تتميز بالأوراق المالية أساسا بمرونة التعامل بها إظافة أن الأسواق التي تتعامل بها تكون على درجة عالية من التنظيم و الكفاءة.

1-2- الاستثمار في العقارات:

و هو يحتاج إلى رأس مال كبير للاستثمار، و يأتي الاستثمار في العقارات بالمرتبة الثانية من أدوات الاستثمار الأخرى كون العقارات متاحة بشكل واسع للمستثمرين، و هناك شكلان للاستثمار في العقار:

أ – الاستثمار المباشر: و نقصد بذلك شراء العقار الحقيقي أي شراء أراضي أو مباني أو شقق من قبل المستثمر مباشرة و يقوم بإدارتها من قبله.

ب – الاستثمار غير المباشر: عندما يتم شراء سند عقاري صادر عن البنك العقاري أو المشاركة في محفظة مالية لإحدى الشركات التي تتعامل بالعقارات أو الاستثمار في المنتجات السياحية.

1-3- الاستثمار في السلع (Comodities):

و خاصة مجموعة التي تتعامل بها أسواق متخصصة و معروفة تحدد أسعارها و ترتب أصنافها داخل هذه الأسواق، مثل سوق الشاي السيلاني في سيرلانكا، و سوق الذهب في لندن و القطن في نيويورك...[1]

و أغلب عقود التعامل بهذه السلع تتم بطريقة العقود المستقبلية التي هي عقد بين طرفين الطرف الأول الذي ينتج السلعة و الطرف الآخر الوكيل، إذ يتعهد المنتج بموجب هذا العقد للسمسار بتسليمه كمية معينة من السلعة المنتجة بتاريخ مستقبلي بكمية محددة و سعر متفق عليه مقابل الحصول على تغطية أو عمولة تحدد بنسبة معينة من مبلغ العقد، و تتمتع هذه الأدوات بدرجة عالية من المرونة و السيولة و بالنظر إلى أن أسعار هذه السلع معلنة في السوق فإنها لا تخضع للمساومة، و ى تصلح، جميع السلع للتعامل في هذه الأسواق المتخصصة.

و لابد من توفر شروط معينة في السلعة حتى يمكن التعامل بها و هذه الشروط ما يلي:

أن تكون السلعة متجانسة و لها القابلية على الترتيب و التصنيف في درجات أو أصناف حسب نوعيتها، أن يتم التعامل بها من قبل عدد كبير من البائعين و المشترين و لا مجال لاحتكار التعامل بها من

1 – الدكتور منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار و أثر ه على التنمية الاقتصادية**، دار الراية للنشروالتوزيع،عمان،الأردن، الطبعة الأولى, 2013، ص :21 – 25.

مجموعة من البائعين و أن يتم التعامل بها في صورتها الأولية الخام أو نصف المصنعة فيما عدا بعض السلع كسبائك الذهب و الفضة و يتم التعامل بمثل هذه السلع من قبل بيوت السمسرة المتخصصة و المتعاملين فيها على فئتين:

- **الفئة الأولى** : هم الذين يعملون في المهنة نفسها و على صلة بالسلع المنتجة فتنفع ضمن مجال استثماراتهم.

- **الفئة الثانية:** هم المضاربون و هم إما أفراد أو مؤسسات متخصصة.

1-4- المشروعات الاقتصادية: (Business Projects):

و هي أكثر الأدوات استثمار انتشارا و تتمثل في المشاريع الصناعية أو التجارية أو الزراعية و تتصف مثل هذه الاستثمارات بكونها استثمارات في أصول حقيقة كالمباني و الآلات و المعدات و وسائط النقل و غيرها، و من ميزاتها أنها تساهم بإنتاج القيمة المضافة للاقتصاد القومي "أي إضافة قيمة جديدة للاقتصاد" و تزيد من ثروة المالكين و على مستوى البلد فإنها تؤدي إلى زيادة في التاريخ الإجمالي المحلي و في تراكم رأس مال ثابت.

1-5- العملات الأجنبية:

تظهر أهمية التعامل بالعملات الأجنبية من كونها نتيجة حتمية لعمليات التجارة الدولية، و لم يكن هذا السوق الافتراضي مزدهر قبل عام 1992 عندما كانت قاعدة الذهب هي السائدة في التعامل بالعملات الأجنبية، و ظهرت أهمية السوق بعد إلغاء تحويل الدولار إلى ذهب و استخدام نظام تعويم أسعار العملات الأجنبية بعضها تجاه البعض الآخر و خاصة الرئيسية منها، و يعتمد سوق العملات الأجنبية على الأسعار المعروضة من قبل أشهر المصارف العالمية في سوق نيويورك، لندن، طوكيو وفرانكفورت و هوسوق و يعمل على مدار الساعة و تتحدد أسعار العملات حاليا مقابل بعضها في أسواق حرة تسمى سوق القطع الأجنبي (Forgin Echange Market) و هو السوق الذي يتم به مبادلة

عملات الدول مع بعضها البعض و بفعل تأثير قانون العرض و الطلب تتحدد أسعار الصرف الأجنبي وعند التعامل بالعملات الأجنبية كأدوات الاستثمارية، يجب العلم بأنها أداة استثمارية حساسة جدا وتتأثر بعوامل متعددة منها اقتصادية و سياسية و غيرها و هذا أدى إلى ارتفاع درجة المخاطر للتعامل فيها، ويتعرض الاستثمار في العملات الأجنبية إلى ثلاثة أنواع من المخاطر: مخاطر سعر الفائدة مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان [1].

2-أنواع الاستثمار: للاستثمارات تصنيفات عديدة نظرا لأهدافها و طبيعتها و أهميتها و من هذه التصنيفات تذكر:

2-1- من حيث الطبيعة القانونية:

تصنف إلى ثلاثة أنواع:

أ – استثمارات عمومية: وهي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة و لتحقيق حاجيات المصلحة العامة، مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة.

ب – الاستثمارات الخاصة: و يتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعها أصحابها من وراء عملية الاستثمار، وهي تنجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة.

ج – الاستثمارات المختلطة : و تتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العلم و الخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة و لها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية و الأجنبية، لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأس مالها الخاص.

2-2- من حيث المدة الزمنية: و تصنف إلى ثلاث أصناف:

أ – استثمارات قصيرة الأجل:

1 – نفس المرجع، ص:21-25.

وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن السنتين و تكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية.

ب – استثمارات متوسطة الأجل:

تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير على المؤسسة بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة، وهي تتطلب لرؤوس أمول ضخمة وتفوق مدة إنجازها خمس سنوات.

2-3- من حيث الأهمية و الغرض: و تنقسم إلى عدة أقسام:

أ – استثمارات التجديد: وتتمثل في التجديدات التي تقوم بها المؤسسة، و ذلك بشراء الآلات والمعدات وجل وسائل الإنتاج، وذلك لاستبدال المعدات القديمة، حتى تتمكن من مسايرة التقدم التكنولوجي، فهي تسعى لشراء المعدات الأكثر تطورا، وبالتالي فإنها تتمكن من تحسين النوعية و زيادة الأرباح و بصفة عامة هدفها الأساسي هو الحفاظ على القدرة التنافسية للمؤسسة.

ب – استثمارات النمو (الإستراتيجية): هدفها الأساسي تحسين الطاقات الإنتاجية لتنمية الإنتاج و التوزيع بالنسبة للمؤسسة لتوسيع مكانتها في السوق، إذ تقوم بتسويق منتجات و ابتكارات جديدة و متميزة، لفرض نفسها على المنتجين الآخرين، و هذا ما يسمى بالاستثمارات الهجومية، أما الاستثمارات الدفاعية، فهي التي تسمى المؤسسة من خلالها إلى الحفاظ على الأقل على نفس وتيرة الإنتاج.

ج – الاستثمارات المنتجة و غير المنتجة: هي استثمارات تنقسم على أساس معيار تكلفتها، فكلما كانت الزيادة في الإنتاج المؤسسة مع تحسن النوعية و بأقل تكاليف الممكنة، سميت هذه الاستثمارات بالاستثمارات المنتجة، و في حالة العكس و هي غير منتجة [1].

د – الاستثمارات الإجبارية: وتكون إما اقتصادية أو اجتماعية، فالاجتماعية هي التي تهدف من خلالها الدولة إلى تطوير البنية الاجتماعية للفرد، وذلك بتوفير المرافق العمومية الضرورية. أما الاقتصادية

1 – نفس المرجع السابق، ص :21 – 25.

فغرضها هو تلبية الحاجات المختلفة للأفراد من السلع وخدمات مختلفة مع تحسين هذه الخبرة كما و نوى.

هـ – الاستثمارات التعويضية: هدفها الحفظ على رأس المال على حاله و تعويض ما استهلك منه بأموال وإهتلاكات، أما الصافية منها فتهدف إلى رفع رأس مال المؤسسة باستثمارات جديدة بحسب الطلب والظروف.

و – استثمارات الرفاهية: هذا النوع من الاستثمارات نتائجه غير مباشرة، حيث تقوم بتحسين القدرة الشرائية للمؤسسة، و بالتالي إعطاء صورة حسنة عنها لدى المتعاملين معها و المستهلكين لمنتجاتها.

2-4- من حيث الموطن: تنقسم إلى قسمين:

أ – استثمارات محلية: و تتمثل في كل أشكال الاستثمار المذكورة سابقا، و لكن ملكية رأس المال و كافة الأموال تعود بالكامل للطرف المحلي.

ب – الاستثمارات الأجنبية: تتمثل في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي ترد في شكل إسهام مباشر من رأس المال الأجنبي في الأموال الإنتاجية للاقتصاد المضيف (الاستثمارات الأجنبية المباشرة) أو كافة صور القروض الإئتمانية طويلة الأجل، التي تتم في صورة طبيعية، أو في صورة نقدية أو كلاهما بهدف إقامة مشروع إنتاجي، تسويق إداري في الأجل الطويل، و بعينة التأثير بصفة مستمرة في اتخاذ القرار الاستثماري، لتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح عن طريق الرقابة عند إنتاج الوحدات و تسويقها.

و بذلك يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الغير مباشر، حيث أن الاستثمارات غير المباشرة لا تمارس فيها الرقابة على المشرق عند إنتاج كل وحدة، بل تتم الرقابة بصفة عامة دون التعرف على التفاصيل الدقيقة للمشروع، كما هو الحال بنسبة للاستثمارات المباشرة، كما يتبين اختلاف الاستثمارات المباشرة عن غيرها من حركات رأس المال الدولي مثل القروض و الإعانات فلا توجد السمات الخاصة

بتعريف الاستثمار المباشر فيها و الاستثمارات الأجنبية المباشرة أشكال و أنواع متعددة، و سبب اختلاف أشكال الاستثمارات إلى اعتبارات متعددة لعل من أهمها: شكل المستثمر، طبيعة النشاط الاستثماري صور الملكية، و الشكل القانوني للاستثمار.

و يطرح شكل إدراج أنواع معينة من صور الاستثمار في الاستثمارات المباشرة، و هذه الصور من الاستثمارات تتمثل في:

أ –عقود الرخص: و تتمثل صور عقود الرخص في نقل حقوق براءات الاختراع أو العلاقات التجارية أو الاسم التجاري.

ب – عقود الإنتاج: و تتمثل في صور إنفاق بمقتضاه يتم تصنيع منتجات في الخارج، حسب مواصفات معينة لتوزيعها في الداخل.

ج – العقود الخاصة بالإدارات: و يتم ذلك في صورة إنفاق تمد فيه شركة أو هيئة أجنبية أو وطنية بالمدريين الذين تتوافر لديهم خبرة للقيام بالعملية الإدارية لمشروع معين، مقابل عائد من الشركة الوطنية التي ترغب في استخدام الخبراء الأجانب في هذا الشأن [1].

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

– يعتبر استثمار ما إستثمار أجنبيا متى كان المستثمر شخصا طبيعيا أو معنويا لا يتمتع بجنسية البلد المضيف للاستثمار و تميز الدراسات الاقتصادية بين نوعين من الاستثمارات الأجنبية وهما الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة و الاستثمارات الأجنبية المباشرة فالاستثمار الأجنبي المباشر جزء من الاستثمار الدولي و هو تدفق رؤوس الأموال أيا كان شكلها بين دولتين بغرض إقامة شركات جديدة أو المساهمة في

1 – نفس المرجع، ص :21 – 25.

رؤوس أموال شركات قائمة أو تطويرها لإنتاج سلع أو خدمات و تحقيق عائد يفوق ما يتوقعه المستثمر في دولته الأم و سواء صاحب هذا التدفق جهدا بشريا أم لم يصاحبه، وتناولته العديد من الدراسات الاقتصادية تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على سبيل المثال:

1- تعاريف بعض الباحثين الاقتصاديين:

- يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في تملك المستثمر لجزء من الاستثمارات أوكلها في مشروع معين في دولة خارج دولته مع القيام بالمشاركة أو السيطرة الكاملة على الإدارة و التنظيم.

- يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه حصة ثانية للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر.

2- تعاريف بعض المؤسسات و الهيئات الدولية:

2-1- تعريف المنظمة العالمية للتجارة:

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلا إنتاجيا في بلد آخر (البلد المضيق)

2-2- تعريف صندوق النقد الدولي:

- يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم الشركة المساهمة أو ما يساوي هذه النسبة في الشركة غير المساهمة [1].

<u>الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:</u>

1 - عبد الكريم بعداش، (الإستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 – 2005)، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود و مالية، السنة الجامعية، 2007 – 2008، ص:48 – 51.

– تتصف أشكال هذا الاستثمار بالتعدد و التنوع، و من الشائع تصنيفها بالاعتماد على ملكية هذا الاستثمار و بالاعتماد على القطاعات الاقتصادية التي ينتسب إليها الاستثمار:

1– أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية: يمكن تصنيف هذا الاستثمار بالنظر إلى ملكيته إلى:

1–1– الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: و يقع هذا نتيجة قيام مستثمر أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب بإحدى العمليتين التاليتين:

– إقامة استثمار جديد كتأسيس شركة جديدة أو فرع جديد لشركة أجنبية في البلد المضيف دون إشراك الطرف المحلي بأية نسبة كانت.

– شراء مشروع أو شركة محلية قائمة، بحيث تؤول ملكيتها بالكامل إلى مستثمر واحد أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب. و عادة ما تقع هذه الحالة في إطار عمليات الخصوصة التي تلجأ إليها بعض الدول ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي تعتدها.

1–2– الاستثمار المشترك: و يدعى أيضا بالاستثمار الناتج، و هو الاستثمار المنجز في البلد المضيف له و الذي تتوزع ملكيته بين طرف أو عدة أطراف أجنبية من جهة و طرف أو عدة أطراف محلية من جهة ثانية. و يمكن التميز بين الشكلين التالين:

– إقامة مشروع جديد أو فرع جديد لشركة أجنبية مملوك بالتساوي أو بدون تساوي بين مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب و نظراتهم المحليين.

– شراء مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب لجزء من رأس مال، مشروع استثماري أو شركة محلية قائمة. و هنا ينبغي أن تكون نسبة مساهمة الطرف الأجنبي لا تقل 10% من رأس مال المشروع المعني حتى يصبح هذا الاستثمار الأجنبي مباشر. و هذا من حيث تعريف صندوق النقد الدولي.

2– أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي:

و نقصد بطبيعة النشاط الاقتصادي، القطاع الاقتصادي الفلاحي أو الصناعي أو الخدمي. الذي ينتمي إليه مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر [1].

2-1- الاستثمار الأجنبي المباشر الفلاحي:

و هو الاستثمار في القطاع الفلاحي من تربية الحيوانات و إنتاج المحاصيل الزراعية، الذي يمتلكه المستثمر الأجنبي أو يشارك في ملكيته.

2-2- الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي:

و يتمثل أساسا في إقامة وحدات إنتاجية من طرف المستثمرين الأجانب، مهمتها إنتاج السلع الاستهلاكية و/أو الرأس مالية الموجهة السوق المحلي و/أو الخارجي كما صانع السيارات والآلات والملابس و المواد الغذائية....الخ.

2-3- الاستثمار الأجنبي المباشر الخدمي:

و هو شبه بالاستثمار الأجنبي الصناعي، غير أن منتجات هذا النوع من الاستثمار لا تكون في شكل سلع مادية و إنما في شكل خدمات مثل الاتصالات و النقل و البنوك و التأمين و مكاتب الدراسات و الفنادق....الخ.

<u>الفرع الثالث: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر :</u>

- لقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل تاريخية مختلفة متفاوتة في ظروفها السياسية و الاقتصادية و التي قسمت إلى أربعة مراحل:

- المرحلة الأولى (1800 – 1914):

- تمثل هذه المرحلة الصورة التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر أما يسمى بالنمط الاستعماري للاستثمارات الأجنبية المباشرة، و التي تكون على شكل رأس مال مصدر من بلد أجنبي متقدم إلى دولة

1 - نفس المرجع، ص:52-53

مختلفة و يكون مشروعات تتعلق باستغلال ثرواتها الأساسية، حيث تقوم الدولة الأجنبية بإعادة تصنيع تلك الخدمات الأساسية و تصديرها بأثمان باهظة لتقوم بشرائها فيما بعد الدولة المضيفة و إرتبط في تلك الفترة مفهوم رأس المال الأجنبي بالسيطرة الاستعمارية. فالفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى والتي امتدت من 1870 إلى 1914، تميزت بظروف اقتصادية وسياسية مناسبة ساهمت في تدفق استثمارات الأجنبية المباشرة ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها: انخفاض الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات، توفر الفرص الاستثمارية في المستعمرات، ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب و حماسة الدول المستعمرة لاستثماراتها الأجنبية، و بصورة عامة فقد شهدت هذه الفترة سيطرة سوق لندن المالية لمصدر سوق رأس المال للبلدان الأخرى، فقد خلقت الثورة الصناعية في أوروبا طلبا قويا على الأغذية و المواد الخام، و التي أمكن إشباعه بالاستثمار في أنحاء أخرى من العالم.

و من الملاحظات التي رافقت التدفقات الرأسمالية في هذه الفترة هي:

– كانت آجال الإقراض الطويلة قد تصل إلى 99 عام.

– ذهب نحو ثلثي رأس المال الأجنبي تقريبا لتمويل الاستثمار في السكك الحديدية و المرافق.

– ذهبت نسبة كبيرة من التدفقات إلى البلدان مرتفعة الدخل، و لم تزود السوق الدولية للبلدان الفقيرة برأس المال.

و برغم من الصعوبات التي واجهت الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن الاستثمار كان مريحا للمستثمرين في بريطانيا و قارة أوروبا، و كانت الاستثمارات الأكثر ربحية في مجال السكك الحديدية في الولايات المتحدة الأمريكية.

– المرحلة الثانية (1914 – 1944):

يطلق عليها ما بين الحربين، فقد تغير فيها نمط الاستثمار الدولي، بحيث تغيرت الولايات المتحدة الأمريكية من مجرد بلد دائن، إلى مصدر أساسي لتدفقات رأسمالية جديدة، تميزت هذه الفترة بتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير و هذا راجع إلى:

– ظروف الحرب العالمية و الاضطراب و عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي.

– انهيار قاعدة الذهب و ما صاحبها ذلك من زيادة انكماش حجم الاقتراض الخاص [1].

– تصفية الاستثمارات المملوكة للدول المتضررة من الحرب و من الكود و التجارة.

و كان الاستثمار الأجنبي متركزا أساسا على الاستثمارات النفطية و تزايد الاستثمارات المتوجهة لبناء السكك الحديدية لهذا الغرض، و شهدت هذه الفترة تنامي و تصاعد قوة الولايات المتحدة الأمريكية و تراجع سيطرة المملكة المتحدة في السيطرة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

– المرحلة الثالثة (1945 – 1989):

إن أهم الآثار التي ترتبت على قيام الحرب العالمية الثانية تمثلت في تصفية الكثير من الاستثمارات الدولية، فقد تم بيع الكثير منها، و دمر بعضها، و تمت مصادرة جانب مهم منها نظرا بما صاحب الحروب ما لحقها من ظروف سياسية و عسكرية و اجتماعية في الشرق و الغرب، و قد أدت هذه الظروف التي تعد في الواقع نتائج للحرب المذكورة، إلى تحول دول كبيرة كانت مصدرة لرأس المال لتصبح في مركز مدين في مواجهة الدول الأخرى، فقد أصبحت بريطانيا على سبيل المثال مدينة لمصر و الهند و الكثير من الدول النامية الأخرى كما افترضت مبالغ كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية، كما تسببت الحرب العالمية، في زيادة أهمية الولايات المحددة باعتبارها مركزا رئيسيا لتصدير رؤوس الأموال إلى الخارج سواء لمول متقدمة أو نامية، إذ بلغ حجم رؤوس الأموال الأمريكية الخاصة المستثمرة في

1 – سراوي رقية، (دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الإقتصادية)، دراسة حالة، الجزائر خلال الفترة 2000 – 2010، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسير تخصص مالية و بنوك ،المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة ،السنة الجامعية 2012–2013 ص: 40 – 41.

الخارج بين عام 1946 و 1952 حوالي 788.1 مليون دولار، و لا بد من الإشارة إلى بروز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة بحيث بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ما يقارب 664 مليون دولار، لكنها تراجعت في الأعوام بين 1975 – 1977 سبب حدوث الأزمة النفطية الثانية، إلا أنها عادت إلى الارتفاع بعد ذلك.

– المرحلة الرابعة (1990 – إلى الآن):

– في عقد التسعينات أصبحت عناصر الإنتاج أكثر تحركا عبر الحدود الوطنية، و قامت الشركات المتعدد الجنسيات بتحقيق تكامل الإنتاج الدولي، و استمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية مع تزايد برامج الخصخصة و اعتماد سياسيات تشجيع الاستثمار و تحرير سياسيات التجارة الدولية كجزء من جولة الأرجواي للمفاوضات التجارية.

و زادت عدد المعاهدات ثنائية الأطراف الموقعة و المتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر و حمايته كما تم وضع اتفاقيات متعددة الأطراف بهذا الشأن، و تقوم الدول الصناعية بالتفاوض حيال وضع اتفاقية لتنظيم تدفق الاستثمار إليها، كما أن الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة تزيد تأييدها لفكرة التواصل إلى اتفاقية عالمية بشأن الاستثمار بهدف مواصلة تحرير السياسيات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر [1].

1 – سراوي رقية، (دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الإقتصادية، دراسة حالة، الجزائر خلال الفترة 2000 – 2010)، مرجع سابق، ص:41– 42.

– المبحث الثاني: نظريات و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر :

نظرا لأهمية موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر اتجه العديد من المفكرين والباحثين اقتصاديين إلى دراسته ووضع العديد من النظريات المفسرة له .

المطلب الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر :

– لقد تزايد الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة من طرف الدول المضيفة نتيجة تراجع القروض المقدمة إليها على إثر تصاعد أزمة المديونية فاتجهت هذه الدول إلى إزالة القيود المفروضة على الاستثمار، و قد اعتمدت هذه الدول لتحقيق ذلك عدة نظريات من بينها ما يلي:

1 – نظرية عدم كمال السوق:

– تبني هذه النظرية تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على أساس افتراض عدم كمال السوق الناجم على عدم كمال المنافسة أو عدم كمال المعلومات و قد تم دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء ذلك من زاوية <<ساكنة>> تتناول دوافع المنشآت الصناعية حيث يتمثل الحافز الرئيسي الذي يدفع الشركاء نحو الاستشارات الأجنبية في الخارج و تتمتع هذه الشركات بمجموعة من المزايا الاحتكارية أو شبه الاحتكارية مثل التقدم التكنولوجي، توافر رؤوس الأموال توفر المهارات الإدارية و التنظيمية... و ذلك بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة بحيث تكون هذه المزايا تعويضا لها عن المخاطر التي تواجهها نتيجة استثمارها في الخارج و بحيث تفوق المنافع الناجمة عن ممارستها الإنتاج في الخارج أية وسائل أخرى قد تلجأ إليها في نشاطها الخارجي سواء في التصدير أو منح ترخيص، أن تتمتع بعض الشركات بمزايا شبه احتكارية يعد شرطا هاما لنمو هذه الشركات و قيامها بالاستثمار الدولي إلا أنه ليس شرطا كافيا إذ أنه لا يوضح كيفية الاستفادة من هذه المزايا الاحتكارية من خلال الطرق البديلة الأخرى مثل تصدير المنتج أو بيع هذه المزايا نفسها من خلال التراخيص هذا فضلا عن تجاهله أهمية المزايا المكانية للدول المضيفة كسبب هام لتوطن الاستثمار الأجنبي فيها [1].

– إن مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر والتي تقوم بها قي الغالب الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات، والتي تمتلك جوانب وعناصر قوة عديدة، تجعلها أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية، ومن أهم عناصر قوتها التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر، ما يلي:

– جودة و نوعية إنتاجها الأفضل لمقارنة ما تنتجه م المشروعات المحلية.

1 – بيشاوي مليكة و بوقاقة فراح، (محددات الإستثمار في الجزائر)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص نقود و مؤسسات مالية قسنطينة، دورة جوان 2012،ص:95.

– توفر مهارات و قدرات إدارية و إنّتاجية و تسويقية لديها تفوق تلك التي تتوفر لدى المشروعات المحلية.

– قدرات مالية و فنية تنتج لها تحقيق حجم أكبر لإنتاجها.

– قياسها بإختراق إجراءات الحماية الإدارية و الجمركية من خلال إقامتها مشروعات الاستثمار الأجنبي في الدول التي لا تفرض مثل هذه الإجراءات.

– إسفادتها من التسهيلات و الإمتيازات المالية و الضريبية و غيرها.

– الخصائص الإدارية المتمثلة بالخصائص التكنولوجية و التنظيمية و الإدارية و التكاملية.[1]

– و لقد واجهت نظرية عدم كمال السوق عدة انتقادات، منها ما يلي:

– هذه النظرية تفترض إدراك و وعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمارات الأجنبي في الخارج و هذا غير واقعي من الناحية العملية.

– إن هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات متعددة الجنسيات لتملك المطلق لمشروع الاستثمار الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق.

2 – نظرية دورة حياة المنتج:

و هذه النظرية تقوم على أساس افتراض أن هناك دورة حياة معينة للمنتج يقتضي المرور بها من خلال مراحل عديدة، و منها مرحلة البحث و الابتكار، ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية ومن ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى، و أخيرا مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية بعد

1 – سراوي رقية، (دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الإقتصادية) ، دراسة حالة، الجزائر خلال الفترة 2000 –2010)، مرجع سابق، ص:43–44.

أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة التطورات التكنولوجية و المنافسة السريعة و الجودة، و يؤيد الواقع العملي و الممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة، و هو الأمر الذي ينطبق على العديد من الصناعات التي تم نقلها إلى الدول النامية و من الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية نجد:

– بالرغم من نجاح هذه النظرية و إمكانية تطبيقها على بعض المنتجات إلا أن هناك أنواع أخرى من السلع أو المنتجات قد يصعب تطبيق النظرية بقروضها السابقة عليها، و من أمثلة ذلك السلع التي يطلق عليها سلع التفاخر مثل سيارات الرولزرويس أو السلع التي يصعب على الدول الأخرى تقليدها بسهولة.

– و هناك انتقاد آخر و هو نظرية دورة حياة المنتج الدولي لم تقدم تفسيرا واضحا لأسباب قيا شركات متعددة الجنسيات بالاستثمار المباشر بدلا من عقود التراخيص في الدول المضيفة.

– كما أن هذه النظرية تقدم فقط تفسيرا للسلوك الاحتكاري للشركة، و اتجاهها إلى الإنتاج في الدول الأجنبية للاستفادة و التمتع بفروق تكاليف الإنتاج أو الأسعار أو استغلال التسهيلات الممنوحة من قبل الدول المضيفة و كسر عدة إجراءات الحماية الجمركية التي تفرضها الدول على الاستيراد.

3 – النظرية الانتقائية:

– تعد النظرية الانتقائية <<لجون و ينتج>> نظرية شاملة في تفسير دائرة الاستثمار الأجنبي المباشر فهي تجمع و تربط العناصر الأساسية للتغيرات المختلفة و التي تعد تغيرات جزئية في نظرية واحدة شاملة.

– ترى هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد دالة في ثلاث متغيرات و هي المزايا الاحتكارية التي يمتلكها المستثمر الأجنبي، و المزايا المترتبة على الاستخدام الداخلي للمزايا [1] الاحتكارية، و المزايا المكانية أو الإمكانيات التي تتمتع بها الدول المضيفة المرتبطة بتوفر المواد الخام و الموارد الطبيعية و البشرية و السوق المحلية المتسعة و البنية الأساسية و الإطار القانوني و المؤسسي المناسب، و

1 – نفس المرجع، ص:43–44.

على ذلك فإن النظرية الانتقائية بشمولها قادرة على الإحاطة بهذه الظاهرة غير أنه من الضروري ملاحظة أنه في مجلات معينة تلعب المزايا المكانية الدور الأكبر دون أن تنفرد بالتفسير، بينما في حالات أخرى تلعب المزايا الاحتكارية و تخطي كافة القيود الحكومية أمام الاستخدامات البديلة على غيره من العوامل كسبب من أسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج.

– و بالرغم من قدرة هذه النظرية على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها تعرضت لمجموعة من الانتقادات، و ذلك لكونها أكثر تركيزا على المسائل الكلية. و من تم تعتبر قليلة الفعالية من صنع القرار و الاستفادة منها في الدول المضيفة و الدولة الأم، بالإضافة إلى أن العلاقة بين العناصر الثلاثة و تطورها عبر الزمن يكتنفها الغموض، حيث تم التعرض لها بشكل منفرد دون التعرض لعلاقة التأثير بينهما، كما أن معالجة فكرة مزايا الملكية على إنفراد غير مجدية و عديمة القيمة، لأن فكرة التدويل أي جعل السوق الدولية داخل إطار الشركة قادرة و كافية لشرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لا يمكن للشركة تدويل نتائجها دون مزايا راجعة لقدرات الشركة التكنولوجية و الإدارية.

4 – نظرية الحماية:

– ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية كمال عدم السوق التي تعرضنا لها سابقا، و يقصد بالحماية هنا للممارسات الوقائية من قبل الشركة المتعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج و التسويق و الإدارة عموما إلى الأسواق الدولية المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص أو الإنتاج...الخ و ذلك لأطول مدة ممكنة هذا من ناحية، و من ناحية أخرى لكي تستطيع هذه الشركة كسر حدة الرقابة و الإجراءات الحكومية بالدول المضيفة و إجبارها على فتح قنوات الاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل أراضيها، بالإضافة إلى ضرورة احتفاظ الشركة متعددة الجنسيات بأصول المعرفة أو الخبرة أو الاختبارات...الخ، التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديرها أو بيعها لكي تحقق الحماية

المطلوبة لاستثماراتها و من ثم الأهداف التي ترغب في بلوغها من وراء تدويل أنشطتها و عمليتها الإنتاجية أو الاستثمارية أو التسويقية...الخ[1].

– إن ممارسات الحماية أصبح من الممكن أن تتحقق بأساليب بديلة متاحة الآن، قد تكون أكثر فاعلية من تلك التي تستخدمها الشركات المتعددة الجنسيات، حيث توجد الآن ضوابط لحماية براءات الاختراع على المستوى العام، التي تضمنها مواثيق متفق عليها و يقوم بتنفيذها منظمات دولية [1].

المطلب الثاني: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر:

توجد ثلاثة عناصر أساسية يتشكل منها الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

1– رأس المال:

و هو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي، و تشترط بعض المؤسسات الدولية منها صندوق النقد الدولي بلوغ هذه المساهمة نسبة 10% على الأقل من رأس مال المشروع المساهم فيه ليصبح هذا الاستثمار مباشرا.

2– الأرباح المعاد استثمارها:

و تتمثل في الحصة الخاصة بالمستثمر الأجنبي من أرباح استثماراته في البلد المضيف للاستثمار و غير المحولة إلى بلده الأصلي بل بقيت محتجزة لدى المشروع المحلي مصدر هذا للربح بهدف لإعادة استثمارها أي تحويلها إلى استثمارات جديدة ملكا لشخص (طبيعي أو معنوي) أجنبي، و بهذا يصبح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو حاصل جمع المساهمة الأولية مع الأرباح المعاد استثمارها داخل نفس البلد.

3– القروض داخل الشركة الواحدة:

1 – نفس المرجع، ص:44.

و تتمثل في الديون الطويلة الأجل للشركة الأم اتجاه فروعها في الخارج أو بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة في عدة بلدان [1].

المطلب الثالث: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر:

ركزت معظم الدراسات على عوامل دفع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل حيث أولت اهتمامها بالمزايا الطبيعية، حيث أولت اهتماما بالمزايا الطبيعية التي تتمتع بها الدول المضيفة من موقع جغرافي متميز و وفرة المواد الخام و عوامل الإنتاج لاسيما العمالة الرخيصة غير أن نمو الاستثمارات و استمرار تدفقها إلى الدول النامية بصفة عامة و الدول العربية بصفة خاصة يتوقف على مقام الدول على ملائمة المناخ الاستثماري السائد و الذي يعرف على أنه مجمل الأوضاع و الظروف التي تتم فيها العملية الاستثمارية و تأثيرها سلبا أو إيجابيا على فرص نجاحها و اتجاهاتها و هي تشمل الأوضاع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية كما تشمل الأوضاع القانونية و التنظيمات الإدارية و فيما يلي أهم المحددات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية:

1 – رخص اليد العاملة: من العوامل الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية لدول العالم الثالث وجود عمالة مدربة و قابلة لتكوين و يكون مستوى الأجور بصفة عامة أقل من مستوى أجور العمالة بالدول المتقدمة و تتميز الأجور في الدول النامية عموما بالتفاوت و يبقى أجر العامل إلى الجانب ثقافته و مهاراته و انضباطه و تفانيه في العمل و قدرته على الاستيعاب من أهم العوامل المساعدة على جذب الاستثمارات الأجنبية.

2 – حجم السوق و احتمالات النمو: بعد حجم السوق و احتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى مزيد من تدفق الاستثمارات الأجنبي و من المقاسين المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية و متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي

1 – عبد الكريم بعداش،(الإستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 – 2005)، مرجع سابق، ص: 51.

الإجمالي و عدد السكان فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشر للطلب الجاري أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق و بالتالي لاحتمالاته المستقبلية. لقد وجدت الدراسات العملية أن هناك علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الإنتاج لمقياس أيضا لحجم سوق الدولة المضيفة و بين الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن هذه المعدلات تعني ارتفاع فرصة تقدم و تحسن في الاقتصاد القومي و جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد من كل نمو في هذه المعدلات.

3 – سياسات اقتصادية كلية مستقرة: إن وجود بيئة اقتصادية كلية مرحبة بالاستثمار و تتمتع بالاستقرار و الثبات من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة لأنها تعطى استشارة سليمة لكل من المستثمر المحلي و الأجنبي فضلا عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد و الانفتاح على العالم الخارجي و التي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار و يتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعج الموازنة و تقليل العجز التجاري.

و يعتبر تطبيق برنامج نشاط الخصخصة جزءا منها لتطبيق عمليات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية [1].

فهو عنصر مؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك عن طريق إتاحة الفرصة للمستثمرين الدوليين للوصول إلى السوق و المشاركة في اقتصاد البلد المعني في إزالة العقبات المعوقة للاستثمار نتيجة الأعياد الكبيرة التي تشكلها المؤسسات التي تملكها الدولة من خلال إعطاء إشارة المستثمر على أن الحكومة المعينة أصبحت ترحب بالاستثمارات الأجنبية الخاصة في البيئة الأساسية و تحسين الخدمات المرتبطة بالخصخصة لتدفق الاستثمار.

4 – الإطار التشريعي و التنظيمي للاستثمار:

1 – بيشاوي مليكة و بوقاقة فراح، (محددات الإستثمار في الجزائر)، مرجع سابق، ص: 102–108.

إن وجود إطار تشريعي و تنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار المباشر من العوامل الهامة و المؤثرة على اتجاهات الاستثمارات الأجنبية و لكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للاستثمار فلا بد من توافر عدة مقدمات من أهمها:

– وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح و الاستقرار و الثقافية و عدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط و أن يكون متوافقا مع القواعد و التنظيمات الدولية الصادرة لحكم و حماية المستثمر.

– وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل: التأميم، المصادرة فرض الحراسة، نزع الملكية و تكفل لحرية تحول الأرباح للخارج و حرية دخول رأس المال و خروجه فضلا عن أهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية.

– وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين و التعاقدات و حل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر و الدولة المضيفة بكفاءة عالية.

– تؤثر أيضا البيئة التنظيمية و المؤسسية في الدول المضيفة تأثيرا هاما على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لتأثيرها على تكلفة المعاملات و على تقليل أو زيادة درجة التيقن بالنسبة للمستثمرين المحتملين.

5 – أسعار الصرف:

– ارتفاع أسعار الصرف يؤثر تأثيرا مباشرا على التكلفة الحقيقية لعناصر الإنتاج والعمالة والمواد و الأجور و تكاليف النقل و بالتالي تختلف التكاليف من دولة لأخرى مما يؤدي إلى تغير القرار الاستثماري عن الاستثمار في دولة معينة و يتحول إلى دول أخرى، و إن للتغير في سعر الصرف تأثير كبير على سعر الفائدة بالتالي كلفة الاستثمار سوف تختلف مما ينعكس على الاستثمار المحلي و الأجنبي.

– كذلك يؤثر على الصناعة المحلية إذ أن الانخفاض في سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصناعة المحلية و بالتالي التأثير الإيجابي على قطاع الصادرات و الميزان التجاري.

– درجة الانفتاح الاقتصادي على الخارج، يقصد بها مدى انفتاح الاقتصاد المضيف على الخارج و حجم تعامله معه و هناك عدة مؤشرات لهذا الانفتاح.

– نسبة المستوردات من الناتج المحلي الإجمالي.

– حاصل جمع المستوردات مع الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي [1].

– حاصل الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

فرؤوس الموال الأجنبية كنتيجة طبيعية تتجه نحو الاقتصاديات المنفتحة على الخارج و تتبع وسائل تشجيع و جذب الاستثمارات الأجنبية أما نظرية التميز الجمركي فإنها تتوقع أن البلدان التي تضع قيودا و تفترض الكثير من الحواجز الجمركية على إستيرادتها بهدف الإبقاء على اقتصادياتها مغلقة في وجه التجارة العالمية تتجه إليها الاستثمارات الأجنبية و رؤوس الأموال الأجنبية حتى يقوموا بالإنتاج و التوزيع داخل تلك الدول تخطيا منهم لتلك الحوافز المفروضة على حركة التجارة و بالتالي فإن وجود درجة عالية من الانغلاق سيؤدي إلى الحد من وجود هذه الاستثمارات و ليس تشجيعها.

6 – معدلات الاستثمار العام:

قد تؤثر نسبة المصروفات الاستثمارية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي على نشاط الاستثمارات الخاصة فقد يكون نشاطا للاستثمارات الخاصة فقد يكون نشاطا الاستثمار العام مكملا للاستثمار الخاص و من ثم دعمه و تشجيعه إذ شملت تلك الاستثمارات إنفاقا على البنية الأساسية مثل المدارس و شبكات النقل و المياه و مرافق الصرف الصحي و تأمين الطاقة و وسائل الاتصال و وسائل للتخلص من النفايات فالمشاريع في هذه المجالات تميل إلى رفع معدل العائد المتوقع على الاستثمار الخاص و من ثم

1 – نفس المرجع، ص:102 – 108.

التشجيع على زيادة معدلات الاستثمار إلا أن معظم الدول النامية و خاصة ذات الدخل المنخفض تعاني من نقص في هذا الجانب و لتعويض هذا النقص لجأت بعض من هذه الدول لإقامة منطقة تجهيز للصادرات مقترنة بتكاليف عامة منخفضة و مرافق إدارية تتماشى مع الوضعية القانونية للمنطقة كوسيلة لجذب المستثمرين الأجانب.

7 – الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة أو مستويات التضخم:

يساهم التضخم بدور فعال في التأثير على توقعات المستثمرين و المستهلكين حيث يتم التشاؤم و الحذر و بالتالي فإن أجواء غير مريحة تخيم على النشاط الاقتصادي، الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى نتائج عكسية و غير مرغوبة على صعيد الاستثمارات المحلية و الأجنبية ذلك لأنه يؤثر على توقعات الأسعار النسبية و رفعه لمخاطر الاستثمار في المشاريع الاستثمارية طويلة المدى و تشويه المعلومات التي تعرب عنها الأسعار السائدة في الاقتصاديات المضيفة بالإضافة لهذا فعاليا ما تغير معدلات التضخم المرتفعة مؤشرا على عدم استقرار الاقتصاد الكلي و عجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية و كلاهما يساهم في خلق مناخ استثماري غير موالي.

– فالتضخم يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة على اعتباره يعبر عن الطلب كنتيجة لزيادة الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري العام و الخاص، و كذلك ارتفاع الأجر و زيادة عرض النقود و بسلامة الإجراءات و وضوحها و عدم تفشي البيروقراطية و تبسيط قواعد الموافقة على الاستثمار من خلال إنشاء مراكز الخطوة الواحدة داخل الدولة أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي و العكس صحيح، و كلما كانت المعلومات و البيانات [1] التي يحتاجها المستثمر متوفرة بشكل تفصيلي و دقيق و في الوقت المناسب، أدى ذلك إلى زيادة جذب الاستثمار.

8 – بنية أساسية مناسبة:

1 – نفس المرجع، ص:102 – 108.

يعتبر توفر بنية أساسية مناسبة محددا هاما و رئيسا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة إذ أنها تسهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر و من ثم رفع معدل الاستثمار الخاص. فخطوط النقل الحديثة بأنواعها المختلفة تسهل عمليات الوصول لداخل الدولة المضيفة و كذلك للعالم الخارجي كما لأن وجود وسائل اتصالات ذات كفاءة عالية تمكن من سهولة و سرعة الاتصال بين فروع الشركات المتعددة الجنسيات في الدولة المضيفة و المركز الرئيسي للدولة الأم فضلا عن أنها تسهل من عملية تبادل البيانات و المعلومات بين الفروع و المركز.

9 – مدى اهتمام الدول المضيفة بتنمية الموارد البشرية و دعم القدرات الذاتية للتطوير التكنولوجي:

– تسمى الشركات الأجنبية اسما ما في نقل التكنولوجيا و المهارات المناسبة للمنشآت الصناعية الكاتبة في الدول المضيفة و تتوقف درجة استفادة الصناعة من هذه التكنولوجيا على مدى قدرتها على استبعادها و التكيف معها و تحدد ذلك في ضوء الكفاءات البشرية المتوفرة و مدى الاستثمار المحلي في أنشطة البحوث و التطوير. و تشمل الكفاءات البشرية مختلف القدرات الفنية و الإدارية و التنظيمية، و يأتي التعليم و التدريب المهني في صدارة العوامل المؤثرة في مستوى الموارد البشرية فارتفاع نسبة التعليم و زيادة الاهتمام بالتدريب المهني يزيد من مهارة العمالة.

– لذا فإن توفر العمالة المؤهلة و المدربة فنيا من العناصر الهامة في جذب الاستثمار كما يعتبر الاستثمار المحلي المتزايد في أشطة البحوث و التطوير و توفر مراكز البحث العلمي محددا ضروريا لاتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة إذ يعكس توفر هذه العوامل زيادة القدرة على التكيف مع طرق الإنتاج و استيعاب التكنولوجيا لهذه الدولة.

10 – الحوافز المالية و التمويلية:

تلعب حوافز الاستثمار التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الأجنبي دورا محدودا في جذب الاستثمار الأجنبي لاسيما عندما تمنح هذه الحوافز عوضا عن انعدام المزايا النسبية في الدول المضيفة للاستثمار و تتمثل هذه الحوافز في حوافز مالية، حوافز تمويلية و حوافز أخرى:

أ – الحوافز المالية:

– تتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية، الاستهلاك المعجل للأصول الرأسمالية بالإضافة إلى حوافز التصدير علاوة على الحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل الصادرات.

ب – الحوافز التمويلية:

تتمثل الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة و تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري و الائتمان الحكومي المدعم بالإضافة إلى مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر.

ج – الحوافز الأخرى:

– تشتمل المعاملة التفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجلات الصرف الأجنبي كضمان تحول رأس المال و الأرباح إلى الخارج و أيضا تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية كالمعلومات الخاصة بالسوق و توفير المواد الخام و تزويده أيضا بالبنية الأساسية من أرض و مباني و مرافق عامة بأسعار نقل عن الأسعار التجارية و هذه الحوافز تساهم في تخفيض تكاليف إنشاء مباشر و بالتالي إمكانية تحقيق معدل عائدة مرتفع.

11 – تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي:

من العوامل العامة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول النامية فالبنسبة للدولة العربية دخول السوق العربية المشتركة خير التنفيذ من شأنه أن يزيد من حركة الاستثمارات البينية العربية من جهة و خلق سوق إقليمي كبير يساهم بشكل فعال في عمليات التفاوض مع الاستثمارات الأجنبية التي تتدفق إلى المنطقة العربية من جهة أخرى .

المبحث الثالث: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة:

تعتبر اقتصادية المضيفة للاستثمار الأجنبي الأكثر تأثرا به بحيث يشكل سببا في تقدم هذه الاقتصاديات

المطلب الأول: الآثار الإيجابية:

تشير العديد من الأدبيات الاقتصادية إلى جملة المزايا التي يمكن أن تحققها الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية خاصة تحفيز النمو الاقتصادي و ما يرتبط به من مؤشرات خارجية مثل نقل التكنولوجيا زيادة كفاءة رأس المال البشري، بالإضافة إلى سد الفجوة بين الادخار و الاستثمار المحليين، و فيما يلي تحليل لمختلف وجهات النظر المؤيدة للاستثمار الأجنبي المباشر[1] .

1 – أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:

ركزت بعض الاتجاهات الحديثة على ضرورة توافر مجموعة من المقومات في الدول المضيفة لتحقيق الاستفادة المرجوة من الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو و فيما يلي عرض لأهم هذه الأفكار.

1 – 1 – التفسير النيو كلاسيكي لهذه العلاقة:

اهتمت النيو كلاسيكية بالبحث عن العوامل المسببة للنمو الاقتصادي، حيث ركزت على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، و تمثلت المساهمة المباشرة التي قدمتها تلك النماذج في تحليل العلاقة بين نمو الناتج كتعبير عن النمو الاقتصادي، و النمو في مدخلات عناصر الإنتاج، و هي رأس المال و الأرض

و العمل و التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك في شكل نماذج قياسية للنمو و على هذا الأساس.

اهتمت بكيفية تخصيص الموارد الإنتاجية في عملية التنمية الاقتصادية في ظل أسواق حرة تتسم بالمنافسة الكاملة و توافر المعلومات، و ثبات العائد بالنسبة للحجم، و قابلية رأس المال للتنقل بين مختلف الدول وفقا لاختلاف العائد على رأس المال.

و تمثلت أبرز الإسهامات في هذا المجال في جهود "هرود و دوماك" " Horred domck" حيث برزت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو عند محاولة هذين الأخيرين في البحث عن صيغة موحدة و متكاملة للنمو، تعتمد على الجمع بين التحليل الكنزي و عناصر النمو الاقتصادي، و باستخدام دوال إنتاج تتسم بالقدرة على الإحلال بين عناصر الإنتاج الداخلية انطلاقا من حالة التوازن بين الاستثمار المخطط و الادخار المخطط لقد تم صياغة أفكار كل من "هرود و دوماك" في صورة نموذج يظهر أن معدل النمو يساوي معدل الادخار مقسوما على نسبة رأس المال الناتج. و ذلك على النمو الآتي:

$$G=S(V=S/K/Y)$$ [1]

حيث:

G: تشير إلى معدل النمو.

S: تشير إلى الادخار المحلي الإجمالي.

K: تشير إلى رصيد رأس المال.

Y: تشير إلى الناتج.

K=IJ+Ig و تمثل IJ الاستثمار المحلي. Ig الاستثمار الأجنبي.

1 – عمار زودة، (محدادات قرار الإستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الإدارة والمالية، السنة الجامعية2007–2008، ص:68 – 86.

و عليه تصبح معادلة النمو على الشكل التالي:

$$G=(Id+Ig/Y)/K$$

$$G=SK+(Ig/Y)/K$$

$$S=Id/Y$$

من هنا فإن معدل نمو G ينخفض بانخفاض الادخار المحلي و/أو رصيد رأس المال، استناد إلى النموذج السابق، تبرز أهمية كل من رأس المال (الأجنبي و المحلي) و الادخار في تحفيز النمو و نظرا لانخفاض معدلات الادخار في الدول النامية، تعتمد هذه الدول لسد الفجوة بين الادخار المحلي و الاستثمار المحلي على عدة بدائل، أهمها الاستعانة برأس المال الأجنبي.

أشار "هورد" horred إلى التغير التقني الطبيعي Neutral Technical change، و الذي قصد به إكتشاف طرق إنتاج جديدة ضمن دالة الإنتاج، و بالتالي يمكننا اعتبار هذا الطرح اعترافا ضمنيا بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و ما يصاحبه من تكنولوجيا راقية تساهم في زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج.

1 – 2 – التفسير الحديث لهذه العلاقة:

انتهى التحليل الكلاسيكي في تفسيره لمسببات النمو إلى أهمية التقدم التكنولوجي المصاحب لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذه النماذج لم تتطرق إلى الكيفية التي يؤثر الإنفاق لأغراض البحث و التطوير على التقدم التكنولوجي.

إن قصور هذا التحليل دفع بالعديد من الاقتصاديين إلى تطوير تحليل و تفسير التقدم التكنولوجي كعامل ذاتي المنشأ explained endoge nousy، أي ينشأ من داخل النظام نفسه، فقد تمت على يد "أروو" "Arow" 1962 و "أزاوا" "Uzawa" 1965 و "لكاس" " Lucas" 1988 و "روار" "Rower" 1990 إن السمة الرئيسية لهذه النماذج تتمثل في كونها تحدد قطاعا للبحث و التطوير [1].

1 – نفس المرجع، ص:68 – 86.

2 – آثار الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال نقل التكنولوجيا:

– كبداية يمكن تعريف التكنولوجيا بصفة عامة و مختصرة "هي جملة المواد المصنعة، و السلع الرأسمالية من الآلات و التجهيزات، مع يلزمها من أعمال التصميم و التنفيذ، إضافة إلى الخبرات والمهارات المتعلقة بالفنون الإنتاجية، و براءات الاختراع و الوثائق و الرسومات و برامج التشغيل وتعليمات الصيانة و أعمال التدريب و التعليم".

– يعد كل من العلم و التكنولوجيا، عنصرا جوهريا في مجال التنمية الاقتصادية و الأعمال الدولية و من دواعي تقدم و تطور الاتصالات العالمية، برزت الاعتمادية الاقتصادية التبادلية بين الدول بشكل ملحوظ، بسبب الندرة الشديدة لبعض الموارد و وفرتها في بعض الدول، لذا أصبح نقل التكنولوجيا الشغل الشاغل للدول النامية و المتقدمة على السواء. بالنسبة للنوع الأول من الدول فإن نقل التكنولوجية بعد أمرا حيويا لمناصرة التقدم الصناعي و الاعتماد الذاتي لها، و النوع الثاني فإنه يعد أمرا يعكس جانبا من تطورها و غلبتها في المجالات الاقتصادية المختلفة إلا أننا نرى أن الدول النامية يجب أن تتمعن باختيار التكنولوجيا المساعدة في إحداث التنمية الاقتصادية و التكنولوجية، مقاسية مع معطيات و متغيرات بينها. أما نقل التكنولوجيا من وجهة نظر الدول المتقدمة، فقد أصبح مفهوما قاعديا للعلاقات التبادلية بين هذه الدول و بأبعاد متسارعة في الوقت الحاضر، و سبب هذه التبادلية ناشئ من كلف البحث و التطوير العالية التي تتحملها كل دولة في مجال التقدم الاقتصادي عموما و التقدم الصناعي على وجه التجديد. و يمكن نقل التكنولوجيا بين جهة و أخرى بواسطة قنوات متعددة كالتراخيص المشاريع المشتركة الاستثمار الأجنبي المباشر و استيراد معدات إنتاج السلع الرأسمالية، و يثير تقدير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية حول الاستثمار في العالم لعام 1992، إلى أن الصفقات المبرمة بين الشركات الأم و تابعتها أو فروعها في الدول المضيفة قد شكلت 80% من الصفقات الدولية التي تتضمن عناصر تكنولوجية.

و يمكن أن تتم عملية نقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق عدة صور، من أبرزها تحفيز التقليد و تنشيط الطلب على المنتجات تتضمن محتوى تكنولوجي أكثر حداثة، و كذلك انتقال العمالة التي توظفها الجهة المستثمرة دون فقدانها للميزة النسبية التي تملكها من جراء حيازة التكنولوجية بواسطة تقديم أجور لموظفيها تفوق ما يمكن أن يحصلوا عليه من المنافسين المحتملين في البلد المضيف.

و يتوقف محتوى العمليات نقل التكنولوجيا التي تتم بفضل الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الشركات متعددة الجنسيات إلى أحد فروعها في البلدان المضيفة على عدد من العوامل من بينها:

– خصائص المجال الإنتاجي الذي يقع ضمنه الاستثمار [1].

– يستعين برأس المال البشري و كذلك الرصيد المتوفر من المعارف التكنولوجية في إنتاج معارف جديدة (أو أفكار جديدة)، و من ثم تشترك هذه النماذج جميعها في تركيزها على أهمية رأس المال البشري باعتباره عنصرا حاسما في عملية النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك فقد توسع هذه التحليل توسعا كبيرا ليشمل آثارا أخرى تحدثها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مختلف المجالات على صعيد الدول المضيفة، كما هي مبينة في الشكل التالي:

الشكل (3) منافع الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة :

الموزعون	– يتعلمون طرق الإنتاج الحديثة

الاستثمار الأجنبي

فروع الشركات متعددة الجنسيات

1 – نفس المرجع، ص :68–86.

المحليون	– تنمية الطاقة الإنتاجية.

– الشروط القائمة في الاقتصاد المضيف، من التشريعات و قوانين تحكم التنافس، تحمي الملكية و التوظيف و توفر المهارات البشرية.

– إستراتجية الشركة الأم التي تحكم مسارا التطوير التكنولوجي الذي تلتزم به.

و في إطار دراسته تحويل التكنولوجية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، يبرز مفهوم الطاقة "الطاقة العملية و التقنية الوطنية"، الذي ينشأ انطلاقا من العناصر الآتية:

– عدد مراكز البحث، تجهيزاتها و وظائفها (البحث الأساسي و البحث التطبيقي).

– قدرة الصناعات المحلية على استعمال التكنولوجيا الجديدة التي تم تحضيرها في

الحكومة العمال المستهلكين المستثمرين المحليون	– متحصلات من الضرائب ناتجة عن الصادرات، نتيجة تنمية و تطوير مشروعات البنية الأساسية. – تنمية المهارات المحلية، و للأجور المرتفعة. – انخفاض من أسعار المنتجات و زيادة جودة المنتجات.
– المنافسة المحلية.	– إثارة الحماس لرفع الإنتاجية و إعطاء المزيد من الاهتمام لأنشطة التنمية و التطوير و ابتكار. – زيادة الربح تنمية العديد من القطاعات.

– ارتفاع الإنتاجية، زيادة و تعدد المخترعات الحديثة.

– تنمية و تنشيط أنشطة البحوث و التنمية.

– الحصول على الأرباح.

– المستهلكون: يتعلمون طرق و أماط جديدة للاستهلاك واستخدام المنتجات تنمية وتطوير الاستخدامات الخاصة بالسلع.

مراكز البحث.

– القدرة على تكوين يد عاملة مؤهلة.

– قدرة البلد و المؤسسات على استعمال العناصر السابقة من أجل بلوغ الأهداف المسطرة.

و يمكن تقسيم الطاقة العلمية التقنية الوطنية على أربعة أقسام حسب درجة دمج الوظائف التالية: البحث الأساسي، البحث و التطوير، الإنتاج و العملية التجارية، و نقول أن الطاقة العلمية والتقنية و الوطنية مستقلة إذا اجتمعت الوظائف الأربعة، و بالتالي تملك مقدرة تامة على الإبداع، وفي المقابل تكون مجرد مستعملة، و هذا عندما تغطي العملية التجارية فقط، ومن أجل توضيح ذلك مأخذ الدول التالي:

الجدول رقم (1) : نماذج الطاقة العلمية و التقنية الوطنية:

الوظائف / الطاقة العلمية و التقنية الوطنية	العملية التجارية	الإنتاج	البحث و التطوير	البحوث الأساسية

مستعمل	T	O	O	O
مقلد	T	T	P	D
متخصص	T	T	P	P
مستقل	T	T	T	T

T: تمارس التكنولوجيا مجمل الأنشطة.

P: تمارس التكنولوجيا على جزء فقط.

D: الممارسة المنعدمة.

وفي هذا الإطار يمكن أن نتساءل إذا كان تحويل التكنولوجيا يتم بنفس الكيفية بالنسبة لجميع الدول [1] بالأخص تلك التي تتوفر على طاقة علمية وتقنية وطنية أو لا تسمح لها الظروف بذلك و في الواقع لا تقوم الشركات متعددة الجنسية بتحويل تكنولوجيتها تلقائيا، حيث أن امتلاك تكنولوجيا جديدة بشكل مصدر ميزتها الاحتكارية، و بالتالي فهي تقبل الاحتفاظ بموقعها الاحتكاري لأطول فترة ممكنة معتمدة على نشطات البحث و التطوير من أجل إنتاج وبيع منتجات جديدة، إن الجزء الأساسي من التحويلات التكنولوجية. يتم داخل الشركة متعددة الجنسية التي تقوم بتطوير تكنولوجيتها في البلد الأصلي، ثم تعمل على استغلال هذه الميزة في الخارج عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، و بالتالي فإن ما يميز التحويل التكنولوجي أساسا هو هيمنة التحويل الداخلي على التحويل الخارجي.

ولقد جاء في تقرير التنمية الصناعية لسنة 2003، أن معظم الدول النامية التي استطاعت أن تحقق نتائج جيدة اتبعت استراتجيات جد متنوعة من أجل تطوير و تحسين موقعها التنافسي على المستوى

1- نفس المرجع، ص68-86.

الدولي وهذا عن طريق البحث و التطور على المستوى الوطني أو عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، أو عن طرق الإمكانيتين معا.

2 – 1 – الاستثمار الأجنبي المباشر و طبيعة التكنولوجيا المحولة:

من المعروف أن الشركات متعددة الجنسية غالبا ما تكون الأكثر تفوقا من الوجهة التكنولوجية في المجال الذي تعمل ضمنه: و هي تقوم – على نمو روتيني – ينقل المعارف التكنولوجية التي تقوم بتطويرها إلى الشركات التي تقع ضمن نطاق منظوماتها الإنتاجية، غيرها يسمى بالأنماط الضمنية كما توفر قسطا من هذه المعارف إلى المؤسسات الأخرى، التي تتعامل معها عبر ما يسمى بالأنماط الخارجية أي بواسطة الترخيص و المشاريع المشتركة و التلزيم الضمني و التحالفات الإستراتيجية أو بيع السلع الرأسمالية.

إن الكثير من الدول النامية يبدي قلقها حول نوع التكنولوجيا التي يمكن تحويلها عن طريق الشركات متعددة الجنسيات، فيما إذا كانت تلك التكنولوجيا ملائمة لظروفها الخاصة، في علاقتها بالمشكلة التي يصنعها فائض العمالة و ندرة رأس المال و الحجم المحدود للأسواق الوطنية، و هذا لكون أنه في كثير من الأحيان، لا يتم مراعاة توافق التكنولوجيا المحولة من طرف هذه الشركات و الحالة الاقتصادية و الاجتماعية للدول المضيفة، فهي لا تتناسب مع واقع تلك الدول في كل أوجه الحياة، و إنما طبيعتها تقوم على أساس معايير و أساليب مطبقة في البلد الأصل للشركات متعددة الجنسيات [1].

و حسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية حول الاستثمار في العالم للعام 2000، فإن هناك بعض الملاحظات حول أنماط نقل التكنولوجيا التي تتبناها الشركات المتعددة الجنسيات.

– تقوم هذه الشركات بنقل تكنولوجيا أحدث و أكثر إنتاجية إلى فروعها، مقارنة بما توفره لجهات أخرى في الدول النامية المضيفة، و التي تسعى إلى الانتقال إلى اقتصاد السوق.

1 – نفس المرجع، ص:68–86.

– بصورة عامة فإن الدول الأكثر تقدما ما تحصل على التكنولوجيا الأكثر تعقيدا و حداثة من الشركة متعددة الجنسية، مما تحصل عليه الدول الأقل تقدما.

– على الرغم من الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن من نقل التكنولوجيا الأكثر حداثة و إنتاجية، فإنه يشكل نمطا أكثر كلفة مقارنة بالأنماط الأخرى، هذه الأخيرة يمكن اللجوء إليها لنقل التكنولوجيا كالترخيص مثلا، هذا بالطبع عندما يكون نقل التكنولوجيا بواسطة الترخيص ممكنا و بصفة عامة، فإن التكنولوجيا التي تقبل الشركات متعددة الجنسيات نقلها بواسطة الترخيص تكون في الغالب أقل حداثة و إنتاجية مما تقبل نقله عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر.

– تتفاوت العلاقات المألوفة أساسا للتحالفات الإستراتجية، عبر مجال متسع نسبيا، يضم من جهة المشاريع المشتركة و في الجهة المقابلة تجد أنه يضم الاتفاقيات التعاقدية.

و يشكل التحالف – في معظم الحيان – أداة فعالة لنقل التكنولوجيا، إلا أن التحالفات الإستراتجية غالبا ما تقتصر على التعامل بين شركات الدول المتقدمة أو من الدول النامية الأكثر تقدما، هذه الأخيرة نجحت في بناء قواعد تكنولوجية تسمح لها باستيعاب و استثمار المعارف التكنولوجية المتاحة نتيجة التحالف.

2 – 2 – عوائد تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك العديد من العوائد و الآثار الإيجابية المصاحبة لتكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن دخول الشركات متعددة الجنسيات إلى الدول المضيفة، تجلب معها التكنولوجيا اللازمة التي تحفز من خلالها الشركات المحلية على بذل الجهد لحماية نصبها و أرباحها في السوق المحلي، و بالتالي على الرفع في إنتاجيتها.

و يحدث هذا من خلال المحاكاة و نسخ التكنولوجيا الأجنبية، أو من خلال المنافسة بما يساعد على تطوير أساليب الإنتاج محليا، أو من خلال انتقال المهارات من فروع الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية، بالاعتماد على أساليب النقل العمودي أو الأفقي لتكنولوجيا، و يعني نقل التكنولوجيا الأفقي نقل

تكنولوجيا مختبر و مؤسسة علمية لنظام تكنولوجي متكامل منى بيئة إلى أخرى و من الأمثلة على ذلك نقل تكنولوجيا تصنيع الأسبرين السويسري إلى منتج طبي يصنع في العراق أو الأردن، أما النقل العمودي للتكنولوجيا فيعني نقلا كاملا لتلك التكنولوجيا ابتداء من عمليات البحث إلى الإنتاج إلى النشر و إلى المستوى التالي من التجديد، و عطفا على مثالنا السابق لصناعة الأسبرين، فإنه يجري نقل عمليات البحث الإنتاجي، و نشر هذه التكنولوجيا كحزمة تكنولوجيا عاملة إلى البلد الثاني.

و لكي تعظم الدول المضيفة منافعها من التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ينبغي توافر جملة من الشروط أهمها:

– إعطاء أهمية للتخطيط العملي و التكنولوجي، وضع الخطط التي تحدد نوع التكنولوجيا، و طرق نقلها و اعتماد المنهجيات العلمية و العملية لتحديد الأوليات.

– دعم مؤسسات البحث العلمي و أجهزت البحث و التطوير، و خلق الأجواء الملائمة للعاملين فيها و توفر المستلزمات عملهم و توسيع التبادل العلمي مع المؤسسات المشابهة في الخارج في شكل عقود لتبادل الخبرة.

– تشجيع تأسيس بيوت الخبرة و الاستشارة، و تسهيل توفير المعلومات العملية و التكنولوجية باستخدام نظم قواعد المعلومات الحديثة.

– تطوير أساليب تكوين الإطارات بما يعزز قدرتها على استيعاب و توظيف و تطوير التكنولوجيا الحديثة.

– وضع التشريعات الخاصة بنقل التكنولوجيا من خلال تنفيذ عقود الشراكة مع الشركات الأجنبية

و تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الدراسات قد أجريت لقياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق العوائق الإنتاجية، و تأثير ذلك على النمو الاقتصادي في البلدان المضيفة، و من بين هذه الدراسات نكر ما يلي:

– دراسة "هونغ" "Hong" 1997، و المتعلقة بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كوريا، حيث أوضحت نتائج الدراسة نجاح قطاع الإنتاج الكوري في تحضير النمو الاقتصادي، من خلال استفادته من التكنولوجيا و المهارات الإدارية بفعل تدفق المزيد من هذه الاستثمارات.

– دراسة منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) عام 1998، على مجموعة من الدول منها: الصين ماليزيا، و سنغافورة، و تايلاند، حيث أوضحت نتائج الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر أثرا إيجابيا على النمو الاقتصادي من خلال استقطاب رأس المال المادي و التكنولوجي الحديثة المصاحبين له، إذا ترتب على التكنولوجيا زيادة تنافسية الشركات المحلية في الأسواق العالمية.

2 – 3 – تحليل الكلفة المتوقعة من تحويل التكنولوجيا:

أما فيما يخص تكلفة التكنولوجيا المحولة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، نجد أنه يخطأ من يتصور إمكانية الحصول أو استخدام اختراع دون تكلفة أي أن الدول المضيفة لا يمكنها الحصول على التكنولوجيا دون تكلفة أو حتى بتكلفة في بعض الأحيان، فهي ليست منفعة عامة يمكن لأي فر أو شركة استخدامها دون مقابل، و إذا كان من المتفق عليه أن أي اختراع جديد لا ينطوي فقط على الكثير من المخاطر، بل أيضا يتطلب إمكانيات مادية و بشرية، فضلا عن أنه يعتبر مصدرا للأرباح، فإن المشتري في هذه الحالة يجب أن يدفع مقابلا مجزيا يتناسب و جدوى هذا الاختراع أو أنه سوف يتحمل تكلفة تتناسب و طبيعة التكنولوجيا المختارة[1].

و من هنا فإنه في غالب الأحيان تجبر الدول النامية المضيفة على تحمل أموال المائلة من أجل الاستفادة من التكنولوجيا المحولة عن طريق الشركات متعددة الجنسيات، و هذا التضخم هو نتيجة للميكانيزم المألوف لتسعيرة التحويلات داخل المجموعة متعددة الجنسيات، مما ينعكس سلبا على المؤسسات المتحصلة، فعن مؤثر وزراء الأفارقة للصناعة و التجارة، الذي ينتهي إلى إنشاء مصنع "مفتاح باليد" معطى من طرف الشركات الخاصة الأجنبية يكلف ثلاثة أضعاف في بلد إفريقي مقارنة بما يكلفه

نفس المصنع ببلد في أوروبا الغربية، و ذلك لأن التكاليف المباشرة و غير المباشرة لا يتم مراقبتها من طرف المؤسسات المحلية، بل تمر تحت المراقبة المباشرة للشركات متعددة الجنسية، هذه الأخيرة تعمل على الرفع من مراقبتها أيضا على المتحوصلين على التكنولوجيا، و ذلك بفرضها المشاركة في الأرباح المحققة.

و تجدر الإشارة إلى أن قضية تقدير أو قياس تكلفة التكنولوجيا المحولة، تثير الكثير من القضايا أو تواجه العديد من المشكلات، يمكن تلخيص بعضها فيما يلي:

– عدم وجود سوق حرة تتمكن من خلالها الدول النامية من شراء نوع تكنولوجيا معين وذلك في ضوء قوى العرض و الطلب.

– ارتفاع التكلفة الحديثة الخاصة بتنمية أو ابتكار أحد الأنواع أو البدائل الأخرى للتكنولوجيا المستخدمة في نشاط إنتاجي معين، و بصفة خاصة تلك الأنواع المتميزة أو المنفردة، و هذا يشكل صعوبة بالنسبة للدول النامية علة وجه الخصوص.

– من أجل تطبيق نوع جديد للتكنولوجيا، يجب تهيئة البيئة المناسبة لإنجاح هذه العملية، و تنطوي [1] هذه البيئة على الخيرات و المهارات اللازمة لاستخدام التكنولوجيا، التسهيلات الإنتاجية و الخدمات المرافقة الأخرى بمستوى معين...الخ.

– إن الكثير من الدول النامية تعاني نقص الخبرات و الكوادر الإدارية و الفنية و غيرها من متطلبات نقل التكنولوجيا، خاصة المتقدمة منها، و من هنا يتوجب عليها تحمل عبر التكاليف المرتفعة من أجل شراء أو استخدام نوع معين من التكنولوجيا (خاصة الأنواع الفريدة و المتقدمة).

و على الرغم من المشكلات السابقة، فإنه يمكن للدول المضيفة في بعض الحالات الخاصة، مثل الصناعات البسيطة أو المنتجات النمطية أو المشروعات الإنتاجية التي تتصف بالاستخدام المكثف

1– نفس المرجع، ص:68 – 86.

للعمالة أن تصبح في موقف أفضل إذا قامت بشراء بعض عناصر التكنولوجيا المستخدمة في هذه المجالات، و في مثل هذه الحالات تكون تكلفة التكنولوجيا المخولة معقولة نسبيا، إلى جانب انخفاض تكاليف التهيئة و التدريب اللازمين للعمالة الوطنية، بالإضافة إلى ذلك يمكن تجنب تحكم الشركة متعددة الجنسيات في استخدام هذه الأنواع من التكنولوجيا.

و بالنسبة إلى أنواع تكلفة نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن الوقوف على الأنواع الآتية:

- التكاليف الناشئة عن مقاومة التغير أو عدم قبول التكنولوجيا الأجنبية.
- التكاليف الناشئة عن توفير خدمات البنية الأساسية اللازمة.

3 – أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تعزيز القدرة التنافسية للصادرات:

لقد جاء في تقريرالإنكتاد سنة 2002 أن ارتفاع نمو الصادرات في الدول النامية مرتبط بالشركات متعددة الجنسيات، و أكد هذا التقرير أن هذه الشركات تؤدي دورا بالغ الأهمية في صادرات الدول المضيفة خاصة النامية منها، و تتأثر هذه الشركات بحصة أساسية من مجموع الصادرات في عديد من البلدان التي تفاخر بأنها حققت أكبر المكاسب في حصص الأسواق خلال العقود الماضية، كما أكد التقرير على أنه يجب أن تنطوي الصادرات على قيمة مضافة محلية إذا أريد لهذا الاستثمارات يحقق مكاسب إنمائية أطول أجلا.

4 – تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية و أنظمة التسيير و الإدارة بالدول المضيفة:

أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لا تقتصر على أنها مجرد آلة لجذب التدفقات التمويلية، و إنما تتعدى ذلك إلى الإسهام في زيادة الأصول غير المنظورة المتمثلة في تعميق مفهوم تخفض كلفة الإنتاج

[1]عن طريق اقتصاديات الحجم، استزراع أنظمة الإدارة المتقدمة، النهوض بالقدرات البشرية. الارتباط بشبكات المعلومات عبر الحدود الوطنية، و تحسين القدرة التنافسية لتلك الاستثمارات بالدولة المضيفة.

و تعتبر الإدارة أحد أهم انشغالات العديد من الدول التي تسعى إلى تحسين أداء اقتصادياتها، فالإدارة هي أحد عناصر الإنتاج التي تلعب دورا رئيسيا في تحديد إنتاجية كل من مؤسسات الأعمال و الاقتصاد الوطني كحل، هذا بالإضافة إلى تحديد مركزها التنافسي سواء على المستوى القومي أو الدولي.

و بالنسبة إلى الدول النامية، فنجد أن في الكثير منها تغيب فعالية الإدارة و التنظيم و عدم كفاءتها عبر غياب الأساليب الحديثة للإدارة و النقص الفادح في البرامج التكوينية، هذا بالإضافة إلى مشكلات عدم توافر عناصر الإنتاج، من حيث الكم و الجودة، الأمر الذي ساعد على تخلف هذه الدول عن ركب التقدم، و بالتالي يمكن القول أنه ليس من الغريب أن يزداد طلب الدول النامية على خدمات و مساعدات الشركات متعددة الجنسيات لسد جوانب القصور و النقص في المهارات و الكوادر الإدارية في مختلف المستويات التنظيمية و الأنشطة الوظيفية في المؤسسات العامة.

و في هذا الإطار يمكن تحديد إسهامات الشركات متعددة الجنسية بالنسبة للإدارة و التنمية بالدول النامية في كثير من المجالات منها:

- تنفيذ برامج التدريب و التنمية الإدارية في الداخل و في الدولة الأم.
- العمل على تقديم و إدخال أساليب إدارية حديثة و متطورة.
- خلق طبقة جديدو من رجال الأعمال و تنمية قدرات الطبقة الحالية.
- استفادة المؤسسات الوطنية من نظيرتها الأجنبية أو متعددة الجنسيات من الأساليب الإدارية الحديثة عن طريق التقليد أو المحاكاة.

1 – نفس المرجع، ص :68-86.

– إثارة حماس المؤسسات الوطنية في تنمية المهارات الإدارية بها حتى تستطيع مواجهة المنافسة المترتبة عن الشركات متعددة الجنسيات...

كما تجدر الاستثارة إلى أنه يجب عدم تجاهل بعض جوانب الخطر الذي قد يحيط بالمؤسسات الوطنية و التنمية الإدارية في الدول النامية المستقبلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد يؤدي ارتفاع الأجور و الحوافز التي تقدمها الشركات متعددة الجنسيات إلى هروب الكوادر الحالية من المؤسسات الوطنية للعمل بالأولى، بينما تظل المؤسسات الوطنية تعاني ليس فقط من نقص أو هروب و هجرة الكوادر بل أيضا تكون مطالبة بالمساواة في الأجور و الحوافز و شروط العمل بين عمالها و نظراتهم في الشركات متعددة الجنسيات، و بالإضافة إلى ذلك نجد أن المهارات و المعرفة الإدارية تعتبر أحد أنواع أو مكونات التكنولوجيا [1].

بمعناها الشامل، و من هنا يجب الأخذ في الاعتبار القضايا الخاصة بالملائمة و الشروط المرتبطة بنقلها و كذلك التكاليف المرتبطة بها.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابيا على الدول المستقبلة له، حتى و إن كانت آثاره متواضعة من خلال آثار المنافسة، و خلق وظائف أكثر إنتاجية، مما يسمح بتحسين فرص الدخول إلى الأسواق الدولية، و يربط البلدان بشبكات الإنتاج العالمية، و من هنا فإن هذا الاستثمار يحدد مباشرة الأداء الصناعي، و ذلك باعتبار أن الشركات متعددة الجنسيات، و التي هي في العموم الأكثر إيداعا في قطاع نشاطها الخاص، بحيث يكون بإمكانها تحويل القدر الأكبر من التكنولوجيا بالنظر إلى الوتيرة السريعة للتقدم التقني الذي تحققه و نفور المؤسسات المبدعة من بيع تكنولوجيتها الجديدة إلى مؤسسات أخرى و بالتالي فإن الشركات متعددة الجنسيات تعتبر المصدر الأساسي لرأس المال، الكفاءات القدرات التسييرية و النفوذ إلى الأسواق. الأمر الذي يجعل العديد من الدول النامية تبحث عن تسريع تنميتها

الصناعية من خلال الاندماج في أنظمة الإنتاج العالمية المسيرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات و تتحول إلى مراكز عالمية للتموين.

و قد أشار "بورتر" كذلك إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في الرفع من الإنتاجية الوطنية عن طريق دفع المؤسسات المحلية إلى الابتكار، وبالتالي يكون بإمكانها اكتساب مكانة تنافسية في السوق المحلية و الدولية.

5 – تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة:

لقد تناولت بعض الدراسات البعد الوظيفي للاستثمار الأجنبي المباشر و التي جاءت نتائجها متناقصة في كثير من الأحيان، ضمن ناحية يشير البعض إلى قيام تلك الشركات بدور هام في النهوض بمستويات التوظيف من خلال فرص العمل المباشرة التي يتيحها انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة المضيفة، و الأهم من ذلك فرض العمل التي تتحقق نتيجة دعم الروابط الخلفية و الأمامية مع الصناعات المحلية و رفع مستويات الإنتاجية في المجتمع و تغير نمط توزيع الدخول لصالح الفئات ذات الميل المرتفع للادخار و الاستثمار، و من ناحية أخرى يتشكك البعض في القدرة الوظيفية للشركات متعددة الجنسيات بسبب تحيزها لصالح الصناعات التي تعتمد على أساليب تقنية كثيفة رأس المال، و كذا اجتذابها لنوع معين من العمالة، هذا فضلا عن اتجاهها إلى رفع مستويات الأجور مما يشجع على إحلال الآلات محل العمالة [1].

تجدر الإشارة إلى أن النتائج و الآثار على العمالة تعتمد على ممارسات الشركات متعددة الجنسيات المستثمرة، و كذا البيئة التنظيمية التي تعمل بها، و أيضا مستوى مهارة قوة العمل في الدولة المضيفة.

6 – تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي:

1 – عمار زودة، (محددات قرار الإستثمار الأجنبي المباشر)، مرجع سابق، ص: 68 – 86.

– من وجهة نظر المدرسة الحديثة فإننا نجد أن رواد هذه الأخيرة يعارضون الرأي الكلاسيكي المتعلق بالتأثير السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى النقد الأجنبي، حيث أن الشركات متعددة الجنسيات حسب رأيهم (أصحاب المدرسة الحديثة)، تعمل على الزيادة في حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، فهذه الشركات تمتلك موارد مالية ضخمة و قدرة كبيرة في الحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي، تمكنها من سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدولة المضيفة من النقد الأجنبي لتمويل مشروعات التنمية و بين المدخرات أو الأموال المتاحة محليا، كما تستطيع هذه الشركات أن تشجع المواطنين على الادخار،و ذلك فإن وجود هذه الشركات يساعد في زيادة معدل تدفق و تنوع المساعدات و المنح المالية، المقدمة إلى الدول النامية المضيفة.

– و من خلال وجهتي النظر الكلاسيكية و الحديثة، تجدر بنا الإشارة إلى أن مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في زيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي بالدول النامية المضيفة يتوقف على ما يلي:

– حجم رأس المال الذي تجلبه الشركات متعددة الجنسيات في بداية الاستثمار.

– حجم القروض التي تحصل عليها هذه الشركات من البنوك المحلية للدولة الأم.

– مدى تأثير هذه الشركات على تحويل المدخرات المحلية من و إلى مجالات الاستخدام الفعال.

– حجم الأرباح التي يتم رسملتها (استثمارها) مقارنة بتلك التي يتم تحويلها إلى الخارج.

– المتطلبات المالية الأخرى اللازمة للاستثمار.

– مدى كبر أو صغر المشروع الاستثماري و طبيعته، فمثلا إن كان المشروع الاستثماري مملوكا ملكية مطلقة للطرف الأجنبي أم ملكية مشتركة.

و تبرز أهمية شكل الاستثمار في أن المشروعات المملوكة المطلقة للمستثمر الأجنبي. قد تقوم بإعادة استثمار جزء كبير من الأرباح المحققة بعد الضريبة، بالإضافة إلى أنها تخصص مبالغا ضخمة من أجل الاستثمار في مجال البحث و التطوير داخل الدولة المضيفة، و تدفع مبالغ كبيرة في شكل ضرائب [1].

كذلك فإن الاستثمار المبدئي يتم تمويله بواسطة أموال الشركة، و إذا كان المشروع يتميز بكثافة رأس المال فإنه يساعد على زيادة مقدار تدفقات الأموال الأجنبية الداخلية، خاصة تلك المطلوبة للاستثمار المبدئي.

المطلب الثاني: الآثار السلبية:

– يفترض رواد النظرية التقليدية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هي بمثابة مباراة من طرف واحد، الفائز بنتيجتها الشركة متعددة الجنسيات، في معظم إن لم يكن في كل الحالات، أو بمعنى آخر الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات تأخذ أكثر مما تعطي، و في هذا الشأن من المفيد عرض أهم الآثار السلبية التي تولدها هذه الاستثمارات على اقتصاديات الدولة المضيفة النامية منها خاصة.

1 – الآثار على ميزان المدفوعات:

إن محاولة تحليل الأثر على ميزان مدفوعات البلد المضيف، تستوجب تقييم الموارد الداخلية إلى الموارد الخارجية كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل و المدى القصير مع حساب التكلفة البديلة، و يشير المعارضون إلى أنه في المدى المتوسط تكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات آثار سلبية على ميزان المدفوعات، و ذلك نظرا لعدد من الأسباب أهمها ما يلي:

– إن الآثار الإيجابية على ميزان المدفوعات، و المصاحبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، لا تلبث أن تنقلب بعد فترة إلى آثار سلبية، حيث أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات سوف يؤدي إلى زيادة

1 – نفس المرجع، ص:68– 86.

واردات الدولة المضيفة من السلع الوسيطة و الخدمات، كما أن تلك الشركات تبدأ في تحويل أرباحها إلى الخارج، هذا بالإضافة إلى دفع الفوائد على التمويل الوارد عن تلك الشركات من البنوك في الخارج و دفع مقابل براءات الاختراع و المعونة التقنية، هذا علاوة على تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات للخارج.

– بالرغم من إمكانية زيادة صادرات الدول المضيفة، من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسيات و شبكة اتصالاتها الواسعة بالأسواق المالية، فإن هناك ممارسات من جانب تلك الشركات تحد من أهمية هذه الإمكانية، تتمثل أساسا في قيام الشركة ذاتها من الحد من صادرات فروعها، حيث تلجأ إلى حماية أسواقها العالمية من منافسة الفروع و لا تسمح بالتصدير لأسواق محددة دون غيرها.

– هناك مزيد من الضغوط قد تقع على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة، ذلك نتيجة تسعير الصادرات و الواردات التي تتبعها الشركات متعددة الجنسيات، خاصة في حالة التكامل الرئيسي مع عدد من فروعها، حيث أن الشركة الأم قد تغالي في أسعار السلع و الخدمات التي تقدمها لبعض الفروع [1].

– كما قد تلجأ إلى تسعير الصادرات من السلع و الخدمات من بعض فروعها بأقل من قيمتها الحقيقية و قد يكون الدافع من وراء هذه السياسة هو محاولة الشركات متعددة الجنسيات نقل عبء الضرائب من دول ذات معدلات ضرائب مرتفعة إلى أخرى ذات معدلات منخفضة أو قد تلجأ لذلك كوسيلة مستترة لنقل الأرباح من دولة تفرض قيودا مشددة على تحويل الأرباح و رأس المال إلى دول أخرى بها قيود أقل تشددا.

– إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على المدفوعات يعتمد على نظام سعر الصرف المعمول به في الدولة المضيفة، حيث أنه في ظل أسعار الصرف المرتبة، فإن أي اختلال بين العرض و الطلب على العملات الأجنبية يتم تعديله عن طريق تعديل سعر الصرف، و في حالة زيادة الطلب العرض، فإنه يتم

1 – نفس المرجع، ص:62–68.

تخفيض سعر الصرف، أما إذا كانت الدولة تطبق أسعار الصرف الثابتة فإن صافي الزيادة في الطلب على العملات الأجنبية الناتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر من شأنه أن يؤدي إلى تقليل الفائض أو الزيادة في عجز ميزان المدفوعات.

– إن الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض القطاعات الخدمية مثل السياحة و الفندقة و التجارة، يعود بالنفع، الكبير على الشركات متعددة الجنسيات، و ذلك لارتفاع الأرباح الاستثمار و التي يتم تحويلها إلى الخارج، فضلا على أن هذا المجال من النشاط لا يحتاج إلا إسهام المستثمرين إلا بقدر ضئيل من أنشطة البحث و التطوير.

2 – الآثار على تفاقم المديونية الخارجية:

أوضحت بعض الدراسات أن حجم رؤوس الأموال التي تغادر الدول النامية بسبب عملية تحويل الأرباح أكثر من حجم رؤوس الأموال التي تتدفق إليها في شكل استثمار أجنبي مباشر، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد حاجة الدول النامية للتمويل فتضطر لمزيد من الاقتراض، و بالتالي ترتفع مديونيتها. بمعنى آخر أنه بدلا من قيام الاستثمار الأجنبي المباشر بالمساهمة الحقيقية في زيادة رأس المال المتاح لتمويل الدول المضيفة لها، فهي تسبب نقص فيما متاح أصلا، و بدلا من أن يخفق من حدة اقتراضها فهي تزيد حاجتها إليه.

و تأكيدا لوجهة النظر هذه، أعتبر البعض تزايد مديونية أمريكا اللاتينية جزئيا (و هي أكبر الدول النامية مديونية و أكثرها استقبالا للاستثمار الأجنبي المباشر) إلى التزايد الكبير في إجمالي مدفوعات خدمة الاستثمارات بقولهم: "وجدت دول أمريكا اللاتينية أنه لا يمكن مواجهة هذا الوضع من خلال استعمال فوائضها التجارية، أو تخفيض احتياطاتها من الصرف الأجنبي".

– أن أثر تحويل الأرباح على تفاقم المديونية، قد لا يظهر إلا بعد فترة، حيث تساهم الاستثمارات الأجنبية[1] المباشرة في تدفق رؤوس الأموال للدول النامية المضيفة لها، و مع مرور الوقت يلاحظ التدفق

العكسي للموارد المالية، الأمر الذي يدفع الدول النامية إلى زيادة الاقتراض، و تبرز العلاقة محل البحث من خلال أثر تحويل الأرباح على موازين مدفوعات كل من الدول المتقدمة و الدول النامية، حيث تولد فائض في الأولى و عجزا في الثانية، فخلال الستينات زادت صادرات دول أمريكا اللاتينية للسوق أمريكا اللاتينية للسوق الأمريكية بمعدل 19% من حيث زادت مدفوعاتها في خدمة الاستثمارات الأمريكية المباشرة بنسبة 39%، هذه الاستثمارات لم تعمل حتى لتساوي معدلات الصادرات الدول النامية، لها مع معدلات المدفوعات التي تؤديها هذه الدول لها.

3 – التأثير على السيادة الوطنية و السيادة الاقتصادية:

يثير العارضون للاستثمارات الأجنبية، بعض القضايا المتعلقة بتأثير تلك الاستثمارات على السياسيات العامة للدولة المضيفة، و كذا قابليتها الخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية بشكل غير مباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات، بالإضافة إلى تعرض المصالح الوطنية لهذه الضغوط أيضا، و من ثم فإن نشاط تلك الشركات قد يؤدي إلى الإنقاص من الاستقلال الاقتصادي و السياسي للدولة المضيفة كأن تتجنب مثلا الإذعان للتشريعات المتعلقة بالجوانب الاجتماعية و البيئة في الدول المضيفة، و التي من شأنها زيادة تكاليف الإنتاج، و تقرر بسهولة نقل أنشطتها الاستثمارية لدولة أخرى ليس لديها تلك التشريعات، كما أن إمكانية حصول تلك الشركات على التحويل اللازم في شكل فروض دوليةّ، قد يجعل بإبطال مفعول السياسيات الاقتصادية الكلية التي تستخدمها الدولة المضيفة لضمان التوازن الداخلي والخارجي.

أما بالنسبة لمسألة الخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية، و أثر ذلك على المصالح الوطنية للدول المضيفة، فإن ذلك ينشأ من كون فرع الشركة متعددة الجنسيات يكون مسؤولا أمام سلطتين سياسيتين هما: حكومة الدولة المضيفة، و حكومة الدولة الأم، حيث أن سعي الشركات الأجنبية لتعظيم أرباحها على المستوى الدولي، يدفعها إلى تركيز سلطة اتخاذ القرارات في يد الشركة الأم، بدلا من إتباع أسلوب

اللامركزية و تفويض اتخاذ القرارات الهامة لفروعها و هذا يعني أن الدول النامية المضيفة لا تملك السلطة الكاملة على جزء هام من الطاقة الإنتاجية الموجودة داخل حدودها.

و تجدر الإشارة إلى أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة، يؤدي إلى خلق طبقة من المنتفعين تربط مصالحها بمصالح تلك الشركات، و يتوقف استمرار إرضاء تلك الطبقة هو تحقيقا لمكاسب كبيرة، على استمرار ارتباطهم بتلك الشركات داخل بلادهم، و تشمل طبقة المنتفعين على مجموعة من الوكلاء و الموردين، و السماسرة، و غيرهم الذين يعملون مع تلك الشركات أو لحسابها و يشكل هؤلاء مجموعة ضغط، للدفاع عن تلك الشركات و وجودها في بلادهم .

4 – الآثار على التقسيم الدولي الجديد للعمل:

في إطار التقسيم الدولي الجديد للعمل الذي تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدور أساسي في تشكيله، لم يعد لقوم كما كان الشأن سابقا على المواجهة بين الصناعة و الزراعة بل أصبح التقسيم يتم بين مستويات العمل داخل نفس الشركة متعددة الجنسيات، حيث يتم هذا التقسيم بين رأس المال و العمل، و بين الإدارة و أعمال الإنتاج، و قد ساعد على هذا النوع من التقسيم منجزات الثورة العلمية و التكنولوجية المائلة لهذه الشركات.

في ضل العولمة الراهنة، أصبحت الشركات متعددة الجنسيات تعمل على تجزئة مراحل إنتاج السلعة الواحدة عبر دول مختلفة، حيث تجمع في بعض الدول، و تسوق في بعض الدول الأخرى فالسلعة الواحدة أصبحت تشارك في إنتاجها شعوب مختلفة بحسب ما تصنعه إلى إنتاج السلع فنحن أصبحنا أمام مزايا نسبية مختلفة لبلدان متعددة لإنتاج سلعة واحدة، و ليس هناك تخصيص أو تقسيم للعمل كامل لبلد ما في إنتاج السلعة، بل تخصصات أو تقسيمات مختلفة للعمل لبلدان متعددة لإنتاج سلعة نفسها و في ضوء ذلك يمكن الحديث عن تكامل إنتاج عابر للقوميات تسيطر عليه الشركات متعددة الجنسيات.

5 – الآثار على أنماط الإنتاج و الاستهلاك و توزيع الدخل:

قدم بيرستكر " Biersteker" في تحليله للنظرية التقليدية تحليلا جيدا من آراء المعارضة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ربط تأثير الاستثمار المباشر على انخفاض الإنتاج الوطني نتيجة للعديد من الأسباب منها:

– شراء بعض الشركات الوطنية (الصناعية و التجارية...).

– خروج بعض الشركات الوطنية من السوق بسبب عدم قدرتها على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية و ما تتمتع به الشركات متعددة الجنسيات من مزايا تنافسية و خصائص لا تتوفر لنظريتها في الدول النامية المضيفة.

و يترتب بلا شك على درجة انخفاض الإنتاج الوطني، نتيجة للممارسات السابقة انخفاض – ربما ليس بنفس الدرجة – في التقدم الاقتصادي و السياسي للدولة المضيفة النامية، بسبب احتمال حدوث توتر اجتماعي، و انخفاض درجة المشاركة في القرارات الاقتصادية و السياسية نتيجة اعتماد الدولة على دول أجنبية.

أما من ناحية التأثير على أنماط الاستهلاك فيري "بيرستكر" أيضا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تجلب أنماط من الاستهلاك لا تتناسب و خصائص الدولة المضيفة النامية و متطلبات التنمية فيها بسبب ما تقوم به الشركات متعددة الجنسيات، بممارسات و أنشطة تسويقية من شأنها ترويج أفكار و أنماط جديدة للاستهلاك، و زيادة رغبة أفراد المجتمع و خاصة [1] القادرين منهم على التغير، و إنتاج سلع استهلاكية بدلا من الإنتاجية، بالإضافة إلى إدخال أو فرض أنواع من القيم و العادات أو الثقافات الأجنبية (للدولة الأم) بالدول المضيفة النامية، و لا شك أن ارتفاع معدلات الميل الحدي للاستهلاك تؤدي (مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة)، إلى انخفاض المكون الرأسمالي أو انخفاض الميل الحدي للادخار مما يؤثر على تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية.

1 – نفس المرجع، ص:62–68.

إن ميل أو اتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى دفع مرتبات و مكافآت، للعاملين بها أعلى من مستوى ما هو معمول به في نظائرها من الشركات الوطنية يؤدي إلى الطبقية الاجتماعية في الدول النامية المضيفة.

6 – الآثار على البيئة:

قد تتسبب أنشطة الشركات متعددة الجنسيات التي تتوطن في الدول النامية الخاصة، في تفاقم مشكلة البيئة خاصة في الصناعات الإستخراجية النفطية، و التعدينية، و الصناعات البترو كيماوية و صناعات الإسمنت، ذلك أنها تستند إلى تقنيات و مصانع متقادمة محظورة في مواطنها الأصلية بسبب تزايد الاهتمام الرسمي و الشعبي بالمعايير البيئية و الصحية فيها، في حيث لا يوجد ذلك الاهتمام بنفس الدرجة في الدول النامية، كما هو الحال اليوم في الصين التي أصبح، يطلق عليها اليوم بورشة العالم، كونها أصبحت ورشة تصنيع الشركات متعددة الجنسيات العاملة في مجالات البتروكيماوي كما سبق ذكره.

خاتمة الفصل:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى ويعطي هذا النوع من الاستثمار صاحبه حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري، حيث شهد ازدهار خلال القرن التاسع عشر مع بداية الثورة الصناعية، تراجع خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ثم شهد تطورات سريعة بعد ذلك ونظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات لمعالجة أسبابا لهذه الظاهرة، في هذا الإطار اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمامه قصد استقطابه، وبما أن الكثير من الدول النامية كانت ولا تزال تعاني من مشكل المديونية والعجز في تمويل استثماراتها فقد اتخذته كوسيلة بديلة لإنعاش اقتصادياتها ومن أجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري الذي له دور كبير في جذب هذه الاستثمارات.

الفصل الثاني :
واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد

إن تدفقات الاستعمار الأجنبي المباشر من البلد الأصلي إلى البلد المضيف تتوقف على المناخ الاستثماري الذي يسود القطر المستقبل للاستثمار فالمناخ الاستثماري يؤثر بشكل كبير في حركة الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى انتقال رؤوس الأموال إلى الدول المضيفة، وترتكز قضية اختيار البلد المضيف على بعض المحددات والعوامل المؤثرة على قرار المستثمرين الأجانب، وسعيا لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية يقوم البلد المضيف يتقدم بعض الحوافز والضمانات، غير أنه قد يفشل هذا البلد في استقطاب هذا النوع من الاستثمارات نتيجة لفرض عدة قيود.

تتوفر الجزائر على موقع جغرافي يتوسط ثلاث قارات، وموارد طبيعية هامة جعلها منذ القدم محط أطماع الكثير من الشعوب ولكي تقوم الجزائر بتنمية شاملة عليها استغلال هذه الموارد المتاحة لديها، وذلك باستغلالها إما من طرف المستثمر المحلي، ومن طرف المستثمر الأجنبي، هذا الأخير الذي تغريه الموارد الطبيعية الموجودة في الجزائر إضافة إلى حاجة هذه الأخيرة للاستعانة له لوجود بعض النقائص في المستثمر المحلي والاقتصاد الجزائري ككل وسنتناول في هذا الفصل من خلال المبحث الأول مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الذي سيتضمن طاقات الجزائر لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم تدفقاته نحو الجزائر بحسب أهم الدول المستثمرة فيها وحسب أهم القطاعات الاقتصادية.

المبحث الأول : مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني : دراسة تحليلية لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

للمناخ الاستثماري أهمية بالغة في جدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى اقتصاديات الدول المضيفة فهو يؤثر بشكل واضح على تدفقاته.

المطلب الأول: تطور الإطار التشريعي المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

عالجت الجزائر منذ استقلالها مسألة الاستثمار عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة كانت تتلائم مع طبيعة المرحلة، لكن نتيجة التحولات الاقتصادية التي حدثت بداية التسعينات وانفتاح الجزائر على الرأسمال الأجنبي والمحلي وإنتاجها مسار الانتقال إلى اقتصاد السوق والإصلاحات التي اعتمدتها على حل المؤسسات الاقتصادية والمالية، تحتم عليها إيجاد الصيغة القانونية وفق المرحلة الانتقالية ولهذا سوف نتطرق إلى أهم القوانين التي صدرت في إطار الاستثمار وهي:

قانون الاستثمار الصادر عام 1963: وهو أول قانون لها يتعلق بالاستثمار وقد اهتم بالاستثمار الأجنبي وكيفية استقطابه بهدف بناء الاقتصاد الوطني، وأعطى هذا القانون عدة ضمانات بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمؤسسات المعتمدة والمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية، ولم يتم تطبيق هذا القانون على أرض الواقع، وهذا راجع إلى المحيط السياسي القائم على نظام اشتراكي والذي أساسه القطاع العام.

قانون الاستثمار الصادر عام 1966:جاء نتيجة للنقص الواضح في قانون 1963، حيث قام بتعريف المبادئ التي يقوم عليها رأس المال الخاص سواء الأجنبي أو الوطني، وتحديد الضمانات والمنافع المتوفرة له ومن أهم المبادئ التي تضمنها هم أن للاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر وقد فشل هذا القانون لأنه جاء بأحكام قاسية على المستثمر الأجنبي ولم يطبق عليه بل اقتصر تطبيقه على الاستثمارات الوطنية.

قانون الاستثمار سنة 1982: دخلت الجزائر مع بداية الثمانينات مرحلة جديدة اعتمدت على لا مركزية الاقتصاد وتأسيس الشركات المختلطة الاقتصادية حسب ما أقره القانون 82_11 المؤرخ في 21 أوت 1982، حيث تمثل المشاركة الجزائرية نسبة 51 بالمئة و 49 بالمئة كحد أقصى للأجانب من رأس مال هذا النوع من الشركات وقدم عدة ضمانات للمستثمر الأجنبي.

قانون الاستثمار لسنة 1986: دخلت الجزائر في هذه المرحلة أزمة اقتصادية نتيجة لانخفاض أسعار البترول، مما أدى إلى إصدار قانون 86_13 والذي جاء متمما لقانون 82_11، وقد منح القانون الجديد عدة حقوق للمستثمر الأجنبي كحق المشاركة في التسيير وضمان التعويض في حالة التأميم أو نزع الملكية.

قانون 90_10 المتعلق بالنقد والقرض : بمثابة تنظيم جديد لمعالجة الاستثمار الأجنبي على مستوى بنك الجزائر كما أسندت لمجلس النقد والقرض مهمة إصدار قرارات المطابقة للمشاريع المقدمة، كما قام بتحرير الاستثمار الأجنبي بإلغاء قانوني 82_13 و 83_13 اللذان أدخلا المقاييس المتفرقة بتحديد نسبة رأسمال الشركات المختلطة حسب قاعدة (51 بالمئة و 49 بالمئة) بموجب نظام سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال[1]. رخص هذا القانون لغير المقيمين تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية ويحدد مجلس النقد والقرض كيفية إجراء هذه التمويلات مع مراعاة حاجات الاقتصاد الوطني في المجالات التالية: توازن سوق الصرف، إحداث وترقية الشغل، تحسين مستوى الشغل، تحسين مستوى الإطارات والمستخدمين الجزائريين، شراء الوسائل التقنية للاستغلال الأمثل محليا لبراءات الاختراع والعلامات

وقد هدف هذا القانون لتفعيل السياسة النقدية إلا أنه أكد مجموعة من المبادئ تسمح للأجانب بمزاولة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر وهي:

_ حرية الاستثمار بالسماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر.

_ التخلي نهائيا عن شرط الشراكة بنسب محددة وإقرار إمكانية تحويل الأرباح وإعادة تحويل رأس المال.

_ قبول الجزائر مبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات أو الخلافات التي تحدث من الطرف الأجنبي.

_ التخلي نهائيا عن التمييز بين المقيمين وغير المقيمين والقطاع العام والخاص وبهذا أكد على مبدأ المساواة بين مختلف المستثمرين[2].

1_ عمار زودة ، (محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر)، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة المجاستير فرع الإدارة المالية جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2007_2008.

2_ الدكتورة رايس حدة والأستاذة كرامة مروى، تقيم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، دراسة تحليلية ، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر 2012 من إعداد ، جامعة بسكرة الجزائر، ص: 65.

المرسوم التشريعي 12_93 لعام 1993: بالرغم من أن قانون النقد والقرض تضمن بعض المبادئ الخاصة بمعالجة ملف الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن هذا الأخير بقي بدون نص خاص وواضح إلى غاية 1993 وهو تاريخ صدور المرسوم التشريعي الخاص بترقية الاستثمارات، أكد هذا المرسوم على بعض الأحكام الواردة في قانون النقد والقرض كذلك الخاصة بإلغاء التمييز بين الأجانب والمحليين والقطاع العام والخاص كما تضمنه:

_ تبسيط وتسهيل عملية الاستثمار بتخفيف تعقيدات إجراءات الموافقة الموجودة من قبل وتقديم ضمانات وامتيازات ضريبية وجمركية.

_ التأكيد على تحويل الأرباح ورأس المال والإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل المنازعات وقد تأكد ذلك فعليا بانضمام الجزائر لأول مرة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات.

_ إنشاء هيئة وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار كجهاز إداري يشرف على دعم وتوجيه المستثمرين ومتابعتهم والقيام بالدراسات وبحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية وتنظيم الملتقيات والندوات وإصدار المطبوعات للتعريف بفرص الاستثمار.

الأمر رقم 01_03 المتعلق بتطوير الاستثمار: الأمر رقم 01_01 في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، مناخه وآلية عمله جاء بغرض:

_ المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب.

_ إلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص.

_ إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب وإنشاء شباك وحيد ضمن الوكالة يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار كما وضح القانون تعريفا محددا للاستثمار يتمثل في :

_ اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.

_المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

_ استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

تختلف الامتيازات الممنوحة حسب موقع وطبيعة الاستثمار مع النظام العام بالنظام الاستثنائي، النظام الخاص.

1_ النظام العام:

تنمح الامتيازات الخاصة بالنظام العام للاستثمارات التي تنجز في المناطق غير التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة.

فخلال مدة إنجازها في الآجال المتفق عليها وزيادة الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، يمكن استفادة المستثمرين مما يلي:

_ تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

_ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

_ الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية يعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المحلي.

2_ مزايا النظام الاستثنائي: تمنح امتيازات النظام الاستثنائي للاستثمارات التالية:

_ الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهم خاصة من الدولة.

_ وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة، وتحمي الموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة وتفضي إلى تنمية مستديمة.

وتتمثل هذه الامتيازات الممنوحة للاستثمارات فيما يلي:

_ الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية يعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

_ تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها اثنان بالألف فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

_ تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشئات الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار.[1]

_ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

_ تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، وبعد معاينة انطلاق استغلال المشروع يستفيد من:

_ الإعفاء لمدة (10) سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم

على النشاط المهني.

_ الإعفاء لمدة (10) سنوات ابتدءا من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

_ منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن و/أو تسهل الاستثمار، مثل تأجيل العجز وآجال الاستهلاك.

تستفيد الاستثمارات من امتيازات نظام الاتفاقية إذا كانت ذات أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني. لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة، وتحمي الموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة وتفضي إلى تنمية مستديمة، وتحدد هذه الامتيازات بالاتفاق مع الوكالة بعد مصادقة المجلس الوطني للاستثمار.

1_ نعيمة صايفي، (دور الشراكة الأورو جزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر)، دراسة الجوانب المالية، الفترة من 2002 إلى 2011، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك السنة الجامعية 2014/1013، ص: 64.

3_ مزايا خاصة:

تستفيد الاستثمارات الواقعة في مناطق خاصة في إطار ترقية الاستثمار، كما جاء في المرسوم التنفيذي 94_332 بما يلي:

_ بمنح امتياز أراضي الأملاك الوطنية، ويحدد شروط منح الامتياز بأن الأراضي يجب أن تكون في مناطق خاصة (مناطق مطلوب بترقيتها، مناطق توسع اقتصادي) ويمنح الامتياز لمدة تتراوح بين (20 إلى 40 سنة) محسوبة تبعا لأهمية الاستثمار وقابلة للتجديد ويمكن منح الأراضي بالدينار الرمزي طوال المدة المتروكة للمنتفع لاستكمال إقامة مشروعه.

_ يحق لصاحب المشروع أن يستفيد من تجديد الامتياز لعد انقضائه وإما التنازل بمقابل مالي بمجرد إنهاء المشروع بعد المعاينة.

لقد حقق القانون أيضا مزايا خاصة لولايات الجنوب (إليزي، أدرار، تمنراست، تندوف) ثم تم إضافة حلقة ثانية من الولايات الجنوبية (بشار، البيض، غرداية، ورقلة، النعامة، الأغواط، الوادي، بسكرة الجلفة)، فالولايات الأولى قد تستفيد من صيغة التنازل عن الأراضي بأسعار رمزية (خاصة في إطار استصلاح الأراضي الفلاحية)، تخفيض أسعار الفائدة البنكية، التكفل بدفع الأعباء الاجتماعية لأرباب العمل المتعلقة بالإجراء. وتستفيد الاستثمارات المنجزة في الولايات الجنوبية الأخرى من تكفل الدولة ب 50بالمئة من سعر الأراضي، تخفيض الفائدة على القروض، ومزايا أخرى[1]

الأمر رقم 06_08 المؤرخ في 15 جويلية 2006: جاء الأمر رقم 06_08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 يعدل ويتمم الأمر 01_03 المؤرخ في 20أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، وقد قدم الأمر العديد من الإعفاءات المتعلقة بالحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة وحقوق نقل الملكية والضريبة على أرباح الشركات.

ويتضمن الأمر مجموعة من التعديلات يمكن ذكرها فيما يلي:

_ تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريعات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، وتستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات

1_ نفس المرجع السابق، ص: 64

المعمول بها، وتخضع الاستثمارات التي تستفيد من مزايا تعد عن طريق التفاوض بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة، تحت إشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمار، وتحديد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني حسب معايير تضبط عن طريق التنظيم بعد رأي مطابق من المجلس الوطني للاستثمار.

_ أنشئ لدى الوزير المكلف بالاستثمار مجلس وطني للاستثمار، وضع تحت سلطة ورئاسة حكومة، وكلف هذا المجلس بالمسائل المتصلة بإستراتيجية الاستثمارات وبسياسة دعم الاستثمارات، وبالموافقة على الاتفاقيات المنصوص عليه في المادة 12، وبصف عامة بكل المسائل المتصلة بتنفيذ أحكام هذا الأمر.

_ تنجز المتابعة التي تمارسها الوكالة من خلال موافقة ومساعدة المستثمرين وكذا جمع المعلومات الإحصائية المختلفة[1]

قانون المالية التكميلي لسنة 2009: إن الإطار القانوني والتنظيمي في الجزائر يشجع الاستثمارات المنتجة، ويسمح لكل شخص مادي أو معنوياً وطني أو أجنبي، الاستثمار في الميادين الاقتصادية لإنتاج السلع أو الخدمات وكذا الاستثمارات المحققة في إطار منح الامتيازات والرخص، تخضع هذه الاستثمارات للقرار الدستوري رقم 01_03 المؤرخ في 20أوت 2001 المتعلق بتنمية الاستثمارات المعدل المتمم بالقرار 06_08 المؤرخ في 29 جويلية 2009.

حدد قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الأحكام المتعلقة بالشراكة من خلال المادتين 58 و 68 هاتين الأخيرتين تنصان على أنه يمكن للاستثمارات الأجنبية إن تحقق في أطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة بنسبة 50 بالمئة على الأقل من رأس مال الشركة، يمكن للمساهمة الوطنية أن تكون من عدة شركاء.

كما أنه يمكن للاستثمارات المحققة من طرف أشخاص مقيمين داخل الوطن بالشراكة مع مؤسسات عمومية واقتصادية أن تنفذ في إطار مساهمة هذه المؤسسات بنسبة تفوق أو تساوي 34 بالمئة على الأقل من رأس مال الشركة في إطار الاستثمار مع شريك أجنبي تكون حصة هذا الأخير من رأس مال

1_ شناق حنان، (تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري)، دراسة حالة شركة كندي لصناعة الأدوية، كلية العلوم والاقتصاد وعلوم التسيير قسم علوم التسيير السنة الجامعية 2008/ 2009، ص: 102.

الشركة مقدمة بالعملة الصعبة، ومن جهة أخرى فإن المستثمرون المؤهلون للحصول على قروض من بنوك محلية.[1]

يمكن للمشاريع المختلطة في حال تقديمها فائدة للوطن، الحصول على قرض التأجير لاقتناء التجهيزات اللازمة لدى الممولين المحليين والاستفادة من نظام تشجيع الاستثمارات المحدد في القانون.

تعرض مشاريع الشراكة في مجلس مساهمات الدولة ويتم عرضها على مجلس الاستثمار عند الاقتناء لمنحها فوائد، يمكن للاستثمارات أن تتعلق بكسب أموال تدخل في إطار خلق نشاطات جديدة، إعادة التأهيل والهيكلة، المشاركة في رأسمال مؤسسة عن طريق تقدمات نقدية أو عينية وكذا استرجاع النشاطات التي تدخل في إطار الخوصصة الجزئية أو الكلية.[2]

المطلب الثاني: الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر:

1_ المجلس الوطني للاستثمار:

أنشأ المجلس الوطني للاستثمار بموجب المرسوم التشريعي 03_01 المتعلق بتطوير الاستثمار حيث نصت المادة 18 منه " ينشأ المجلس الوطني للاستثمار يدعى في صلب النص "المجلس" يرأسه رئيس الحكومة" ويتكون هذا المجلس من عدة أعضاء هم على التوالي:

_ وزير المالية، وزير الطاقة والمناجم، وزير التجارة، وزير المساهمة، وزير التهيئة العمرانية. ولقد عهدت إلى هذا المجلس مهام كثيرة في ميدان تشجيع الاستثمار، وخلق الظروف الملائمة لانتعاشها، فبمقتضى المادة 19 من المرسوم التشريعي 03_01 تتلخص مهامه في اقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار، وتحديد أولوياته، وهذه المهمة من شأنها إدخال المزيج من الانسجام بين القرارات التي تتخذها السلطات العمومية في مجال عملها الدؤوب لتحقيق المزيد من الاستثمارات، وإزالة العوائق والصعوبات التي تعترض طريقه، كما أن هذا المجلس مدعو للمساهمة في توضيح الرؤية ورسم إستراتيجية اقتصادية كفيلة بتحقيق الأهداف المرسومة انطلاقا من الإمكانات، والوسائل المالية والبشرية المتاحة كما يقترح المجلس اتخاذ التدابير التحضيرية المختلفة ويراعي مدى توافقها مع التطورات الحاصلة على مستوى الساحة

1_ مرجع سابق، دور الشراكة الأورو جزائرية، ص: 67.

الاقتصادية الداخلية والخارجية، ومن مهامه أيضا الفصل في الاتفاقيات التي تبرمها الدولة مع المستثمرين الذين يمنحون منافع وامتيازات إضافية نظرا للأهمية الخاصة لهذه الاستثمارات التي يتعهدون بإنجازها.
ومعروف أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي التي تقوم بإبرام هذا النوع من الاتفاقيات لصالح الدولة، ومن المهام الموكلة إليه أيضا الحسم في الأهداف المرسومة للتهيئة الإقليمية كما يبث في مسألة اختيار المناطق التي تستحق الاستفادة من النظام الاستثنائي الذي بمقتضاه تستفيد الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من طرف الدولة، وتلك التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية، كما أوكلت إلى المجلس مهمة تقديم المقترحات للحكومة فيما يتعلق بالقرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ وترتيب دفع الاستثمار وتشجيعه، وقد يرى المجلس ضرورة استحداث مؤسسات وهياكل مالية من شأنها تحقيق تمويل أفضل للاستثمار، وبالتالي المساهمة في تطويره.[1]

2_ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

(المواد من 06 إلى 08 والمواد من 21 إلى 22 من الأمر 01_03)

تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار، تدعى في صلب النص "وكالة" وهي حسب المادة 21 من الأمر 01_01 مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستغلال المالي، تتولى الوكالة في ميدان الاستثمارات وبالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية على الخصوص بالمهام التالية:

_ ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.

_ استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.

_تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية.

_ تسيير ومنح المزايا المرتبطة بالاستعمال في إطار الترتيب المعمول به.

_ تسيير صندوق ودعم الاستثمار في المادة 28 من الأمر 01_03.

1_ المرجع السابق، ص:68

_ التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

_ المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار.

_ تقد كل الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار سواء للمقيمين أو غير المقيمين وتبلغهم بقرار القبول أو الرفض للاستثمار المرغوب والمزايا والحوافز المطلوبة وهذا في مدة أقصاها 30 يوما اعتبارا من تاريخ إيداع الطلب، تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها.

وفي حالة عدم الرد من قبل الوكالة أو الاعتراض على قرارها، يمكن أن يقد المستثمر طعنا لدى السلطة الوصية على الوكالة التي يتاح لها أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما للرد عليه.

كما يمكن أن يكون قرار الوكالة موضوع طعن أمام القضاء.

_ تتولى المؤسسة مهمة منح المساحات العقارية للاستثمار الصناعي، السياحي والخدماتي وهذا الأمر في غاية الأهمية لأن منح العقارات كان يتم بصفة غير منسقة وغاية التعقيد.

_ يبين قرار الوكالة، زيادة على اسم المستفيد، المزايا الممنوح إياها وكذا الواجبات التي تقع على عاتقه طبقا للقانون.

يوجد مقر الوكالة في مدينة الجزائر وللوكالة هياكل وأجهزة تعمل على تجسيد ودعم وتطوير الاستثمارات وهي: الشبابيك الوحيدة اللامركزية على المستوى الوطني تشمل الإدارات والهيئات العمومية المعينة، كما يمكنها إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج[1]

وتحدد عدد الهياكل المحلية والمكاتب في الخارج ومكان تواجدها عن طريق التنظيم.

ما يلاحظ على نشاط ومهام هذه الوكالة هو افتقارها إلى الوسائل والإمكانيات لتطوير وترقية الاستثمار (موقع الكتروني ديناميكي، دليل للمستثمر بإحصائيات دقيقة وفعلية...) كما لا تتوفر على الكفاءة اللازمة لتطوير الاستثمار حيث لا تملك استقلالية كافية فيما يخص التوظيف....

كما يتسم نشاطها بالتداخل مع مهام وصلاحيلات هيئات ومؤسسات أخرى مثل الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار والصندوق الوطني للاستثمار.

1_ منصور الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص: 109،110،111.

كما أن وكالة تطوير الاستثمار تخضع لوصايتين الأولى إدارية وتحت سلطة رئيس الحكومة وأخرى سلطة عملية وتخضع لوصاية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وتطوير الاستثمار .

وبالتالي فإن تعامل الوكالة مع المستثمر تمنح لهذا الأخير إمكانية الطعن أمام ثلاث جهات: أمام القضاء وأمام مصالح رئيس الحكومة وأمام الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وتطوير الاستثمار .

وهذا ما جعل الغموض يكتنف عمل هذه الوكالة ويعقد من مهامها ويقلل من فعاليتها.

3_ الشباك الوحيد اللامركزي: المواد من 23 إلى 27 من الأمر (01_03):

_ الشبابيك الوحيدة اللامركزية تنشأ على مستوى كل ولاية ويشمل الممثلين المحليين للوكالة والهيئات والإدارات المعنية بالاستثمار، أنشأ الشباك الوحيد اللامركزي من أجل تأمين سهولة العمليات الاستثمارية وهو المخاطب الوحيد للمستثمرين.

_ فهو المؤهل قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات، موضع التصريح المذكور في المادة 04 من الأمر 01_03.

_ ينشأ الشباك الوحيد بالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية، من تخفيف وتبسيط إجراءات وشكليات تأسيس المؤسسات وإنجاز المشاريع، ويسهر على تنفيذ إجراءات التبسيط والتخفيف المقررة.

_ تنشأ الدولة انطلاقا مما تبقى من أصول المؤسسات العمومية المنحلة، قصد ضمان تمثيلها لتطوير الاستثمار، حافظة عقارية وغير منقولة، يسند تسييرها إلى الوكالة المكلفة بتطوير الاستثمار.

_ يتم عرض أراضي الأساس العقارية من خلال تمثيل الهيئات المكلفة بالعقار الموجه للاستثمار، على مستوى الشباك الوحيد اللامركزي.[1]

يحتوي الشباك على الهيئات والإدارات التالية:

جدول رقم (02): الشباك الوحيد اللامركزي، الهيئات والخدمات المقدمة:

1_ منصوري الزين، المرجع السابق، ص: 111.

الشبابيك	الهيئات	الخدمات
الاستقبال التوجيه	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	إعلام، توجيه، تسليم ملف الإيداع، تصريحات منح الامتياز.
السجل التجاري	المركز الوطني للسجل التجاري	تسليم شهادة عدم أسبقية التسمية والإيصال المؤقت للسجل التجاري.
الجمارك	مديرية الجمارك	الإعلام حول التنظيم الجمركي
الضرائب	مديرية الضرائب	مساعدة المستثمر في حدود الإجراءات لتجاوز الصعوبات الجبائية لتنفيذ قرار منح الامتياز
العقار	الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار	إعلام على الإمكانيات العقارية وتسليم قرار حجز العقار
العمران	مديرية العمران	مساعدة المستثمر للحصول على رخصة البناء والتصريحات الأخرى حول البناء.
وزارة العمل	مديرية التشغيل	تسليم رخص العمل للأجانب، إعلام حول القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل.
حصيلة الضرائب	مديرية الضرائب	تحصيل الحقوق المتعلقة بعائدات الخزينة غير المتحصل عليها من طرف حصيلة الضرائب المتعلقة بإنشاء الشركات.
حصيلة الخزينة	مديرية الخزينة	تحصيل الحقوق المتعلقة بعائدات الخزينة غير المتحصل عليها من طرف حصيلة الضرائب المتعلقة بإنشاء الشركات.
المندوبية التنفيذية للبلدية	المندوبية التنفيذية للبلدية	المصادقة على جميع الوثائق اللازمة المتعلقة بتكوين ملف الاستثمار.

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2004.

وبالإضافة إلى هذه الهياكل هناك أجهزة وهياكل أخرى لها علاقة بالاستثمار منها:

الهياكل التقنية المختصة لدعم ومتابعة انجاز المشاريع، شبكات معلوماتية وطنية ودولية، صندوق لدعم الاستثمار، حافظة عقارية للمستثمر، مساهمة خبراء مختصين وطنيين وأجانب، إدارة في خدمة المستثمرين، والتنمية المحلية[1].

4_ وزارة المساهمة وترقية الاستثمار:

تتكفل هذه الوزارة بترقية الاستثمار وبعمليات الخوصصة، لا تتوفر الوزارة على هيكل خاص بمتابعة عمليات الاستثمار الأجنبي، مع ملاحظة وجود تداخل في الصلاحيات بين مهام الوزارة ومهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

4_1_ مهام وزير المساهمة: تتمثل مهام الوزير في:

_ متابعة تسيير مساهمات الدولة الذي يعمل على تثمين شركات القطاع العام.

_ ترقية وتطوير الاستثمار، وذلك من خلال الوكالة الوطنية للاستثمار، حيث يشرف على جميع أعمالهم.

_ القيام بمهمة أمانة مجلس المساهمات الدولة والمجلس الوطني للاستثمار.

4_2_ التنظيم الإداري للوزارة: تتشكل الوزارة من مديريات مركزية (أقسام) تتمثل مهامها الأساسية فيما يلي:

_ العلاقة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية، والتي يشرف عليها قسم العلاقات مع المؤسسات العمومية .

_ قسم ترقية الاستثمار.

_ قسم الدراسات والتحليل يقوم بمتابعة أنشطة مجلس مساهمة الدولة.

بالإضافة إلى هذه الأقسام يوجد هيكل مركزي على مستوى الوزارة مكلف بمتابعة المشاركات الأقلية للدول في الشركات المخصوصة، ومتابعة التزامات الأطراف التي عهدت لها المؤسسات العمومية في إطار الخوصصة والشراكة.

1- المرجع السابق، ص: 112_113 .

5_ صندوق دعم الاستثمار:

من أجل دعم الاستثمار تم إنشاء صندوق لدعم الاستثمار قصد التكفل بساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمارات ولا سيما منها المتعلقة بأشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، مثل تهيئة المناطق الصناعية وتزويدها بخدمات الكهرباء والماء وتعبيد الطرقات.[1]

المطلب الثالث: طاقات الجزائر لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر

1- المؤهلات الطبيعية

1_1- خصائص متعلقة بالموقع الجغرافي:

الجزائر بلد إفريقي متوسطي يتربع على مساحة 2.381.741 كلم وساحل طوله 1200 كلم، وله حدود مشتركة مع دول المغرب العربي، تونس، ليبيا، المغرب، الصحراء الغربية، موريتانيا، ومع دولتين من الساحل الإفريقي مالي والنيجر، والجزائر تتوسط بلدان المغرب العربي لذلك فهي بوابة لإفريقيا ومنفذ مهم لأوروبا.

وبفضل موقعها الجغرافي المفضل وشساعة مساحتها فالجزائر هي الدولة الثانية يبين بلدان العالم العربي من حيث المساحة والثانية على الصعيد الإفريقي بعد السودان، وهذا قبل تقسيم السودان إلى دولتين.

الجزائر أرض الاختلاف والتنوع الجغرافي والمناخي حيث تلتقي الطبيعة المتوسطة مع الهضاب العليا شبه الجافة وفضاءات صحراوية واسعة.

يتميز المناخ بتنوع الأقاليم من المناخ الصحراوي إلى المناخ القاري إلى مناخ البحر الأبيض المتوسط، ورغم ذلك فالجزائر يغلب عليها الطابع الجاف وشبه الجاف، حيث لا تتعدى مساحة السهل الساحلي الذي يسجل نسبة تساقط كبيرة أكثر من 400 ملم سنويا ال 150 كلم في العمق بداية من المساحة، كما أن السلاسل الجبلية تزيد من سرعة جفاف المناخ كلما اتجهنا نحو الجنوب بسبب تموقعها الموازي للساحل.

1- المرجع السابق، ص: 112_113.

يوجد ثلاث مجموعات مختلفة من التضاريس تتقاسم الجزائر وهي التلية في الشمال 4 بالمئة من مساحة الجزائر، والهضاب العليا التي تمثل 9 بالمئة من المساحة الإجمالية، ثم الصحراء بنسبة 87 بالمئة من مساحة البلاد.والجزائر تتميز بمناخ متوسطي يعرف بشمس ساطعة طوال السنة وشتاء دافئ.

تغطي الغابات المنطقة الشمالية للصحراء على طول 1500 كلم وعرض 20 كلم تحت مشروع السد الأخضر، حيث هي متواجدة على 700000 هكتار أما في الشمال فهي متواجدة بصفة رئيسية شمال البلاد على 650000 هكتار معظمها أشجار الصنوبر، أما المنطقة الشمالية والداخلية فهي تزخر بزراعة الخضر والفواكه وأما الداخلية فمنها لزراعة الحبوب، والجنوب يعرف بكل أنواع التمور.

ومنه وبسبب الموقع الجغرافي الهام وتنوع الأقاليم المناخية في الجزائر فهي تعد رسمت فيه ملامح العالم ، إضافة إلى المعالم التاريخية التي تشتهر بها وتاريخها القديم فإن الجزائر تعد قبلة للاستثمار في مجال السياحة بسبب هذه المزايا.

1-2- الخصائص المتعلقة بالمواد الأولية:

ا_ الطاقة:

تعد الجزائر إحدى أهم البلدان النفطية في إفريقيا والبحر المتوسط حيث أهمية احتياطها من النفط والغاز وموقعها خاصة مع أوروبا التي ترتبط بها من خلال أهم أنبوبين عابرين للمتوسط نحو إيطاليا، إسبانيا، والبرتغال في سنة 1999 تم تقدير الاحتياطات الممكن استرجاعها 2.3 مليار م من النفط والغاز المكثف، أي ما يعادل 30 سنة من الإنتاج بمعدل سنوي مرجعي يقدر ب 80 مليون كم، هذا بالإضافة إلى احتياطي يقدر 2300 مليار م من الغاز الطبيعي أي حوالي 40 سنة من الإنتاج بمعدل سنوي مرجعي يقدر ب 57.7 مليار م، كما تم تحقيق خمسة اكتشافات في هذا المجال سنة 2004[1].

1_ التقرير العربي الموحد: سبتمبر 2005، ص 94.

وتحتل الجزائر على الساحة الطاقوية الدولية المرتبة 15 في مجال الاحتياطات النفطية والمرتبة 18 في مجال الإنتاج، و 12 في مجال التصدير، وتحتل المرتبة السابعة عالميا في مجال مواد الغاز الطبيعي، والمرتبة 5 من حيث الإنتاج، وأول منتج ومصدر للنفط والغاز الطبيعي في الفضاء المتوسطي[1].

ب_ المعادن: تعتبر الجزائر من البلدان الغنية بالمعادن ويتصدر الحديد قائمتها ويتمركز على الحدود الجزائرية التونسية وبالتحديد بمنجم الونزة وبوخضر ويبلغ حجم الإنتاج السنوي حوالي 3.5 مليون طن سنويا كما يحتوي غار جبيلات بتندوف على حقل حديد من أكبر الحقول في العالم باحتياطي قدره 2 مليار طن وهو ذو نوعية ممتازة، إلا أنه غير مستغل لبعده عن مناطق التصدير والتصنيع بحوالي 2000 كلم بحكم موقعه الجغرافي[2].

إضافة إلى مواد أخرى مثل: الزنك، الفوسفات، ذهب، يورانيوم، تنغستين،....

2_ المؤهلات الذاتية:

2-1- البنية التحتية والمواصلات:

البنى التحتية في الجزائر تمتد على طول البلاد، ولكن هناك عجز في هذا المجال بقدر شساعة التراب الوطني، مما يجعل تنمية قطاع البنى التحتية بمثابة الفرصة المواتية لدعم الاقتصاد الوطني.

تتوفر الجزائر على شبكة طرق من طولها 135000 كلم وهي الأهم من نوعها في مناطق المغرب العربي بالكامل بمعدل 3.7 كلم لكل 1000 نسمة.

وتغطي شبكة السكك الحديدة جزءا كبيرا من البلاد تمتد على مسافة 4500 كلم، تتوفر على أزيد من 200 محطة تجارية عملية.

1_ دليل الاستثمار في الجزائر، 2006، ص 24.

2_ نفس المرجع، ص 62.

وفي مجال النقل الجوي تتوفر الجزائر على 35 مطار منها 13 مطار يستجيب للمقاييس الدولية، وقد تضمن قانون المالية لسنة 2003 قروض هامة لإنجاز المطار الجزائري الجديد الذي سلم في جويلية 2006 الذي يتوفر على طاقة استيعاب قدرها 6 ملايين مسافر سنويا، وهو مجهز ضمن أحدث التقنيات.

أما فيما يخص النقل البحري تتوفر الجزائر على 13 ميناء بحري رئيسي منها موانئ متعددة وأربعة موانئ متخصصة في المحروقات، ويستقبل ميناء الجزائر العاصمة أكثر من 30 بالمئة من واردات الجزائر من سلع.

2- 2- تكنولوجيا الإعلام والاتصال: يعرف قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية تحولات معتبرة بفضل قانون جويلية 2000 الذي ألغي الاحتكار في المجال وفصل بين خدمة الاتصالات وهو ما سمح للمتعاملين خواص وأجانب الاستثمار في هذا القطاع.

وتعد الجزائر من بين الدول النامية التي ما تزال متأخرة نسبيا في استخدام التكنولوجيا الحديثة مع الرداءة في الخدمات، كما أن أغلب المؤسسات الوطنية لا تجيد استعمال الشبكة العنكبوتية في الترويج لمنتجاتها.

3: المؤهلات البشرية والاقتصادية.

تتمتع الجزائر أيضا إضافة إلى الموارد الطبيعية إلى تركيبة من السكان الذي يعتبر عنصر مهم من عناصر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال قراءة في عدد السكان وبعض المؤشرات الاقتصادية.

3-1- الموارد البشرية: ارتفع عدد سكان الجزائر إلى 36300000 نسمة وهي إحصائيات جانفي 2011، حيث يمثل الشباب دون الثلاثين سنة ما يقارب نسبة 70 بالمئة من هذا المجموع كون المؤشرات الحالية توخي مع الانخفاض في معدلات النمو الديموغرافي في المسجلة مقارنة ب 1971_ 1975 بنسبة 3.14 بالمئة مع 1999_ 2005 والتي كانت حوالي 1.44 بالمئة فهي تقدر بالجيدة، حيث أن المناطق الساحلية للجزائر تضم 40 بالمئة من النسمة أي أكثر من 14 مليون نسمة وفي الشرق حوالي 260 مواطن / 1كلم. ومنه فإن الجزائر تملك مجتمع شاب قادر على الإنتاج وإعطاء مردودية جيدة.

3-2- الموارد الاقتصادية:

إن الجزائر كغيرها من الدول المتخلفة المتوسطة الدخل التي تتميز بنفس الخصائص الاقتصادية لكل المشاكل والمصاعب والطموحات مع توفر الإمكانيات الهائلة والموارد الطبيعية المعتبرة، حيث يقوم الاقتصاد الجزائري على إستراتيجية استنزاف الثروات البترولية والغازية.

الاقتصاد الجزائري رهين الإجراءات الربحية المتحققة في الأسواق الدولية ويتوقف المورد الاقتصادي على عاملين: أسعار النفط ومستوى تساقط الأمطار، حيث يرتفع الناتج المحلي الإجمالي عند ارتفاع مستويات أسعار النفط أي ارتفاع نسبة الإيرادات العامة وكذلك الحال عندما ترتفع كميات الأمطار المتساقطة إلى زيادة المنتجات الزراعية من الحبوب وكذلك الاكتفاء الذاتي.

ويمكن ذكر بعض الخصائص أو المؤشرات الاقتصادية الهامة لبعض السنوات [1].

الناتج الداخلي الخام:

الجدول رقم (03) تطور الناتج الداخلي الخام الوحدة: مليار دولار

السنة	2006	2007	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج الداخلي الخام	108.5	116	146	183.6	204.3	265.5	312.7

السنة	2004	2005	2006	2007	2009	2011	2012	2014
معدل	5.3	6.1	5.3	5	2.7	3	3.2	3.8

1_ نعيمة صيفي، مرجع سابق، ص 57_58.

النمو								

الجدول رقم (04) تطور معدل النمو

الوحدة: النسبة المئوية.

معدل التضخم: الجدول رقم (05) تطور معدل التضخم

السنة	2007	2009	2011
معدل التضخم	3.2	5.9	3.9

الوحدة : النسبة المؤوية

البطالة: الجدول (06) تطور معدل البطالة

السنة	2004	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة	30	12.9	10.2	10.5	10.5	11	9.8	9.5

الوحدة :النسبة المئوية.

من خلال قراءتنا لهذه الجداول نلاحظ أن الجزائر لا تتحكم في سياستها النقدية وهذا راجع إلى معدلات التضخم العالية جدا، انخفاض البطالة في الجزائر باستمرار مع تحقيق معدلات مقبولة بما أن معدل البطالة في بعض الدول المتقدمة تجوز 12 بالمئة وهذا بسبب سياسة الدولة في إتباع عقود ما قبل التشغيل لذلك فهذه الأرقام لا تعبر عن البطالة الحقيقية الموجودة في الجزائر.

ولذلك فالمناخ الاقتصادي في الجزائر لا يؤهل إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي على عكس الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي الذي تتمتع به.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر.

إن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر والتطوير التدريجي لاستثماراتها، جعلها تكتسب طابعا استقطابيا فتح بابا واسعا أمام توافد رؤوس الأموال الأجنبية بهدف الاستثمار في مختلف المجالات.

يمكن توضيح حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال فترة الدراسة (2011_ 2014) من خلال الجدول الموال:

الجدول رقم (07) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الوحدة : مليون دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التدفقات	1108	1065	638	882	1145	1888	1743
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
التدفقات	2632	2746	2301	2581	1499	1691	1504

المصدر : www.and.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر قد شهدت تطورا ملحوظا فقد سجلت تحسنا ملحوظا في قيم الاستثمارات وفي سنة 2001 نلاحظ ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي وصلت إلى 1108مليون دولار، وهذا راجع إلى صدور الأمر رقم 01_03 المتعلق بتطوير الاستثمار، والذي منح عدة امتيازات للمستثمرين الأجانب، إضافة إلى تحسين الوضع السياسي والأمني للبلد (انتهاء العشرية السوداء).

ثم انخفضت هذه التدفقات سنة 2002 إلى 1065 مليون دولار، وفي سنة 2003 واصلت هذه التدفقات انخفاضها لترتفع من جديد في سنة 2004 وقد واصلت الارتفاع سنتي 2005 و2006 لتصل إلى 1888 مليون دولار ثم انخفضت من جديد سنة 2007 إلى 1743 مليون دولار لتعاود الارتفاع سنة 2008، نظرا لعدم تأثرها بتداعيات الأزمة المالية العالمية وقدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بحكم محدودية اندماج نظامها المالي في النظام العالمي، وقد واصلت التدفقات ارتفاعها سنة 2009 لتنخفض بعدها مجددا إلى 2301 مليون دولار سنة 2010.

أما عن الفترة الممتدة 2011_ 2014 فيمكن تلخيص واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر كما يلي:

في سنة 2011 تم تصنيف الجزائر من بين أكبر الدول الإفريقية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر (حسب منشورات المركز الوطني لتطوير الاستثمار) والتي بلغت 2581 مليون دولار.

أما سنة 2012 فقد عرفت انخفاضا حادا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي قدرت ب 1499 مليون دولار في حين كانت سنة 2011 تقدر ب 2581 مليون دولار وهذا راجع إلى فرض قاعدة 49/51 على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والتي تنص على امتلاك المستثمر الجزائري 51 بالمئة على الأقل من أي مشروع أجنبي مقابل تملك المستثمر الأجنبي 49 بالمئة على الأكثر.

أما القانون التكميلي لسنة 2013 فقد تضمن تسهيلات وضمانات تشريعية جديدة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وجاء هذا بعد الجدول الذي قام حول قرار 49/51 كما تم منح إعفاء ضريبي لمدة ثلاث سنوات لصالح الشركات التي تضمن 100 وظيفة جديدة عند بدء التشغيل.

المطلب الثاني: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الإقتصادية.

في الواقع لا توجد إحصائيات كافية حول نصيب كل قطاع اقتصادي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، رغم وجود هيئات يفترض أن توفرها كبنك الجزائر، أو الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي لا تتطرق سوى للاستثمارات المصرح بها وليست المنجزة فعلا، وعلى الرغم من ذلك، سنحاول الإشارة إلى أهم القطاعات المستحوذة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (08) : أهم القطاعات المستثمر فيها في الجزائر(2002_ 2014)

قطاع النشاط	المبلغ بمليون دولار جزائري	%	عدد المشاريع	%
الصناعة	1.301.291	64.35	260	55.56
السياحة	445.592	22.04	09	1.92
الخدمات	107.049	5.29	92	19.66
الاتصالات	89.441	4.42	01	0.21
البناء	48.345	2.39	75	16.03
الصحة	13.573	0.67	06	1.28

النقل	12.127	0.60	17	3.63
الزراعة	4747	0.23	08	1.71
المجموع	2.022.164	100	468	100

المصدر : www.and.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الصناعة قد استحوذ على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والتي بلغت 55.56 بالمئة أي ما يفوق نصف إجمالي التدفق، وهذا راجع إلى الشراكة التي قامت بها صيدال مع الشركات الأمريكية فايزر وباكستار، وكذا الشركة البريطانية لصناعة الدواء.

يليها قطاع السياحة بقيمة 445.592 مليون دينار جزائري وبنسبة 22.04 من إجمالي التدفقات، ثم قطاع الخدمات الذي استحوذ على 92 مشروع بما يعادل 19.66 بالمئة من إجمالي المشاريع. وهذا راجع إلى الانفتاح اتجاه البنوك والخدمات المالية، حيث تفتح العديد من وكالات البنوك سنة 2005.

أما قطاع الاتصالات فقد احتل المرتبة الرابعة بما يعادل 89.441 مليون دولار دج من خلال شركة أوراسكوم المصرية والوطنية للاتصالات الكويتية.

يأتي بعدها قطاع البناء والأشغال بقيمة 48.345 مليون دج، إلا أنه لم يرقى إلى المستوى المطلوب رغم أهميته البالغة، أما قطاع الصحة فقد استطاع تحقيق قيمة 13.573 مليون دج، حيث تم إبرام اتفاقية شراكة مع الدنمركية المختصة في صناعة المضادات السكرية.

يأتي قطاع النقل في المرتبة السابعة، حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي الموجهة نحوه ب 12.127 مليون دج، يأتي بعدها قطاع الزراعة في المرتبة الثامنة والأخير بقيمة 4747 مليون دج على الرغم من أهمية هذا القطاع.

_ الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات:

بلعب قطاع المحروقات دورا هاما في مجالات الاستثمار الأجنبية المباشرة في الجزائر فهو يستحوذ على أكبر حصة من هذه التدفقات وعلى الرغم من عدم توافر إحصائيات حول التدفقات ونسبها، إلا أننا سنحاول عرض أهم العقود التي وقعتها الجزائر مع المستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات.

1_ دخول شركة فرنسية وهي شركة مختلطة مع سونطراك بنسبة 36 بالمئة ومع سونلغاز 14 بالمئة تعمل في مجال الغاز الطبيعي المميع.

2_ عقد شركة سونطراك مع الشركة الأمريكية سنة 2000 مهمتها انجاز مشاريع مشتركة في جميع مراحل النشاط، استكشاف، بحث، إنتاج، نقل وتوزيع.

بالإضافة إلى عقود أخرى.

1 _ عقد شراكة خلال سنة 2002 بمقدار 3 مليار دولار لفرض إنتاج الغاز الطبيعي، حيث تمتلك سونطراك 35 بالمئة من إجمالي المشروع.

2_ عقود أخرى مع شركات صينية والتي قدرت ب 2.3 مليار دولار سنة 2003 .

وفي الأخير يمكن القول أنه على الرغم من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر بهدف تشجيع وجدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي أدت إلى تحسين قيم هذه التدفقات إلا أنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب بعد الأمر الذي يتطلب من الجهود بغرض تنمية هذا المورد الهام.

المطلب الثالث: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر حسب أهم الدول المستثمرة في الجزائر.

تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت أم غربية، والجدول الموالي يوضح أهم ثماني دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2001_ 2012)

الجدول رقم (09) أهم ثماني دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2001_ 2012)

الوحدة: مليون دولار.

الترتيب	01	02	03	04	05	06	07	08
البلد	و.م.أ	فرنسا	اسبانيا	مصر	إيطاليا	المملكة المتحدة	بلجيكا	الكويت
القيم	3487	1743	1531	1308	953	893	857	644

المصدر : www.unctad.ong

نلاحظ من خلال الجدول أن الو.م.أ قد استحوذت على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الفترة (2001_ 2012) بقيمة 3487 مليون دولار، هذه الاستثمارات ترتكز أساسا على قطاع المحروقات عن طريق شركة .

أو توقيع شركة ايزرودكت الأمريكية مع شركة سونطراك اتفاقا لبناء مصنع لصناعة مادة الهليوم في منطقة أرزيو.

إلى جانب ذلك قامت الجزائر بإمضاء مجموعة من الاتفاقيات مع كل من فرنسا في المرتبة الثانية إسبانيا في المرتبة الثالثة، إيطاليا في المرتبة الخامسة، المملكة المتحدة في المرتبة السادسة وبلجيكا في المرتبة السابعة، منها الاتفاقية التي شملت قطاع المحروقات مع الشركتين الأسبانيتين وشركتين الإيطاليتين وكذا الشركة الفرنسية المختصة في مجال البترول والغاز وكذا شركة بقطاع الصناعات الغذائية.

أما بالنسبة للدول العربية فتعد مصر والكويت من أهم الدول المستثمرة في الجزائر، إذ نجذ مصر تحتل المرتبة الرابعة بما يعادل 1308 مليون دولار، خاصة بعد دخول شركة أوراسكوم إلى الجزائر للاستثمار في قطاع الاتصالات سنة 2001، بالإضافة إلى الاستثمار في الاسمنت من خلال شركة في مارس 2004.

أما المستثمر الثاني فهو الكويت في المرتبة الثامنة والأخيرة بقيمة 644 مليون دولار بعد دخول الشركة الوطنية للاتصالات سنة 2004.

كما يمكن الأخذ بمعيار الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الجدول الموال:

الجدول رقم(10)، أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر (2001_ 2014)

الأقاليم	المبلغ بمليون دينار جزائري	عدد المشاريع	مناصب الشغل
الدول العربية	1237112	154	35230
أوروبا	521531	257	48404
الاتحاد الأوروبي	444845	205	37069
متعددة الجنسيات	99117	11	1535
آسيا	98580	34	5103
أمريكا	61.850	10	3473
أستراليا	2974	01	264
إفريقيا	1000	01	30
المجموع	2022164	468	94043

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار.

نلاحظ من خلال الجدول أن الدول العربية تحتل المرتبة الأولى فيما يتعلق بالاستثمار في الجزائر بقيمة 1.237.112 مليون دولار، وما يعادل 154 مشروع، وقد وفرت 35.230 منصب شغل، تليها دول أوروبا في المرتبة الثانية بأكبر عدد من المشاريع 257 مشروع بما فيها مشروع شركة هنكل الألمانية للمنظفات، بالإضافة إلى مجموعة الألمانية المختصة في قطاع الغاز، هذه المشاريع وفرت 48.408 منصب شغل والتي ساهمت في التقليل من حدة البطالة.

بالإضافة إلى الاستثمارات التي قامت بها كل من أمريكا وآسيا والاستثمار متعددة الجنسيات، فيما نجد أقل حصة من نصيب كل من أستراليا وإفريقيا بمعدل مشروع واحد.

وعليه يمكن القول أن الدول العربية هي التي تسيطر على حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تليها دول أوروبا وهنا تجدر الإشارة إلى وجود تناقض بين تصريح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والذي تحتل فيه الدول العربية المرتبة الأولى فيما يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وتصريح المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات والذي لاحظنا من خلاله أن الدول الأوروبية هي التي تتصدر قائمة الدول المستثمر في الجزائر.

والسبب في ذلك يرجع إلى أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار توفر معلومات ومعطيات حول الاستثمار المصرح بها فقط وليست المنجزة فعلا.

خلاصة الفصل :

إن نتائج أداء الجزائر وإمكانياتها في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر وجاذبيتها له أثبتت أنه مازال أمامها الكثير من العمل والجهود التي يجب أن تبدلها من أجل وتحسين حصتها منه، وبالتالي رهانها على سياسة الباب المفتوح أمامه يمكن اعتباره خاسرا بالنظر إلى الأرقام والإحصائيات التي تثبت ذلك، على الرغم من الجهود التي بدلتها في تحقيق التوازن في المتغيرات النقدية والمالية وتحرير أوجه النشاط الاقتصادي، وتأهيل المؤسسات الاقتصادية ، وتحديث الإطار التشريعي المنظم للاستثمار إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والحالي لا يعكس الإمكانيات الكبيرة المتاحة، فهناك فرص لاتزال وخارج الاستعمال الأمثل ويرجع سبب ذلك إلى جملة من العوائق التي تؤثر سلبا على بيئة الأعمال وتطرد الاستثمارات، وعملية الكشف عن هذه العوائق تعد خطوة جيدة وضرورة حتمية كما تعد من ضمن الاستراتجيات المهمة لتهيئة مناخ الاستثمار للمستثمرين المحليين والأجانب للمساهمة في التنمية والتطور الاقتصادي .

الفصل الثالث :
محفزات وعوائق الاستثمار الأجنبي في الجزائر

تمهيد

تسعى الدول المضيفة إلى جذب الاستثمارات المباشرة بتقديم وتوفير مجموعة من الحوافز والتي تشكل في معظمها جزءا من المناخ الدائم للاستثمار.

كما أكدت الحكومة الجزائرية على عزمها لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وحمايتها لتمكنها من المشاركة في بناء وتطوير ونمو الاقتصاد الوطني.

وهذا من خلال الضمانات الممنوحة المنصوص عليها قانونا، وكذ من خلال اتفاقيات مبرمة بين الجزائر والدول على مستوى ثنائي ومتعدد الأطراف باللجوء إلى التحكيم الدولي.

ورغم المحاولات التي تقوم بها الدول المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال منح تسهيلات وتحفيزات وامتيازات للمستثمر الأجنبي إلا أن هناك معوقات وعراقيل تقف سدا منيعا أمام تدفق الأجنبي المباشر إليها بكل سهولة ويكون من الصعب التخلص منها.

وسنتطرق في هذا الفص إلى مبحثين أساسيين:

المبحث الأول: محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني: معيقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: امتيازات ومحفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المطلب الأول: ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

لقد أكدت الحكومة الجزائرية على عزمها لتشجيع الاستثمارات وحمايته لتمكن من المشاركة في بناء وتطوير ونمو الاقتصاد الوطني، وهذا من خلال الضمانات الممنوحة المذكورة والمنصوص عليها قانونا، وكذا من خلال اتفاقيات مبرمة بين الجزائر والدول على مستوى ثنائي ومتعدد الأطراف باللجوء إلى التحكيم الدولي.

1_ الضمانات الممنوحة والمنصوص عليها قانونا:

إن عزم الجزائر على جلب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني، جاء من خلال النصوص القانونية التي ذكرت في كل من قانون النقد والقرض لاقم (90_10) والمرسوم التشريعي (93_12) المتعلق بترقية الاستثمار والذي ينص على:

1_1_ الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار:

هي المبدأ يضمن الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة استثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ما عدا التي هي مخصصة للدولة، كالصحة العمومية، التربية، التعليم، وكذا بعد أنماط وصيغ كتنمية القدرات والطاقات أو تلك التي تعيد التأهيل أو الهيكلة والتي تنجز في شكل من رأس المال أو حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي أو معنوي.

كما أن هذا المبدأ يضمن حرية كبيرة بإقامة استثمارات إما عن طريق المساهمة بإجمالي رأس المال أو عن طريق الشراكة كما يسمح بإنشاء الاستثمار في شكل شركة ذات مسؤولية محدودو أو في شكل شركة باسم جماعي أو في شكل شركة ذات أسهم.

على أن تكون هذه الاستمارات قبل انجازها موضوع تصريح الاستثمار لدى الوكالة من طرف المستثمر مرفوقا بالوثائق التي تشترطها التشريعات والتنظيمات.

1_2_ مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار:

جاء ذلك حسب المادة 38 من المرسوم التشريعي 93_12 والتي وردفيها:" يحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار"

ومنه تقر هذه المادة عدم التمييز فيما يخص المستثمرين والاستثمارات، ومن ثمة الحفاظ والحرص [1] على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة والمتعلقة بضمان حماية الاستثمارات في إطار متبادل.

1_3_ ثبات القانون المطبق على الاستثمار:

جاء في المادة 39 من المرسوم التشريعي 93_12 وبدافع طمأنة المستثمر الأجنبي نص قانون الاستثمارات الجزائري في هذه المادة:" لا تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة"

كما بدأت الجزائر نيتها بإبرام عدة اتفاقيات دولية في إطار ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وضمان حق ملكية في حالة التأميم وعدم الحجز على أموالها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها.

1_4_ ضمان حرية التمويل: للمستثمر الأجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال والنتائج والمداخيل والفوائد وغيرها من الأموال المتصلة بالتحويل سواء كان التحويل في شكل نقدي علني (أي تحويل الآلات والمعدات) والذي نصت عليه المادة 12 من المرسوم التشريعي 93_12 "تستفيد الحصص التي تنجز بتقديم حصص من رأس المال بعملة قابلة للتحويل الحر، ومقره رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يؤكد قانونا من استيرادها من ضمان تحويل رأس المال المستثمر، والعوائد الناجمة عنه، ويخص هذا الضمان الناتج الصافي للتنازل أو للتصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي للمستثمر" كما تنفذ طلبات التحويل التي يقدمها المستثمر في أجل لا يتجاوز ستين يوما (60 يوما).

2- الالتزامات الدولية الناجمة عن فعل الاتفاقيات المبرمة:

1_ بوسلوب أسماء: قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر (1998_2012)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، المركز الجامعي ميلة، السنة الجامعية: 2013_2014، ص 58،59.

إن الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر ثنائية كانت أو متعددة الأطراف أثرها في منح الارتياح للمستثمر الأجنبي، وهذا لكونها التزامات دولية لها قوة القانون الدولي من حيث التطبيق والأولوية، كما أن التشريع الجزائري أقر ذلك بنص تصريح مفاده المساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي.

فالجزائر وإيمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين الاقتصادية، أبرمت عدة اتفاقيات مع العديد من الدول المتباينة النظم والتوجهات نذكر منها:

2-1- الاتفاقيات الثنائية: وهي مصنفة كالآتي:

أ_ الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع الدول الأجنبية:

_ الاتفاقيات المبرمة مع الولايات المتحدة الأمريكية في 22 جوان 1990.

_ الاتفاقيات المبرمة مع الولايات في 22 جوان 1990.

_ الاتفاقيات المبرمة مع إيطاليا في 18 ماي 1991.

_ الاتفاقيات المبرمة مع فرنسا في 13 فيفري 1993.

_ الاتفاقيات المبرمة مع رومانيا في 28 جوان 1994.

_ الاتفاقيات المبرمة مع اسبانيا في 25 مارس 1995.

_ الاتفاقيات المبرمة مع مالي في 27 ديسمبر 1998.

كما وقعت الجزائر اتفاقية مع الاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللوكسمبورغي في 24 أفريل 1991.

ب _ الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع الدول العربية:

_ الاتفاقية المبرمة مع قطر في 24 أكتوبر 1996.

_ الاتفاقية المبرمة مع مصر في 29 مارس 1997.

_ الاتفاقية المبرمة مع سوريا في 27 ديسمبر 1998.

ج _ الاتفاقيات المتعددة الأطراف:

قامت الجزائر بالتوقيع على هذه الاتفاقيات باعتبارها هي الأخرى ضمانا لا يقل أهمية عن الضمانات الأخرى، ومن أهم هذه الاتفاقيات نجد:

_ الاتفاقية المبرمة مع اتحاد المغرب العربي في 23 جويلية 1990.

_ الاتفاقية المبرمة لإنشاء اتحاد المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية مع دول المغرب العربي في 13 جوان 1992.

_ الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المبرمة في 7 أكتوبر 1995.

_ الاتفاقية المبرمة لإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في 30 أكتوبر 1995.

_ الاتفاقية المبرمة لإنشاء المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمارات وائتمان الصادرات في 23 أفريل 1996.

فكل هذه الاتفاقيات وغيرها ترفع من نسبة الضمان للمستثمر الأجنبي لأنه على دراية بأن نصوص هذه الاتفاقيات ستكون لها من الأولوية والوزن ما يجعلها في مقدمة الأنظمة المطبقة على هذا المستثمر.

2_2- اللجوء إلى التحكيم الدولي لتسوية النزاعات:

لم يهمل المشرع الجزائري الجانب القضائي في حل النزاعات، إذ تنص المادة 41 من المرسوم التشريعي رقم (93_12) على أنه: يعرض أي نزاع يطرأ بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية، إما بفعل المستثمر وإما نتيجة لإجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده، على المحاكم المختصة إلا إذا كانت هناك اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالصلح والتحكيم أو اتفاق خاص ينص على شرط التحكيم أو يسمح للأطراف بالاتفاق على إجراء باللجوء إلى تحكيم خاص.

من هذه المادة نستنتج أن النزاعات تكون موضوع المحاكم الجزائرية المتخصصة مبدئيا إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجزائر تقر مبدأ التحكيم الدولي بدليل انضمامها إلى :

_ اتفاقية واشنطن التي بموجبها تم إنشاء المركز الدولي لتسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات في 30 أكتوبر 1995.

_ اتفاقية الاتحاد المغاربي لإنشاء مركز مغاربي للتحكيم في 27 جوان 1994.

إذن بما أن الجزائر فرضت نفسها على المستوى الدولي بمشاركتها ومصادقتها على عدة اتفاقيات إقليمية ودولية ذات طابع رسمي فهي تعطي بذلك الارتياح للمستثمر الأجنبي وتحفزه من الناحية القانونية على استثمار أمواله في الجزائر من دون تخوف في حالة وجود خلاف أو نزاع متعلق باستثماره.

المطلب الثاني: حوافز الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

1- الامتيازات الممنوحة حسب النظام العام والأنظمة الخاصة.

1_1- الامتيازات الممنوحة للمستثمر حسب النظام العام:

النظام العام عبارة عن مجموعة من الامتيازات يتحصل عليها كل مستثمر سواء كان شخص طبيعي أو معنوي، خاص أو عام يهدف إلى تحقيق عن طريق أسهمه استثمارا إنتاجيا، على أن تكون هذه الاستثمارات المتعلقة بالنظام العام محددة في فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات، وعي كما يلي:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.

- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة تقدر ب 5 بالمئة تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار في الرسم العقاري ابتداءا من تاريخ الحصول عليه.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والخدمات التي توظف مباشرة في انجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية إذا كانت هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.

– تطبيق نسبة منخفضة تقدر ب 3 بالمئة في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، ويمكن للسلع المستوردة أن تكون محل تناول أو تحويل طبقا للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة.

– بناء على قرار الوكالة، يمكن أن يستفيد الاستثمار من الامتيازات ابتداءا من تاريخ الشروع في الاستغلال، الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتين وأقصاها خمس سنوات من الضريبة على الأرباح للشركات، والدفع الجزافي للرسم على النشاط الصناعي ابتداءا من دخول المشروع حيز التنفيذ.

– تطبيق نسبة منخفضة مقدرة ب 33 بالمئة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة.

– الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسوم على الدفع الجزافي وعلى النشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير، وذلك حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط.

– الاستفادة من نسبة اشتراكات أباب العمل المقدرة ب 7 بالمئة برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة الإعفاء مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات المذكورة، وكذلك تعويضات للنسب المئوية التي حددها التشريع والضمان في مجال الضمان الاجتماعي.

2_ الامتيازات الممنوحة حسب الأنظمة الخاصة: حسب هذه الأنظمة يمكن التطرق إلى نوعين من الامتيازات وهي:

– **الامتيازات الخاصة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة:** فكما هو الشأن بالنسبة للنظام العام هناك امتيازات لا تتجاوز ثلاث سنوات تستفيد منها إبتداءا من تاريخ تبلغ الوكالة وهي:

_ الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بنسبة منخفضة قدرها 5 بالمئة فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

_ تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالنفقات المترتبة على أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لإنجاز الاستثمار بعد تقويمها من طرف الوكالة.

_ إعفاء السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار عليها من السوق المحلية، إذا كانت هذه السلع والخدمات محددة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.

_ تطبيق نسبة منخفضة تقدر ب 3 بالمئة في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

_ بناء على قرار الوكالة، يمكن للامتيازات التي يستفيد منها المستثمر في أن تستغل ابتداءا من تاريخ المشروع.

وهذه الامتيازات هي:

_ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري طيلة فترة أدناها من 01 إلى 05 سنوات من النشاط الفعلي.

_ اعتماد الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداءا من تاريخ الحصول عليها.

_ تخفيض 05 بالمئة من النسبة المنخفضة للأرباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد فترة النشاط.

_ في حالة التصدير الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري حسب رقم الأعمال الخاص بالصادرات بعد فترة النشاط.

– **الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة:** يمكن إدراج هذه الامتيازات في نقاط عدة أهمها:

_ تكسب الامتيازات في المناطق الحرة لتفي الاستثمارات التي تقام فيها بسبب نشاطها من جميع الضرائب والرسوم والإقطاعات ذات الطابع الجبائي والجمركي ولكن باستثناء:

_ مساهمات الاشتراك في النظام القانوني وفي الضمان الاجتماعي.

_ تعفى عائدات رأس المال الموزع الناتج عن نشاطات اقتصادية في المناطق الحرة من الضرائب.

_ يخضع العمال الأجانب لنظام الضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 2 بالمئة من مبلغ أجورهم.

ثانيا: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر:

تعمل الدول المضيفة جاهدة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال تقديم مجموعة من الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي لتمكينه من تحقيق أكبر عائد وربح وكذا أعلى معدلات الإنتاج والنمو.

1_ تعريف الحوافز الاستثمارية:

هي مجموعة اجراءات وترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقييم تمنحها الدولة للمستثمرين المحليين والأجانب لتحقيق أهداف معينة، كإغراء الأفراد أو الشركات للقيام بعملية الاستثمار أو توجيه الاستثمارات نحو قطاعات معينة غير مستثمر فيها، أو لتحقيق التوازن الجهوي للاستثمار من خلال منح حوافز استثمارية نحو مناطق غير مرغوب فيها.

2- أنواع الحوافز الاستثمارية: تقسم الحوافز الاستثمارية:

2- 1- حوافز جبائية وضريبية: تأخذ الحوافز الجبائية أو الضريبية الأشكال التالية.

أ _ منح إعفاءات ضريبية وتسهيلات في الإجراءات الجمركية المرتبطة بالواردات كالأصول الرأسمالية والمواد الخام ومستلزمات الإنتاج.

ب _ إعفاء المشاريع الاستثمارية من الضرائب على الأرباح بعد انطلاق مرحلة التشغيل لمدة تصل في بعض البلدان إلى 15 سنة.

ج _ تخفيض الرسوم المتعلقة باستغلال المرافق العامة كالمياه والكهرباء[1]

2-2-حوافز مالية:

هدفها الأساسي إعفاء أو تخفيف العبء الضريبي للمستثمر الأجنبي واستنادا على أساس التخفيضات الضريبية أو خصمها، ويمكن تصنيف مشروعات الحوافز الضريبية إلى مشاريع مبنية على الربح، ومشاريع مبنية على الاستثمار الرأسمالي، ومشاريع مبنية على العمل ومشاريع مبنية على المبيعات،

1_ نعيمة صيفي، مرجع سبق ذكره، ص : 46- 47

ومشاريع مبنية على القيمة المضافة، ومشاريع مبنية على مصروفات أخرى بعينها ومشاريع مبنية على الاستيراد، ومشاريع مبنية على التصدير، ويندرج تحت كل نوع من هذه الحوافز أنواع متعددة وهذا ما سنستعرضه في الجدول رقم (11) الذي يمثل أنواع الحوافز المالية الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر[1]

الجدول رقم (11) أنواع الحوافز المالية الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر

حوافز مبنية على الربح	تخفيض المعدل القياسي لضريبة الدخل، إعفاءات ضريبية، السماح للمستثمرين بخصم الخسائر التي تكبدها أثناء فترة السماح من الأرباح التي كسبها والتي سيكسبها.
مبنية على الاستثمار الرأسمالي	امتلاك أصول بمعدل متسارع، علاوة استثمار وعلاوة إعادة الاستثمار.
مبنية على العمل	تخفيضات في مساهمات التأمين الاجتماعي، خصم في العوائد الخاضعة للضريبة بناء على عدد المستخدمين أو بناء على نفقات أخرى تتعلق بالعمل.
مبنية على القيمة المضافة	تخفيضات في ضريبة الدخل أو اعتمادات ضريبية بناء على المحتوى المحلي الصافي في المنتجات، منح اعتمادات ضريبة دخل بناء على القيمة الصافية المكتسبة.
مبنية على نفقات أخرى بعينها	تخفيضات في الدخل بناء على النفقات المتعلقة بنشاطات التسويق والترويج مثلا.
مبنية على الواردات	إعفاء من رسوم الواردات على السلع الرأسمالية، المعدات أو المواد الخام لخام، قطع الغيار والمدخلات المتعلقة بعملية الإنتاج.
مبنية على الصادرات	أ _ ضريبة تقصيدية لعائدات الصادر، تخفيض ضريبة الدخل على النشاطات المدرة للنقد الأجنبي أو الصادرات المصنعة، اعتمادات ضريبية للمبيعات المحلية مقابل الأداء في مجال الصادر. ب _ متعلقة بالمدخلات مثلا: استيراد الرسوم (اعتمادات ضريبية للرسوم التي تدفع على المواد أو الإمدادات المستوردة)، اعتمادات ضريبية دخل للمحتوى المحلي

1- محمد عبدالعزيز عبدالله، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي** ، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ص 96

	الصافي في الصادرات ، خصم النفقات الخارجية (ما وراء البحار) وعلاوة رأسمال للصناعات التصديرية.

المصدر: محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ص 76.

2-3- حوافز تمويلية:

وتتضمن قيام حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال بشكل مباشر في شكل إعانات حكومية مثلا: من أجل تغطية جزء من تكلفة رأس المال أو الإنتاج أو تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، أو من خلال مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشاريع الاستثمارية التي تتضمن مناظر مرتفعة.

والجدول الموالي يبين لنا أنواع الحوافز التمويلية الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم (12) أنواع الحوافز التمويلية الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر.

عون حكومي	مجموعة من الإجراءات (تعرف كذلك بالدعم أو المنح المباشرة) لتغطية (جزء من) تكاليف رأسمال أو الإنتاج أو التسويق بالنسبة لمشروع استثماري ما.
اعتماد حكومي بأسعار فائدة مدعومة	قروض مدعومة، ضمانات قروض، اعتمادات صادرة مضمونة.
مشاركة حكومية في رأسمال	مشاركة برأسمال عام في الاستثمارات المحفوفة بالمخاطر التجارية العالمية.
تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية	متوفرة عادة لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل تقلبات سعر الصرف أو تخفيض العملة أو المخاطر غي التجارية مثل المصادرة والفوضى السياسية (وهذا النوع من التأمين يقدم عادة عن طريق وكالة عالمية).

المصدر: محمد عبد العزيز عبد الله عيد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ص 77.

وتتمثل هذه الحوافز في:[1]

أ _ الضمانات المادية: وتشمل ما يلي:

_ ضمان حرية تحويل رؤوس الأموال وعوائدها.

_ ضمان عدم وضع قيود لحصول المستثمرين الأجانب على العملة الأجنبية.

_ ضمانات التعويض عن الأضرار التي تصيب الاستثمار بسبب الإخلال بالالتزامات المتفق عليها.

ب _ الضمانات القانونية: تتمثل هذه الضمانات أساسا في مجمل التعويضات التي تقدم للمستثمر في اللجوء إلى التأميم ونزع الملكية.

2-4- حوافز أخرى: هناك بعض الحوافز التي يتعذر تصنيفها تحت جنس معين من الحوافز ولكنها تشترك فيما بينها بخاصية التعميم لفرض وزيادة ربحية للشركات الأجنبية التي ينوي جذبها عن طريق المساهمات غير التمويلية. ويتمثل هذا النوع في توفير البنية التحتية كالطرق ووسائل الاتصال بأنواعها...الخ، والخدمات منخفضة التكاليف، وأفضليات في مجال السوق ومعاملة تفضيلية في مجال معاملة النقد الأجنبي والجدول التالي يوضح لنا أنواع الحوافز الأخرى الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر[2]

الجدول رقم (13) أنواع الحوافز الأخرى الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر.

بنية تحتية منخفضة التكاليف	تشمل توفير الأرض أو المباني أو الوحدات الصناعية أو تحتية بنية جيدة مثل إمدادات الاتصالات والنقل والكهرباء والماء، كل هذا بأسعار أقل من الأسعار التجارية.
خدمات منخفضة التكاليف	يمكن أن تشتمل الخدمات المقدمة هنا على المساعدة على تحديد التمويل وإدارة المشاريع، إنجاز دراسات ما قبل الاستثمار، معلومات عن الأسواق، توفير المواد الخام وإمدادات البنية التحتية،

[1] - مرجع سابق، ص: 77

2_ سيكو سلمى،(دور سعر الصرف في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر (1990-2013)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، المركز الجامعي عبدالحفيظ بوالصوف، ميلة، 2014-2015 ص 172،173.

	النصح والاستشارة فيما يتعلق بعمليات الإنتاج وطرق التسويق المساعدة في التدريب وإعادة التدريب، تسهيلات فنية لتنمية المعرفة أو تطوير ضبط الجودة.
أفضليات في مجال السوق	عقود حكومية تفضيلية، منح حقوق الاحتكار (مثلا: إعفاء الإجراءات المحلية الخاصة بسحب الثقة، وإغلاق السوق أمام من يودون دخوله)، الحماية من منافسة الواردات (عن طريق قيود تمنع الاستيراد مثلا)
معاملة تفضيلية في مجال النقد الأجنبي	أسعار صرف خاصة، بمعدل خاص لتحويل الدين الخارجي، إزالة مخاطر تبادل القروض الأجنبية، امتيازات تتمثل في اعتمادات نقد أجنبي لإيرادات الصادرات، امتيازات خاصة لتحويل الإيرادات ورأس المال.

المصدر: محمد عبد العزيز عبد الله عيد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 78.

المبحث الثاني: معيقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

إن قيام الدولة بممارسة بعض مهامها التي هي مظهر من مظاهر سيادتها يمثل في حد ذاته أحد معوقات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تقوم الدولة المستقطبة لرأس المال بإصدار قانون يتضمن تأميم بعض المشروعات التجارية الأجنبية العالة فيها، أو نزع ملكيتها للمصلحة العامة أو مصادرتها عند مخالفتها لأحكام القانون " وما يزيد في تعقيد مثل هذه المعوقات عدم الاستقرار السياسي ووجود أطراف ذات رؤية معادية أو غير راغبة في الاستثمارات الأجنبية وانتشار الاضطرابات الاجتماعية أحداث الشغب.

كما أن مرور اقتصاد أي بلد بموجات من الكساد أو التضخم الحاد وما يتبعه من تغيرات كثيرة ومفاجئة في التشريعات ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي عموما والاستثمار خصوصا تكون عادة غير مرغوب فيها من طرف أرباب العمل. كل هذه العوامل وغيرها تعد عوائق في طريق تدفق الاستثمارات فرأس المال سواء كان وطنيا أو أجنبيا يبحث عن ظروف الأمان والاستقرار والعوائد المرتفعة، وفي هذا المطلب سندرس أهم العوامل التي تعرقل انتقال الرأسمال الأجنبي إلى الجزائر في شكل استثمارات مباشرة.

المطلب الأول: العوائق السياسية والاقتصادية:

يعتني الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من عدة عوائق :

1- العوائق السياسية:

من أهم العوائق التي تقف في وجه تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلك ذات الصلة بالموقف السياسي الرسمي الرافض وغير الراغب في هذا النوع من الاستثمارات، وقد عرف الموقف الجزائري قبل سنة 1990 بعدم رغبته في جلب الاستثمارات الأجنبية في جميع القطاعات باستثناء قطاع المحروقات، وهو موقف متوافق مع الحالة النفسية للفرد الجزائري غداة الاستقلال والتحرر من الاستعمار الفرنسي، إذ كان ينظر إلى كل ما هو أجنبي أنه أحد أشكال الاستعمار، وتم التعبير عن ذلك من طرف نظام الحكم القائم بتأميم جل النشاطات الاقتصادية وبسط سيطرة القطاع العمومي عليها وتهميش وتحكيم القطاع الخاص خلال ثلاثة عقود من الاستقلال.كما أن تبني النظام الاشتراكي في الجانب الاقتصادي ويعني ضمنيا أن حظوظ الاستثمار الخاص الوطني جد ضئيلة علاوة على الاستثمار الأجنبي.

إن هذا الموقف من حيث المبدأ لم تنفرد الجزائر به لوحدها، بل تنظر الدول إلى كل ما هو أجنبي بعين الحذر والريبة، حتى الدول المتقدمة منها. فهذا المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي يبدي تخوفه من سيطرة الأجانب على الاقتصاد الفرنسي ويوصي في أحد تقاريره لسنة 1981 "بضرورة وضع بعض الإجراءات الموجهة إلى تدعيم المبادرات الفرنسية لتجنب خسارة استقلال الاقتصاد الوطني، وحل مشاكل المؤسسات الفرنسية التي غالبا ما تشتري هذه الأخيرة من طرف الأجانب خصوصا عند وفاة أحد أو تقاعد مؤسسها.[1]

لكن تغير الظروف السياسية والاقتصادية، الدولية والمحلية وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية بعد إنهيار أسعار البترول في منتصف ثمانينات القرن الماضي جعل الموقف السياسي يتحول تدريجيا بالتخلي عن النظام الاشتراكي والتوجه نحو تبني النظام الليبرالي، الذي من طبيعته تشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي دون تمييز بينهما. وكانت البداية سنة 1990 عندما صدر قانون النقد والقرض رقم 90_10 الذي رخص صراحة للمشتركين الأجانب بفتح بنوك وفروع بنوك ومكاتب تمثيل لمؤسساتهم البنكية والمالية مع إمكانية مساهمتهم في البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري.

وفي سنة 1993 دعّم هذا التوجه بصدور القانون 93_12 الذي منح حوافز متنوعة للمستثمرين الوطنيين والأجانب، تبعه موافقة الجزائر على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى وكذا الموافقة على الاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات.

يضاف إلى هذا قبول الجزائر لبرنامج الإصلاح الهيكلي الموضوع من طرف صندوق النقد الدولي في إطار إعادة جدولة الديون الخارجية الجزائرية خلال العقد الأخير من القرن المنقضي.

وبهذا صار الخطاب السياسي الرسمي الجزائري، مع دخول القرن الواحد والعشرين مرحبا بالاستثمارات الأجنبية المباشرة ومقدما لها المزيد من التسهيلات من خلال إصدار قانون تطوير الاستثمار سنة 2001 المعوض لنظيره الصادر سنة 1993.

هذا بخصوص الموقف السياسي من الاستثمار الأجنبي، أما الاستقرار السياسي المرادف لاستقرار نظام الحكم، فالجزائر حافظت على استقرار واستمرار الحكم فيها منذ منتصف سنة 1965 إلى اليوم باستثناء

1_ سيكو سلمى،(دور سعر الصرف في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر (1990–2013)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، المركز الجامعي عبدالحفيظ بوالصوف، ميلة، 2014–2015 ص 172،173.

الفترة 1992_1993 التي عرفت اضطرابا سياسيا بدأ بإلغاء نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية المجرات نهاية سنة 1991 تبعه الحل المفاجئ للبرلمان والاستقالة غير المنتظرة لرئيس الجمهورية حينذاك في جانفي 1992، الأمر الذي خلق فراغا دستوريا كانت توحي باحتمال تغير نظام الحكم خاصة مع تصاعد وتيرة العنف المسلح وأعمال التخريب طيلة عقد من الزمن.

لكن بعد تنصيب رئيس الجمهورية عن طريق الانتخابات والشروع في إعادة بناء مؤسسات الدولة وفق الدستور الجديد لسنة 1996 زالت الشكوك حول احتمال تغير نظام الحكم وتبع ذلك تحسن محسوس في الوضع الأمني ومشاركة الكثير من الأحزاب السياسية في السلطة مما يدعم أكثر استقرار نظام الحكم في الجزائر.

نخلص في الأخير إلى أن الموقف السياسي للجزائر من الاستثمارات الأجنبية صار قابلا لها مع بداية تسعينات القرن الماضي ومرحبا بها وراغبا فيها بعد ذلك. كما أن نظام الحكم عرف استقرار مستمر باستثناء العقد الأخير من القرن المنصرم، وبهذا نقول أن مناخ الاستثمار في الجزائر لم يتخلص من العوائق السياسية إلا مع مطلع القرن الحالي.

2- العوائق الاقتصادية.

1_ عدم الاستقرار السياسي: وفيما يلي نستعرض أهم العوائق التي سادت أو تسود الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة:

من مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي اختلال التوازنات الداخلية والخارجية والركود والانكماش والتضخم المرتفع وتذب سعر صرف العملة المحلية....الخ.

وقد عرف الاقتصاد الجزائري منذ انهيار أسعار البترول منتصف ثمانينات القرن العشرين اختلالات متعددة نوجزها فيما يلي:

1-1- الاختلال الداخلي : لقد وصلت الجزائر عشية تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي إلى وضع اقتصادي سيئ للغاية يتميز باختلالات في التوازنات الداخلية والخارجية، وركود وانكماش لم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال.

وتتجلى الإختلالات الداخلية في ضعف معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام وارتفاع معدلات البطالة والتضخم والعجز الميزاني كنسبة من الناتج الداخلي الخام...الخ وما يهم في هذا المقام هو الاختلالات الداخلية التي تعيق انتقال رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل في شكل استثمارات مباشرة[1]

أ _ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي:

جدول رقم (14): تطور معدلات الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2014/2001)

الوحدة: نسبة مؤوية

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدلات الناتج المحلي الاجمالي	4.6	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدلات الناتج المحلي الاجمالي	2	1.7	3.6	2.6	3.3	2.8	3.8

المصدر: www.bank mondial.com.consult.19-04-2016 . 19 :30

www.andi.com

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) الذي يمثل معدلات الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2001_2014) الذي شهد تذبذبات خلال هذه الفترة.

الفترة من 2001 إلى 2003: شهدت هذه الفترة تزايد في معدلات النمو من 4.6 بالمئة إلى 7.2

الفترة من 2004 إلى 2010 : كانت معدلات نمو الإنتاج المحلي الإجمالي متذبذبة.

وانطلاقا من سنة 2011: عودة النمو إلى الارتفاع من 2.6 بالمئة إلى 3.3 بالمئة سنة 2012، ثم انخفضت في 2013 إلى 2.8 ثم عادت إلى الارتفاع في 2014 إلى 3.8 بالمئة.

1- عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص: 173-174.

ب _ معدل التضخم: يؤثر هذا المعدل تأثيرا عكسيا على القيمة الحقيقية للنقود (القدرة الشرائية)، كلما كان مرتفع انخفضت القيمة الحقيقية للنقود ومعها القيمة الحقيقية للمداخيل أيضا.

الجدول رقم (15): الذي يمثل تطور معدلات التضخم للفترة (1001_ 2014)

الوحدة: نسبة مؤوية

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدلات التضخم	4.2	1.4	4.3	4.0	1.4	2.3	3.7
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدلات التضخم	4.9	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9

المصدر : www.bank mondial.com.consult.19-04-2016 . 19 :30.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) الذي يمثل معدلات التضخم للفترة (2014/2001) الذي شهد أن معدلات التضخم كانت على مراحل حيث:

_ الفترة 2001_2006.

بعد الإصلاحات شهدت تذبذبات خلال هذه الفترة حيث بدأت المعدلات بالانخفاض تدريجيا إلى أن وصلت سنة 2002 إلى 1.4 بالمئة ثم ارتفعت من سنة 2003 إلى 4.3 بالمئة وبعدها معدلات متزايدة إلى غاية 2009 وانخفاض في حدود 4.5 بالمئة سنة 2011 أما في سنة 2012 شهدت تحسنا خلال هذه الفترة عن سابقها من الفترات ثم عادت للانخفاض في 2013.

ج _ سعر الصرف:

الجدول رقم (16) الذي يمثل تطور سعر الصرف للفترة (2001_2014)

الوحدة: دج/ دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل سعر الصرف	77.26	79.68	77.39	72.06	73.35	72.64	69.37
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل سعر الصرف	64.58	72.63	74.39	72.85	77.55	79.37	80.58

المصدر: بنك الجزائر _ الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15) الذي يمثل تطور معدلات سعر الصرف للفترة (2014/2001) الذي شهدت تذبذبات خلال هذه الفترة وعدم استقرار أسعار الصرف بحيث يمكن تقسيمها إلى مرحلتين هما:

_ الفترة من 2001_2002 شهدت صعودا لأسعار الصرف من 77.26 بالمئة إلى 79.68 بالمئة.

_ الفترة من 2003 إلى 2014 لقيت معدلات نمو سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار تذبذبا وعدم استقرار في الأسعار حيث كان أدنى حد هو 64.58 بالمئة وأقصاه 80.58 بالمئة.

المطلب الثاني: العوائق القانونية والتشريعية.

1- العوائق القانونية: يشكل تعدد المصادر القانونية التي يخضع لها النشاط الاقتصادي بصفة عامة والتي تستوجب المتابعة الدائمة والمستمرة لها من طرف المعنيين بها أحد العوامل التي تساهم في تغيير المستثمرين خصوصا الأجانب منهم، فهناك قانون تطوير الاستثمار وقانون الضرائب وقانون الجمارك...الخ، وكل هذه القوانين قابلة للتعديل الدوري بمناسبة إصدار قوانين المالية السنوية والتكميلية.

وعادة ما نحتاج بعض مواد هذه القوانين إلى مراسيم وأنظمة تحدد كيفيات تطبيقها، الأمر الذي يؤجل التطبيق العملي لها، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار التأخرات المسجلة في إصدار هذه المراسيم والأنظمة، فعلى سبيل المثال تأخر صدور المرسوم التنفيذي لإنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها مدة سنة كاملة، والنظام المعني بتحديد كيفيات تحويل أرباح الاستثمارات الأجنبية المنصوص عليها في الأمر رقم 01_03 الصادر سنة 2001 تأخر صدوره في شهر جويلية 2005.

هذا وقد تأتي القوانين والمراسيم والأنظمة بمفاهيم مبهمة وغير واضحة تحتاج إلى منشورات تطبيقية يصعب الحصول عليها إذ يتصف بعضها بالطابع السري، وتوزع على مسؤولي المصالح الإدارية المعنية بتنفيذها فقط، مما يرسخ الطابع غير الرسمي لظاهر القوانين التي تفسر وتطبق على أكثر من وجه، ومن أمثلة ذلك قسيمة السيارات، وفي بعض الأحيان، من قباضة إلى أخرى داخل الولاية الواحدة.

يضاف إلى ما سبق التعديلات المتكررة لقوانين الضرائب وعلى الخصوص ما تعلق بالرسم على القيمة المضافة خلال الفترة 1993_1999 حيث عدلت معدلات الضريبة عدة مرات الأمر الذي جعل نفس السلعة تخضع لمعدلات مختلفة من سنة إلى أخرى.

وحسب العديد من المؤسسات الأجنبية وحتى مسؤولي الضرائب، النظام الجبائي محاط بضبابية، تسمح بتأويلات متنوعة: مثل مفهوم إنجاز الاستثمار الذي على أساسه تمنح المزايا.[1]

2- العوائق التشريعية ذات الصلة بالملكية والتمييز:

تتمثل في تعدد القوانين التي تحكم النشاط الاستثماري في الجزائر مع تمييزها بين المستثمر الخاص الوطني من جهة ونظيره العمومي من جهة ثانية والمستثمر (خاص وعمومي) من جهة ثالثة والاستثمار في قطاع المحروقات من جهة رابعة.

وقد رأينا في المبحث السابق من هذا الفصل أن المشرع الجزائري أفرد المستثمر الخاص الوطني بقانون والمستثمر الأجنبي بقانون آخر في إطار شركاته مع القطاع العمومي الوطني والمستثمر العمومي (المؤسسات العمومية الجزائرية) بقانون ثالث علاوة على قانون المحروقات ذا الطبيعة الخاصة، واستمر هذا الحال إلى غاية صدور المرسوم التشريعي رقم 93ه12 المتعلق بترقية الاستمارات الذي ألغى القانون رقم 82_13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد والقانون رقم 88ه25 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية.

ومع نهاية سنة 1993 صار المستثمر الخاص الوطني والمستثمر الأجنبي يخضعان لنفس النظام المطبق على الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع والخدمات المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها. أو لأي شخص معنوي صراحة بموجب نص تشريعي، وبقي قطاع المحروقات يخضع لتشريع خاص به،

1_ عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص: 177،178.

أما المؤسسات العمومية فقد اكتفى المرسوم السالف الذكر بالنص على إمكانية استفادتها من أحكامه عن طرق التنظيم، مما يعني أن تمييز القطاع العمومي عن غيره ما زال قائما حتى بعد صدور المرسوم سنة 1993.

لكن بإلغاء المرسوم المذكور (93_12) سنة 2001 صارت جميع الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات خاضعة لنظام واحد، إي أن الاستثناء الذي كانت تتمتع به المؤسسات العمومية ألغي بالأمر رقم 01_03 حيث نص في مادته الأولى "يحدد هذا الأمر النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية..." إذ يلاحظ ذكر نوعين من الاستثمارات هما الوطنية والأجنبية.

مما يعني أن القطاع العمومي صار معني بنفس التشريع الذي يحكم القطاع الخاص الوطني وكذا القطاع الأجنبي (العمومي والخاص).

إذا كان القانون الساري المفعول قبل سنة 1993 يمنح حرية المستثمر الأجنبي من امتلاك أكثر من 49 بالمئة من رأسمال المشروع المقام بالشراكة مع الطرف الجزائري المتمثل في بعض الشركات العمومية، فإن المرسوم التشريعي رقم 93_12 والأمر رقم 01_03 اللذان ينظمان النشاط الاستثماري الاقتصادي في الجزائر ابتداءا من سنة 1993 ثم سنة 2001 على الترتيب لم ينص أي منهما على الحد الأقصى لحصة الطرف الأجنبي في أي مشروع استثماري، أي أن حرية التملك الكامل لأي استثمار من طرف الأجانب لم يعد محظورا كما كان عليه سابقا.

بناء على ما سبق نقول أن المشرع الجزائري قد خفف سنة 1993 ثم سنة 2001 من أهم العراقيل القانونية التي كانت تواجه المستثمر الوطني العمومي والخاص على الأجنبي، أو من حيث سقف مساهمة الطرف الأجنبي في أي مشروع اقتصادي يشارك فيه.

المطلب الثالث: العوائق التنظيمية والإجرائية.

تتمثل هذه العوائق في تعدد الهيئات النظامية المتدخلة في النشاط الاستثماري وكثرة الإجراءات الإدارية وتعقد بعضها، ولقد خضع النشاط الاستثماري للأجانب في الجزائر خلال الفترة 1982_1993 إلى الترخيص المسبق من طرف اللعبة الوطنية للاستثمارات، وبعد صدور القانون 82_13 صار هذا

الترخيص المسبق بمنح من خلال الموافقة، بقرار وزاري مشترك، على بروتوكول الاتفاق المبرم بين الطرفين الجزائري والأجنبي، ومن البديهي أن مثل هذه الإجراءات تطيل مدة الحصول على الترخيص للشروع في إنجاز مشروع استثماري يقوم به طرف أجنبي أو يشارك فيه.

استمر هذا الحال إلى أواخر عام 1993 حيث صدر المرسوم التشريعي رقم 93_12 المتعلق بترقية الاستثمار الذي ألغى هذا الإجراء وأنشئت بموجبه هيئة جديدة هي وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، هذه الأخيرة تمكنت من تخفيف إجراءات الحصول على الترخيص بالاستثمار من خلال شباكها الوحيد المركزي الذي يضم جميع الهيئات الإدارية ذات الصلة باستكمال إجراءات إقامة المشروع الاستثماري.

غير أن هذا الشباك متواجد في الجزائر العاصمة فقط دون بقية المناطق الجغرافية من الوطن، مما يجبر المستثمر على التنقل التكرر إلى العاصمة مهما كان موقع استثماره، بالإضافة إلى استقبال هذا الشباك لكل المستثمرين الوطنيين والأجانب الأمر الذي ساهم في الازدحام على خدماته وتراكم الملفات المنتظر معالجتها خاصة تلك المتعلقة بطلبات الاستفادة من الامتيازات المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

وقد منح القانون لهذه الوكالة مهمة ستون يوما للرد على طلبات الاستفادة من الامتيازات، وهي مدة غير محفزة للمستثمرين الأجانب المتعودين على السرعة في تنفيذ مثل هذه الإجراءات.

وإذا كان الرد على الطلب المذكور بالرفض فللمستثمر حق الطعن في قرار الوكالة أمام السلطة الوصية عليها، وهي رئاسة الحكومة، دون إمكانية اللجوء إلى الطعن القضائي، وهو أمر غير مرغوب فيه من طرف المستثمرين إذ أنه يوحي باحتمالات تعسف هذه الوكالة في قراراتها نظرا لحمايتها قانونا من الطعن في قراراتها أمام السلطة القضائية المستقلة عن السلطة التنفيذية.

وفي سنة 2001 عوضت وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، التي أنيطت بها مهام الوكالة السابقة، ورغم إزالة الوكالة الجديدة لبعض العوائق السابق ذكرها وتخفيفها للبعض الآخر إلا أن عوائق أخرى بقيت مستمرة ومنها:

_ حسب دراسة غير منشورة أعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة 2003، فإن الفلسفة التي بنيت عليها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تظهر هذه الأخيرة بأنها سلطة وقوة عمومية (منح الامتيازات، المراقبة....) أكثر من كونها في خدمة أو ترقية الاستثمارات الأجنبية.

_ تتراوح مدة جمركة السلع المستوردة بين 15 و32 سنة 2001، وهي مدة غير منافسة – 6 أيام في المغرب مثلا) وحسب عدد من المؤسسات الأجنبية هناك منافسة مغشوشة بسبب تناقض التعريفة الجمركية وعدم تطبيق القانون على المؤسسات الجزائرية.

المطلب الرابع: نقص ضمانات تحويل الأرباح إلى الخارج وضمانات أخرى.

1- غموض ونقص ضمانات تحويل الأرباح إلى الخارج.

رخص الأمر رقم 01_03 المتعلق بتطوير الاستثمار، بتحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناتجة عنه بشرط أن تكون مساهمة المستثمر الأجنبي في شكل عملة صعبة حرة التحويل يتأكد البنك المركزي (بنك الجزائر) من استيرادها وليس في أشكال أخرى غير نقدية، ويفهم من هذا عدم الترخيص بتحويلات رأس المال وأرباح المستثمرين الأجانب الذين يقيمون أو يساهمون باستثمارات تقنية دون حصة نقدية في رأسمال المشروع، أي أن تحويل حقوق استغلال الملكية الصناعية والتجارية والمهارات الأخرى برمز خص بها وفقا لهذا القانون.

كما يعتبر الضمانات الممنوع غي كاف، لأن عمليات التحويل تعرف تأخرات، وبعض المؤسسات الأجنبية عرفت تقييدا وحتى منعا صريحا لتحويلات بعض أجور عمالها الأجانب أو في حالة تحملها مصاريف بالعملة الصعبة لتلبية احتياجاتها المختلفة.

أما المساهمات العينية للأجانب في مشاريع استثمارية داخل الجزائر، فلا يوجد أي ضمان لتحويل الرأس المستثمر ولأرباحه سواء كان التحويل كليا أو جزئيا، بدليل عدم الإشارة إلى ذلك في المادة الوحيدة رقم 31 من الأمر 01_03 التي تناولت هذا الموضوع ولا في بقية مواد قانون تطوير الاستثمار المتضمن في الأمر المذكور، ولا في تعديلاته المدرجة سنة 2006، ولا في نظام رقم 03_05 الذي أصدره بذلك الجزائر لنص تطبيقي للمادة 31 السالفة الذكر، وهو أحد عوائق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر التي تستدعي احتسابات المساهمات غير النقدية، ومنها حقوق الملكية الصناعية وبراءات الاختراع، كأحد

مكونات مساهمة الطرف الأجنبي في رأسمال المشروع المشترك بين طرف وطني والآخر أجنبي مع ضمان إمكانية تحويل عوائده إلى الخارج.

2- عوائق أخرى:

2-1- عدم الاستقرار الأمني:

عرفت الجزائر بعد سنة 1991 أحداث عنف مسلح وتخريب للكثير من المؤسسات الحكومية والاقتصادية والهياكل القاعدية وانتشار السيارات المفخخة والحواجز الأمنية المزيفة وقتل للأجانب ورجال الإعلام....الخ والعمل بحالة الطوارئ وحضر التجول ليلا في بعض الولايات ونزوح السكان من المناطق الريفية والنائية باتجاه المدن، هروبا من رعب الإرهاب وبحثا عن الأمن.

كل هذه الظروف أفقدت الأمن في الجزائر طيلة العقد الأخير من القرن العشرين، لكن الوضع بدأ في التحسن خصوصا بعد استفتاء الوئام المدني سنة 1999 وتوقف جماعة الجيش الإسلامي الإنقاذ عن العمل المسلح واندماج جل عناصره في المجتمع المدني، وبهذا استرجعت الجزائر أمنها وألغي حضر التجول وتوقف عمليات التخريب للمنشئات العمومية واختفت الحواجز الأمنية المزيفة مما وفر جوا أمنيا عاديا مع مطلع القرن الحالي.[1]

2-2- ضعف أداء الجهاز المصرفي:

حسب المهمة الاقتصادية الفرنسية بالجزائر، فإن القطاع البنكي الجزائر وإن مسار الإصلاح، إلا أنه في حالة نقاهة، كما أن أول ميزة للقطاع أنه لا يزال بنسبة 95 بالمئة بأيدي البنوك العمومية، بينما يسجل وجود أكثر من عشرين بنكا خاصا حاليا في الساحة، وهذه البنوك لا تمثل سوى 5 بالمئة من السوق وفي نفس السياق أشارت الهيئة الفرنسية إلى اختفاء البنوك الجزائرية الخاصة من الساحة، ملاحظة أن القطاع الخاص في الجزائر تسيطر عليه المؤسسات المالية الأجنبية، وتشير حاليا إلى أنه لا يوجد في الساحة المالية الجزائرية أي بنك خاص برأسمال جزائري، واعتبرت الهيئات الأوروبية في تقاريرها أنه يتعين أيجاد آليات تضمن لعب البنوك الدور الأساسي في التمويل الاقتصادي عوضا عن الدولة.

1- مرجع سابق، ص 184.

ومن الظواهر البلدية التي مازال يعاني منها للاقتصاد الجزائري تخلف وتدني مستوى الخدمات التي تقدمها البنوك العمومية، فالمدة المتوسطة لتوطين عملية تصدير ما أقل بتقليل من يومين، ومدة تحصيل قيمتها بالدينار الجزائري 43يوما وبالعملة الصعبة 57 يوما.... وعملية خصم الأوراق التجارية لم تجر إلا ل 38 بالمئة، فقط من المصدرين، ويقارب 50 بالمئة من المصدرين يعانون من صعوبات تسوية الخدمات التي يتلقونها في الخارج من خلال حساباتهم في الجزائر، كما تأخذ عملية الموافقة على الصرف المتعلقة بمصاريف المهمات في الخارج مدة أربعة أيام في المتوسط.

هذا بالإضافة إلى الصعوبات البيروقراطية التي تواجه المستثمرين الخواص عند حاجتهم إلى تمويلات هذه البنوك، ومن بين نقاط الجهاز البنكي الجزائري ما يلي:

_ الاستخدام الشحيح لوسائل الدفع غير النقود، الذي يتجلى خصوصا من خلال قلة استعمال الشيك في تسوية المعاملات بسبب ضعف الثقة وبطء التحصيل....الخ.

_ عدد جد قليل في فرض التوظيف المقترحة من طرف الجهاز.

_ ضعف القدرة الكامنة للجهاز البنكي لمنح القروض، خاصة في ظروف نقص السيولة.

2-3 - عينات نظام التأمين ضد أخطار الصرف:

يوجد في كثير من الدول أنظمة وتقنيات تؤمن وتحمي المستثمر الأجنبي من أخطار الصرف التي قد يتعرض لها مستقبلا، غير أنه في الجزائر لا يوجد أي نظام اجراء يمكن لهذا المستثمر القيام به لكي يحمي استثماراته أو عوائدها من تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري اتجاه العملات الصعبة.

2-4- نقص ضمانات عدم نزع الملكية: لكل دولة ذات سيادة الحق في تنظيم ملكية الأجانب للأموال وحيازتها واستثمارها في القطاعات الاقتصادية المختلفة داخل إقليمها، كما أن لها الحق كذلك في منح الأجانب شكل كلي أو جزئي من ممارسة هذه الحقوق داخل اختصاصها الإقليمي.

ومع ذلك فإن الدولة قد تسمح للأجانب بتملك الأموال واستثمارها بطريق قانوني في إقليمها، من هنا يتعين ألا يستحوذ على هذه الأموال إلا بصورة أصلية مسببة وبإتباع الإجراءات القانونية التي ينظمها القانون الداخلي ويعرف القانون المقارن منذ أقدم العصور صورا مختلفة لتدخل الدولة في تنظيم الملكية، عن طريق تجريد الأشخاص من حقوقهم على الأشياء بمقتضى سلطتها العامة.

ويطلق الفقه على جميع صور التدخل في هذا المجال اصطلاح نزع الملكية ولهذا فإن إجراء نزع الملكية ينظر إليه من طرف المستثمر الأجنبي كأحد الإجراءات التعسفية في حقه ويخشى من التعويض غير المنصف ولا المرضي، لذلك يطلب هذا المستثمر ضمانات تحميه من مختلف أشكال نزع الملكية الاستثمارية.

وبالرجوع إلى المرسوم التشريعي رقم 93_12 والأمر رقم 03/01 المتعلقان بترقية وتطوير الاستثمار نجد ما يلي:

_ نص المرسوم التشريعي رقم 93_12 في مادته رقم 40 على أنه: " لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع تسخير عن طريق الإدارة _ماعدا الحالات التي تنص عليها التشريع المعمول به، ويترتب على التسخير تعويض عادل ومنصف".

_ نص الأمر رقم 01ه03 في مادته رقم 16 على أنه :" لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به، ويترتب على المصادرة تعويض عادل ومنصف".

إن النصين القانونيين السابقين لم يشيرا إلى كل أشكال نزع الملكية واكتفيا بذكر أحد أشكالها فقط دون غيرها. الأمر الذي لا يطمئن إليه المستثمر الأجنبي ويخيفه من إمكانية اللجوء إلى بقية أشكال نزع الملكية لتجريده من استثماراته في الجزائر تحت ذريعة أن القانون منح التسخير عن طرق الإدارة في المرسوم التشريعي 93_12 الذي استبدل بالأمر رقم 03/01 وهذا الأخير يمنع منعا غير مطلق المصادرة الإدارية فقط دون غيرها كالتأميم.

2-5- أهمية السوق غير الرسمي: وحجمه الذي يليق أضرار معتبرة بالمؤسسات العاملة بطريقة نظامية، والمجبرة على تحمل أعباء جبائية وشبه جبائية، وحسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإن

النشاط الاقتصادي الرسمي في الجزائر يواجه منافسة كبيرة وغير عادلة من طرف المتعاملين في السوق الرسمي، إذ أخصت وزارة التجارة أكثر من 1600 غير رسمي سنة 2004، وصار الاقتصاد الوطني مميز بالتجارة غير الرسمية التي تقلق جل المتعاملين الاقتصاديين، حيث تمثل الأسواق غير الرسمية بين 30 بالمئة و40 بالمئة من النشاط التجاري الوطني.

هذا بالإضافة إلى الانتشار الواسع لعملية التقليد، فرغم عدم توافر إحصائيات جيدة لقياس مدى انتشار التقليد في الجزائر، سجلت وزارة التجارة 52 دعوة من طرف متعاملين اقتصاديين تخص تقليد المنتجات الغذائية والتجميلية سنة 2004، ففي فرنسا مثلا يوجد ثلاثة أقراص مضغوطة مقلدة من بين أربعة أقراص مضغوطة مباعة،وهذا أمر غير مشبع مطلقا للمستثمرين الأجانب.

6_ انتشار الفساد وضعف الفعالية في التسيير العمومي: إذ يشير مؤشر فعالية العمل العمومي كما قيمها البنك العالمي الذي يتراوح بين _2.5 و+2.5 (الرقم الأكثر ملائمة) يجعل الجزائر من بين البلدان الأقل فعالية في العمل العمومي، حيث لم يتجاوز هذا المؤشر + 0.81 سنة 2002 بينما كان في تونس +1.30 وفي فرنسا + 1.24 في نفس السنة، كما تشير بعض الأبحاث إلى أن انتشار الفساد "يعادل ضريبة مرتفعة على المستثمرين الأجانب ومما يدعم أهمية عوائق الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر على الخصوص هو حجم المشاريع الاستثمارية المنجزة فعلا خلال الفترة 1993ه2001 الذي يتجاوز 500 مليون دولار من ضمن 42 مليار دولار كمشاريع مصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في نفس الفترة، وهذا حسب تقرير الوزارة المنتدبة المكلفة بالمساهمات وترقية الاستثمار.

ومن المفارقات السلبية أن انتشار الفساد وضعف أداء الأجهزة الحكومية والرقابية يخلق للمستثمر المحلي ميزة تنافسية على حساب المستثمر الأجنبي، إذ تشير دراسة ل و نشرت سنة 2006 إلى "أدلة على توفر ميزة نسبية للمستثمر المحلي الذي تتمثل في قدرته على تجاوز المعوقات المرتبطة بالبيروقراطية والفساد والضعف المؤسسي، مقارنة بمنافسيه من المستثمرين الأجانب، والتي تعزي إلى أسباب عدة منها خبرة المستثمر المحلي الواسعة بالتعامل مع النظام القضائي المحلي والسلطات الحكومية، والإجراءات الإدارية ومعرفتها بالأطراف التي تتقاضى الرشاوي....الخ.

وتخلص هذه الدراسة إلى أنه عندما يصطدم المستثمر الأجنبي بالجوانب السلبية للقصور المؤسسي في دولة ما، فإن ذلك يؤدي حتما إلى تقليص حجم استثماراته في تلك الدولة، ولعل هذا ما يشير ’ليه تصريح رئيس الجمهورية الجزائري في ماي 2006، حين قال " سدت الأبواب أمام دخول 19 مليار دولار لأحد المستثمرين العرب إلى الجزائر."

وكخلاصة لما سبق، يعاني مناخ الأعمال في الجزائر من عيوب عديدة خصوصا في القطاع المالي، القضاء، الإدارات الضريبية والجمركية، بعض الهياكل القاعدية كالموانئ والمطارات، خدمات النقل والاتصالات والحيز البيروقراطية.

خاتمة الفصل:

بالرغم من كل الإجراءات التي قامت بها الجزائر في دعم وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال منح ضمانات وامتيازات للمستثمر الأجنبي كالحرية الكاملة للمستثمر في إنشاء مشاريع اقتصادية في القطر الجزائري سواء أكان الاستثمار بالمساهمة بإجمالي رأس المال أو عن طريق الشراكة بالإضافة غلى ضمان حرية التمويل بحيث يكون المستثمر الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال والنتائج والمداخيل

والفوائد إلى البلد أصل الاستثمار، فإن هناك عدة معيقات لا زالت تعيق حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة في الجزائر.

من خلال تحليلنا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نجد أن الجزائر تعاني من صعوبات تعرقل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كعدم وجود سوق المنافسة والعجز الكبير في الاتصالات والمعلومات وذلك لعدم التنسيق الهيئة المشرفة على الاستثمار والهيئات التي لها دور في عملية الاستثمار، وتعدد الهيئات المتدخلة في مساره بالإضافة إلى مشكل التمويل وعجز القطاع المصرفي.

ومن أجل معالجة هذه المعيقات يتعين القيام ببعض الإجراءات كحماية المنافسة ومواجهة الاحتكار بالإضافة إلى دعم المستثمرين والترويج بالاستثمار، أيضا دعم الشفافية والقضاء على البيروقراطية وكذا تحسين البيئة القانونية والتشريعية، كما يجب توفير المعلومات والبيانات الاستثمارية.

الخاتمـــــة

خاتمة:

يعد الاستثمار بشكل عام الأداة الوحيدة التي تستطيع من خلالها الدول تحقيق تنمية وتطوير لاقتصادياتها وشعوبها، ومن بين أنواعه الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر من أوجه النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها الدول، ويعتبر من أهم المؤشرات على الاندماج في الاقتصاد العالمي، لذلك تولي معظم الدول أهمية كبيرة في تنشط اقتصادياتها على هذا النوع من الاستثمارات، فلا توجد دولة لا تأخذ بعين الاعتبار عند وضع سياستها الاستثمارية والتنموية.

ومن بين الدول التي أولت اهتماما بالاستثمار الأجنبي المباشر نجد الجزائر التي تتمتع بمؤهلات طبيعية تؤهلها إلى احتلال صدارة الدول الجاذبة لهذا النوع من الاستثمار، زيادة على الأطر الاقتصادية التي توفرها من أجل الارتقاء بتدفقه.

إن موضوع الاستثمارات يعد معقدا لأنه مرتبط بالمدى الطويل لذا فإن الكثير من الإحصاءات التي هي قيد التطبيق والدراسة خاصة في مجال مشكل العقار والقضاء على البيروقراطية والإصلاح البنكي والإصلاح البنكي والمالي والتخفيف من القطاع غير الرسمي وتأهيل المؤسسات الاقتصادية وعدم توفر المعلومات والإحصاءات والترويج للاستثمار، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يبلغ المستوى المطلوب إلا إذا كان عناك قطاع خاص منتج يأخذ زمام المبادرة، بالإضافة إلى الجانب الآخر العمل على تطبيق القوانين السابقة ومحاولة تبسيطها لكي تكون حافز للمستثمر الأجنبي على اختيار البلاد للقيام بعملية الاستثمار.

كما أن العوائق تعترض الاستثمار الأجنبي المباشر ليست قانونية فقط فرغم التطورات القانونية والتشريعية والاتفاقيات الدولية والمعاهدات المبرمة في مجال الاستثمار إلا أن العائق الأكبر يمكن في سياسة التفكير والعمل المريضة التي تقوم عليها الجزائر.

ومن أجل ذلك لابد من القيام بإصلاحات جذرية على جميع المستويات وفي جميع المجالات للارتقاء بالمناخ الاستثماري في الجزائر.

الإجابة على الفرضيات:

1- نعم يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابيا وسلبا على اقتصاديات الدول المضيفة حيث يساعد على النهوض بمستويات العاملة في الدول المضيفة بحيث تساعد المشروعات الاستثمارية في توفير مناصب شغل جديدة وكافية للقضاء على المعدات العالية للبطالة كما يساهم في نقل التكنولوجيا وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات وكذا يؤثر على الإنتاجية وأنظمة التسيير والإدارة بالإضافة إلى تأثيره على النقد الأجنبي كما يؤثر سلبا في هذه الاقتصادية فتكون نسبة الأرباح المحولة إلى البلد الأصلي للاستثمار أكثر من حجم رؤوس الأموال التي تتدفق إلى اقتصاد البلد المضيف من خلاله الأمر الذي يؤدي إلى تزايد حاجة الدول المضيفة إلى التمويل كما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات وكما يساهم في تفاقم المديونية الخارجية بالإضافة إلى تأثيره على السيادة الوطنية والسيادة الاقتصادية.

2- لقد تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ويرجع هذا إلى التشريعات والقوانين التي تبنتها الجزائر لتحسين المناخ الاستثماري فيها، غير أن هذه القوانين والتشريعات لم تكن كافية ولم تحقق القدر المطلوب من جدب هذه الاستثمارات ولا تزال الجزائر في بداية محاولاتها في تطوير استثماراتها الأجنبية المباشرة .

3- تمتلك الجزائر عدة مؤهلات طبيعية وبشرية مكنتها من تطوير استثماراتها بالإضافة إلى الضمانات والامتيازات التي منحتها الجزائر للمستثمر الأجنبي في إطار ما يعرف بتطوير وتدعيم الاستثمار الأجنبي المباشر فيها، غير أنها واجهت في طريقها عدت معيقات وعراقيل حدت ولازالت تحد من حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي إليها .

النتائج :

1- يعتبر مفهوم الاستثمار من المفاهيم المهمة جدا والسياسة التي يجب تحديدها بدقة عالية باهتمام خاص، ونظرا لما قد ينتج عن خلاف ذلك من منازعات بين المستثمرين الأجانب والدولة المضيفة له، أو عند تطبيق الاتفاقيات الدولية الثائية والمتعددة الأطراف بشأن حماية الاستثمارات الأجنبية.

2- لا يوجد تعريف محدد متفق عليه للاستثمار الأجنبي المباشر الأمر الذي أنتج اجتهادات متنوعة من طرف الباحثين المختصين والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية ، ولعل عدم الاتفاق على تعريف موحد

للاستثمار الأجنبي المباشر جعل الإحصائيات ذات الصلة بهذا الموضوع تختلف من مصدر إلى آخر وتحين من سنة إلى أخرى .

3- تختلف وتتنوع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف وتنوع الزوايا التي ينظر منها إليه ، فهناك زاوية النظر القائمة على هيكل وظروف السوق سواء المحلي أو سوق البلد المضيف للاستثمار، وهناك زاوية النظر القائمة على المنظمة والحماية، ولهذا فإن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع التي تحتاج إلى الكثير من الأبحاث والدراسات التي تزيده أكثر تفسيرا ووضوحا ودقة .

4- إن التدفقات المحتشمة للمستثمر الأجنبي بالجزائر لا تعتبر أو لا تعكس القدرات والطاقات المتواجدة بالجزائر، إذ رغم كل الجهود التي بدلتها الجزائر لتحسين مناخها الاستثماري لازالت هناك مجموعة من العراقيل التي تساهم في تشويه مناخها الاستثماري .

5- إن السياسة الناجحة لجدب الاستثمار الأجنبي المباشر هي تلك السياسة التي لاتركز على الحوافز المالية التي تمنحها الدول لهذا الاستثمار فحسب، بل أيضا على المزايا النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني والتعريف بهذه الامتيازات عن طريق توفير المعلومات والبيانات الإحصائية.

6- عدم توفر بنية تحتي أو ضعف كفاءتها في قطر اقتصادي منفتحا على الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابا وسلبا على مناخ الاستثمار :

2- الأثر السلبي: ويتمثل في أحجام المستثمر الأجنبي على الاستثمار بهذا القطر الاقتصادي ولو كانت باقي مكونات مناخ الاستثمار محفزة على الاستثمار، ذلك أن انعدام البنية التحتية أو رداءتها قد يكون سببا في ارتفاع تكاليف الاستثمار.

3- الأثر الإيجابي: غالبا ما ينجر عن هذا الوضع أثرا إيجابيا وهو أن تتدفق الشركات الأجنبية إلى هذا القطر الذي يطمح الاستعانة بالاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية (الشركات التي تهتم بالبنية التحتية وتساهم في تطويرها والرفع من كفاءتها).

المصادر
والمراجع

قائمة المراجع:

الكتب :

1_ شفيري نوري موسى وآخرون: إدارة الاستثمار، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1، 2012، 1433.

2_ زياد رمضان: مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، الأردن، ط4، 2007.

3_ دريد كامل آل شبيب: الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط ، 2009.

4_ منصوري زين: تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013.

5_ محمد عبد العزيز عبد الله: الاستثمار الأجنبي المباشر الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.

6_ ناصر دادي عدون، عبد المجيد قدي.

المذكرات:

1_ عبد الكريم بعداش: الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005/1996)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، السنة الجامعية، 2007،2008.

2_ سراوي رقية: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (200،2010)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، السنة الجامعية 2012،2013.

3_ بيشاوي مليكة وبوقاقة فراح: محددات الاستثمار في الجزائر، مذكرة لنيل الماستر أكاديمي، تخصص نقود ومؤسسات مالية، قسنطينة، دورة جوان 2012.

4_ عمار زودة: محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر تخصص الإدارة والمالية، السنة الجامعية: 2007،2008.

5_ نعيمة صيفي: دور الشراكة الأوروجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، دراسة الجوانب المالية، الفترة (2011/2002)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، المركز الجامعي ميلة، السنة الجامعية 2012،2013.

6_ بوسلوب أسماء: قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر 2012/1998، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، المركز الجامعي ميلة، السنة الجامعية 2014/2013.

7_ سيكو سلمى: دور سعر الصرف في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر 2013/1990، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، السنة الجامعية 2014،2015.

المواقع:

www.bank mondial.com -1

2- Consult بنك الجزائر

3- الديوان الوطني للإحصائيات

4_ التقرير العربي الموحد، سبتمبر 2005.

5_ kmpg دليل الاستثمار في الجزائر 2006

www.ons.com _6

www.untad.ong -7

www.and.dz - 8

ملتقى (مقال):

_ عبد المجيد أونيس وعبد الرحمن عنتر: الاستثمار الأجنبي ودوره التنموي في الجزائر في ظل المستجدات والتحولات الدولية الراهنة، مداخلة في الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الآداء الاقتصادي حالة بعض الدول النامية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس المنعقد يومي 22 و23 أكتوبر 2007.